
الجمهورية العربية المتحدة
اخترنا لك ٧٦ (١)
الحركة التعاونية في العالم
سماد
بذور
زهرة

اخترنالك ،١١٧٦

الحركة التعاونية في العالم

— ١ —

في السويد

مطابع شركة الاعلانات الشرقية



الرئيس جمال عبد الناصر

تقـــديم

فى هذا العهد الثورى اقيم المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، واضحت الحركة التعاونية فى مصر حركة ضخمة ذات فعالية ، لان التعاون حرب على الاحتكار والاستغلال •

ولما كانت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ من أهدافها الاولى القضاء على الاستغلال الاجتماعي وكل ألوان الاحتكارات فكان من الطبيعى أن تشجع الحركة التعاونية وأن تنميهـــا وأن تقضى على كل مساوئها ، وأن تقيمها على أسس ثابتة ودعائم وطيدة •

هذا الى أن طبيعة وضعنا الاقتصادي والاجتماعى يؤدى بنا الى أن نحتضن الحركة التعاونية ، وأن نمضى قدما لنبلغ بها الهدف المرسوم والغاية الكبرى •

وللاهمية التى نعلقها على نجاح الحركة التعاونية نرى السيد الرئيس جمال عبد الناصر يحضر المؤتمـــــر السنوى للتعاون ويكون خطيبه الاول ، وفى خطبه الطوال فى المؤتمرات التعاونية رسم الخطوط العريضة للتعاون ، وأنار لنـــــا معالم الطريق •

وان لجنة « اخترنا لك » كما أسهمت في تقديم الدراسات النزيهة القويمة عن تاريخنا وعن اتجاهاتنا السياسية في هذه الفترة التاريخية الحاسمة يسرها أن تسهم أيضا فى تقـديم دراسات عن الحركة التعاونية فى العالم وبخاصة فى الدول التى تقدر التعاون وتشمله برعايتها حكومة وشعبا حتى تقدم فيها تقدما ملموسا ، وأصبح جزءا لا يتجزأ من اقتصـادها ومجتمعها وتعد فى طليعة هذه الدول السويد

هذه الدولة التى أنشىء الاتحاد التعاونى فيها عام ١٩٠٤م، وقرر عداة الحرب العالمية الاولى أى منذ ما يزيد على أربعين عاما مهاجمة الاحتكارات الرأسمالية التى تحقق أعظم ربح ، وأول اتحاد احتكارى هوجم منه كان اتحاد « المرجرين » الذى أصبح انتاجه منه فى عام ١٩٥١م ما يقـــرب من ٣٠ ٪ من الانتاج المحلي فى السويد ، وأسعاره تقل عن الاسعار التجارية السائدة بمقدار ٣٦ ٪ ٠

بل أن هـــذا الاتحاد التعاونى السويدى قد أصـبح الآن قوة مرهوبة ، فيكفى أن يعلن مجرد اعلان عن اعتزامه انتاج صنف جديد حتى يبادر المنتجون المقصودون بخفض أسعارهم خفضا فجائيا لتجنيب تجرع كأسه المرة التى يذيقها لهم ٠

ومن أجل هذا النجاح الذى أحرزه التعاون فى السويد نقدم الى القارىء دراسة للحركة التعاونية فى السويد اليوم Co-oterative Sweden To-Day. بقلم J.W. Ames حتى يمكن أن نوجد الروح التعاونى ، والتنظيم التعاونى وأن نضيف الينا خير ما عند غيرنا ، ونقيم حركتنا التعاونية على أسس ثابتة فلا يكون هناك مجال لتكدس رأس المال ووجود دخـل بلا عمل ، بل لن يكون هناك ـ كما يقول الكاتب الفرنسى برنارد لافيرنى ـ « مجال لقيام اشتراكية الدولة أو النظـام الشيوعى » ٠

والله نسأل التوفيق والتسديد ٠

والله أكبر والعزة للعرب ٠

« لجنة اخترنا لك »

وجهـــة نظـــر

ان فترة من الوقت يقضيها المرء فى أحد مراكز أية منظمـة من منظمات الحركة التعاونية فى السويد تجبره على الاعتراف بأن السويد تتطور بسرعة لتصبح كعبة العالم التعاونى ، ويتـزايد عاما بعـــد عام عدد الزائرين الاجانب الذين يترددون على المشروعات التعاونية ــ سواء أكانت مشروعات استهلاكيـة أم زراعية أم للاسكان ــ وكان من نتيجة ذلك أن زاد الوقت الذى تكرسه هذه الحركة لاشباع رغباتهم • وقد بلغ عـدد هؤلاء الزائرين الذين استقبلتهم سكرتارية الاتحاد التعاونى خلال عام ١٩٥٥ ما يزيد على الالفين •

وواقع الأمر أن هؤلاء الزائرين للمشروعات التعاونيـــة فى السويد ليسوا أناسا قدموا لمجرد الزيارة أو تصادف أن تواجدوا فى استوكهلم أو فى بعض المدن السويدية الاخرى واجتذبتـهم المحال الانيقة أو بعض المظاهر الإخرى لهذه الحركة • بل انهم فى أغلب الأحيان أناس قدموا لهدف خاص • وقد يكونون من التعاونيين الذين أتوا من الخارج تحدوهم رغبة أخوية لمشاهدة ما حققته السويد فى هذا المجـــال ، أو أنهم طلاب علم وفدوا من جهات شتى ليدرسوا هذه الحركة على أنها موضوع لرسالة

علمية ، أو أنهم ممثلون لحكومات أجنبية تتفاوت مراكزهم ومناصبهم من الوزراء الى عامة الموظفين •

وغالبا ما يتطلب قدوم مثل هؤلاء الزائرين اعداد برامج تستغرق الأيام والأسابيع وأحيانا تستغرق شهورا عدة •

وهناك حقيقة لا جدال فيها هى أن السويد — وخاصة فيما يتعلق بالحركة التعاونية بالمستهلكين — تعمل على نشر الفكرة التعاونية فى جميع أنحاء العالم بدرجة تفوق كثيرا ضخامة حركتها التعاونية أو حجم سكانها •

وتقوم الجمعية التعاونية وحدها بتزويد الاجانب بكافة المعلومات التعاونية الحديثة من مكتبتها الخاصة ، فتصدر سنويا آلافا من الكتب والنشرات المطبوعة بعدة لغات لتوزع على الزائرين ، كما ترسلها اجابة على الاستفسارات العديدة التى ترد اليها •

فما الذى يمكن أن تفيده دراسة الحركة التعاونية فى السويد للتعاونيين فى الدول الأخرى وللكثير من الزائرين الذين يترددون لمشاهدة المشروعات التعاونية العديدة فيها ؟

ربما كان أهم شىء بالنسبة للزائر التعاونى هو استلهام الوحى • بل ان رجل الاعمال القادم من أمريكا يكاد يذهل عند مشاهدته مدى الكفاية التى تسير بها الحركة التعاونية فى

السويد ، ومن المنطق أن نفترض أن التأثير يكون أكثر قوة على عقول التعاونيين أنفسهم .

وعندما يرقب المرء الحركة التعاونية فى السويد — عن كثب — يشعر على الفور بأنه يشهد جهازا دقيقا يعمل بحكمةوتصميم ويدل على المقدرة العظيمة التى تجتذب بها الحركة التعاونية فى السويد زائريها ، فقد بلغ عدد الزائرين الاجانب والسويديين الذين شاهدوا أحد المعارض التعاونية ١٥٠ ألف زائر ، وقد أقيم هذا المعرض فى صيف عام ١٩٤٩ بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس الجمعية التعاونية .

غير أن القوة المستمدة من هذا الاتجاه ليست دائمة أوكافية فى حد ذاتها . فان الامر يدعو الى أكثر من ذلك . فغالبا ماتقوم وفود من الدول المتخلفة — مثلا — بزيارة السويد لدراسة حركتها التعاونية ، كما يقوم كثير من الامريكيين أيضا بهذه الزيارة لنفس هذه الأسباب . ومن المستحيل أن نقدر بالضبط مدى الفائدة التى يستخلصها هؤلاء الناس من دراساتهم ، ولو أنه من الواضح أن كثيرين منهم يعودون الى بلادهم وهم يشعرون بخيبة أمل كبيرة ازاء التقدم البطىء الذى تسير به الحركات التعاونية فى بلادهم . فما هو — اذن — الموقف الذى يجب على هؤلاء الدارسين اتخاذه ازاء موضوع التعاون فى السويد ؟

ان لدى السويد الكثير مما يمكن أن تقدمه لطلاب التعاون على أنه لابد من وضع الحقائق المعينة فى حسابنا . فمثلا يجب ألا ننسى أن حركة التعاون فى السويد قد مرت بحقبة من التطور تبلغ ثمانين عاما أصبحت خلالها من أضخم الحركات التعاونية فى العالم ، بل ربما كانت فى رأى الكاتب أكثر الحركات التعاونية تقـدما فى الوقت الحاضر .

وهناك عوامل كثيرة ساعدت الحركة التعاونية فى السـويد على تحقيق وضعها الحالى ، وفى طليعتها جميعا حظها السـعيد الذى هيأ لها مديرين نوابغ . وهناك عامل اخر يجب علينـا أن نتذكره دائما هو أن الظروف السائدة فى السويد وبيئتها التى أدت الى ظهور هذه الحركة قد لا توجد بنفس الكيفية فى الدول الاخرى ، فى حين قد يكون تفسير التعاونيين السويديين لمبادىء روشدال والوسائل والاجهزة التى استخدموها لبناء حـركتهم واقامة صرحها غير مناسـبة على الاطلاق للظروف التى توجد فى أماكن أخرى من العالم . ولذلك نجد لزاما على الدارس لهذه الحركة أن يستخلص من دراسته للحركة التعاونية فى السـويد الامثلة التى يمكن أن يفيد منها فى ظروفه الخاصـة ، على أن يضع فى حسبانه دائما أن روح الحركة التعاونية فى السويد ــ لا هيكلها ــ هى التى ستكون ذات نفع عظيم لمن يسـعون فى القيام بحركة تعاونية فى مناطق خارج السويد .

واذا أمكن للقارىء اتخاذ وجهة النظر هذه ازاء الحـــركة التعاونية فى السويد عند مطالعته للصــفحات التالية فانه سوف لا يحظى بصورة تفصيلية لكيان هذا المثال الرائع للجهـــود التعاونية ونظمها فحسب ، بل انه سيتمكن أيضا من مشاهــدة الصورة فى اطارها الصحيح •

فمنذ نهاية العقد الرابع من القرن العشرين ظهرت على مسرح النشاط التعاونى فى السويد كثير من التغيرات والتجديدات • وكان للحرب العالمية الثانية تأثيرها على الحياة فى الســويد ومن بينها الحركة التعاونية ، على الرغم من أن الســـويد لم يكن ميدانا من ميادينها •

فقد وجدت الحركةالتعاونية نفسها تواجه كثيرامن المشكلات الجديدة التى نتجت عن الازمات والقيود والنظم التموينيـــة وارتفاع الاسعار كما هو الحال مع جميع الحركات التعاونيـــة فى الدول المتحاربة • ومع ذلك فقد كان هناك أمر أخذ فى الظهور رغم هذه السنوات القاسية هو أن الحركة استمرت فى الانتشار دون أن تعوقها أية معوقات • وخلال السنوات العشر الماضية ، حققت الحركة زيادة كبيرة فى عضويتها وتطورها وموارد رأس مالها ومنتجاتها •

الحركة التعاونية بين المستهلكين
جمعيات البيع بالقطاعى

كيف تنظم جمعيات البيع بالقطاعى :

لم تتعرض صورة التنظيم الداخلى فى الجمعيات التعاونية المحلية للبيع بالقطاعى فى السويد ــ وهى التى سنتحدث عنها الآن بالتفصيل ــ لم تتعرض لأية تغيرات كبيرة منذ سنوات عديدة مضت • ولا يزال يوجد حتى الآن عدد ضئيل من هذه الجمعيات التى يتاح فيها للاعضاء الاجتماع معا وانتخاب لجنة تدير شئون كل جمعية منها على حدة ، غير أنه يزداد العمل بدستور الجمعيات الكبرى كلما أخذت هذه الجمعيات تكبر من حيث عدد أعضائها •

واجتماع الجمعية العمومية هو السلطة الادارية العليا اذ يخول لجميع الاعضاء الاشتراك فيه والادلاء بأصواتهم• والمهمة الاساسية لهذا الاجتماع ــ الذى ينعقد مرة أو مرتين كل عام ــ هو انتخاب مجلس ادارة لمدة عام • ويتألف هــذا المجلس عادة من خمسة أعضاء ينتخبون من بين الموظفين غير المتفرغين ومن عامة الجمهور • ومن أهم واجبات هذا المجلس الذى يلقى على

عاتقه المسئولية الكاملة لرعاية شئون الجمعية • تعيين مدير لهذه الجمعية ومراقبة تصرفاته •

وتتفاوت العلاقة بين المجلس والمدير الادارى من جمعية لأخرى • ففى بعض الجمعيات يقوم أعضاء المجلس باصدار جميع القرارات الهامة ، فى حين يكون المدير الادارى فى بعض الجمعيات الأخرى هو نفسه عضوا بالمجلس ويلعب دورا هاما فى أعمالها •

ولقد أنشىء هذا التنظيم لضمان حسن سير العمل فى الجمعيات التى تقتصر عضويتها على بضع مئات من الأعضاء ولكن هذا التنظيم لايتناسب اطلاقا مع الجمعيات الكبرى• فان هذه الجمعيات الاخيرة تتبع صورة أخرى من التنظيم تقوم على أساس عقد اجتماعات فى حدود المنطقة ثم التمثيل بطريق التفويض أو التمثيل غير المباشر • اذ ينتخب كل مجلس منطقة مفوضين ينوبون عنه فى جمعية مركزية تجتمع عادة مرة كل عام (وتتألف الجمعية المركزية ــ التى تمثل جمعية استوكهلم التعاونية ــ من ١٢٦ عضوا ، وذلك باعتبار عضو واحد عن كل منطقة وستة من الموظفين) وتقوم الجمعية المركزية بدورها بمناقشة التقرير السنوى ، وتحديد الكيفية التى سينفق بها فائض الارباح التجارية كل عام • كما تقوم الجمعية المركزية بانتخاب

المراجعين الحسابيين للجمعية ، وبانتخاب مجلس ادارة.(ويتألف هذا المجلس ـ فى جمعية استوكهلم ـ من ١٨ عضوا)

وهذا المجلس يجتمع مرة كل شهر كقاعدة عامة ، ومهمته الاساسية تعيين مجلس الادارة والاشراف على أعماله .

ويتألف مجلس الادارة من رؤساء الاقسام الرئيسية بالجمعية مثل أقسام البقالة والمخابز وغير ذلك ، وتلقى على عاتقه المسئولية الكاملة للقيام بنشاط الجمعية اليومى : غير أنه لابد من الحصول على موافقة مجلس الادارة ـ من حيث المبدأ ـ فى مسائل الشراء أو تصريف المنقولات . ويكون جميع أعضاء مجلس الادارة فى أية جمعية كبرى موظفين متفرغين يتقاضون مرتبات مناسبة

قانون الجمعيات التعاونية

تتمتع الجمعيات التعاونية فى السويد حتى اليوم باعتراف القانون بها وفقا لقانون الجمعيات الاقتصادية لعام ١٩١١ ، كما تلقت هذه الجمعيات حماية أخرى بموجب القانون العام . ويمر الوضع القانونى للجمعيات التعاونية الآن بمرحلة من التغير ـ اذ تشكلت لجنة بناء على توجيهات الحكومة السويدية ـ فى عام ١٩٤٥ لتبحث فى وضع القانون الخاص المقترح

للجمعيات التعاونية . وهذه اللجنة تعتبر هيئة غير برلمانية من الخبراء المنتخبين من جميع المنظمات المختلفة التى قد تتأثر بالقانون الجديد المقترح ـ وقد اختير مستر آلين جونسون رئيس الاتحاد التعاونى ـ ممثلا للحركة التعاونية بين المستهلكين ـ وأصبح هذا القانون الجديد نافذ المفعول فى أول يناير عام ١٩٥٣

حجم الوحـــدة المحلية

ازداد متوسط حجم الجمعية المحلية للبيع بالقطاعى زيادة كبيرة منذ بداية الحرب . فعند نهاية عام ١٩٣٦ كانت هنـــاك ٧١٠ جمعية يبلغ اجمالى عضويتها ٥٨٤ر٢٨٦ عضوا وكلها منضمة للاتحاد التعاونى .

وكان متوسط عدد أعضاء كل جمعية لا يزيد عـــن ٨٢٢ عضوا . وعند نهاية عام ١٩٥٥ هبط عدد الجمعيات المشتركة فى عضوية الاتحاد ، نتيجة لاندماجها ، الى ٦٨١ جمعية فى حين بلغ اجمالى العضوية فى هذه الجمعيات ٨١٧ر٠٦٨ر١ عضوا ، وكان متوسط العضوية فى كل جمعية منها ١٥٩٦ عضوا .

ويمكننا أن نشهد دليلا آخر على التغير الذى طرأ فى حجم

جمعيات البيع بالقطاعى اذا نحن قارنا بين الارقام الحالية للجمعيات وهى فى فئات معينة وبين الارقام المماثلة لها فى عام ١٩٣٦ . ففى عام ١٩٣٦ كان عدد الجمعيات التى يقل عدد الاعضاء فيها عن ٥٠٠ يبلغ ٤٤٨ جمعية أى بنسبة ٦٣ فى المائة من الجمعيات المنضمة للاتحاد التعاونى وعددها ٧١٠ . واليوم يبلغ عدد هذه الجمعيات ٣١١ أى بنسبة ٤٥ر٧ فى المائة من اجمالى عدد الجمعيات المنضمة للاتحاد ، بينما نجد فى عام١٩٣٦ أن ١٢٦ جمعية فقط كان عدد أعضائها يزيد عن ألف عضو . وسبع عشرة جمعية كان عدد أعضائها يزيد عن ٣٠٠٠ ، ويوجد الآن ما لا يقل عن ٢٢٨ جمعية يزيد عدد أعضائها عن ألف عضو وست وستين جمعية تزيد عضويتها عن ثلاثة الاف عضو ، وتوجد الآن علاوة على ذلك ٣٢ جمعية تزيد عضويتها عن خمسة آلاف عضو . وأضخم هذه الجمعيات الاخيرة جمعية استوكهلم التعاونية التى تعتبر الآن ثانية الجمعيات التعاونية للبيع بالقطاعى فى العالم اذ تبلغ عضويتها ١٦٣ر٦٣٨ أسرة .

ولقد أصبح عدد الجمعيات الكبرى الآن ضخما ، وذلك فيما يتعلق بعدد أعضائها . ففى عام ١٩٣٦ كانت الجمعيات التى يزيد عدد أعضائها عن ٣٠٠٠ عضو تمثل ٣٣ فى المائة من اجمالى الأعضاء فى الحركة التعاونية كلها ، وكانت الجمعيات التى

تتراوح عضويتها بين ألف عضو وثلاثة آلاف عضو تمثل ٤ر٣٢ فى المائة ، فى حين كانت الجمعيات التى يبلغ عدد أعضائها ٥٠٠ فأقل تمثل ٥ر١٨ فى المائة فقط ، واليوم تمثل تلك الجمعيات التى يزيد عدد أعضائها عن ثلاثة آلاف ، ٥٨ فى المائة من اجمالى العضوية بالحركة ، وتمثل الجمعيات التى يتراوح عدد أعضائها بين ألف وثلاثة آلاف ٢٥ فى المائة كما تمثل الجمعيات التى يبلغ أعضاؤها خمسمائة عضو فأقل ٥ر٧ فى المائة .

وبرغم أن متوسط حجم الجمعيات قد أصبح الآن أكبر بكثير مما كان عندما بدأت الحركة تتجه نحو انشاء جمعيات ضخمة فيما بين عامى ١٩١٥ و ١٩١٦ ، الا أنه يجب علينا أن تتذكر أن السويد دولة ينتشر سكانها فى أنحاء متفرقة، وسيكون بها على الدوام عدد كبير من الجمعيات التعاونية الصغرى .

وكان من نتائج سياسة التجمع التى اتبعتها الحكومة طيلة هذا العدد من السنوات أن أوشك اتمام القضاء على التعارض والتنافس بين جمعيات البيع بالقطاعى داخل الحركة التعاونية

واذا وجد هذا التعارض والتنافس فانه يكون غالبا بين الجمعيات التابعة للحركة التعاونية للمستهلكين وبين الجمعيات التابعة للحركة التعاونية للمزارعين .

ولا تشغل الحركة التعاونية بين المزارعين جل وقتها — فى

الوقت الحاضر — فى توزيع السلع على نطاق واسع ، بل هى تقصر نشاطها على ادارة عدد — متزايد باستمرار — من المحال التى تبيع اللحوم ومنتجات الالبان بالقطاعى . ولهذا نجد أن أقوى صنوف التعارض والتنافس تحدث فى مجال بيع اللحوم ومنتجات الالبان بالقطاعى ، مع توجيه اهتمام خاص بتلك المناطق التى تعمل فيها المحال التى تقوم بخدمة المسافرين .

أما فيما يتعلق بالتعارض والتنافس داخل الحركة التعاونية بين المستهلكين أنفسهم ، فانه يبدو أن سياسة التجمع تأخذ فى التلاشى ، بل انها تنقلب الى عكسها فى بعض الحالات . ففى بعض المناطق نجد أن هناك سياسة انفصالية تسود معاملاتها ، وذلك نتيجة للمساحات الكبيرة التى تشملها الجمعيات التعاونية للبيع بالقطاعى ، وللصعوبات الادارية التى تنشأ من ذلك . وتمشيا مع هذه السياسة ، نجد أن عددا من الجمعيات التى يوجد معظمها فى شمال السويد قد قسمت نفسها الى وحدتين مستقلتين أو أكثر .

ولنضرب مثلا على ذلك بجمعية توروندالن التعاونية للبيع بالقطاعى التى تقع على الساحل الشمالى الشرقى للسويد فهذه الجمعية قد انقسمت الآن الى ثلاث جمعيات مستقلة للبيع بالقطاعى ، مع انها قبل هذا التقسيم كانت تشمل مساحة تغطى

حوالى ٢٥٢ ميل . وهنالك مثال آخر يتمثل فى جمعية دوروتى التعاونية التى تقع فى مدينة فاستربوتن - وهى احدى المدن الواقعة فى شمال السويد - والتى انقسمت الآن الى جمعيتين مستقلتين ، مع انها كانت تشمل من قبل مساحة يبلغ طولها ١٨٧ ميلا .

وفى المؤتمر الذى عقد عام ١٩٥٠ ، أثيرت مسألة الحجم الأمثل للجمعيات وفتحت للمناقشة ، وتم اتخاذ قرار يدعو الى انشاء لجنة للدراسة تبحث الموضوع وتقدم مقترحاتها للمؤتمر ولم يعرض أمام الكونجرس من قبل موضوع حجم الوحدة المحلية ، باستثناء قاعدة تنص على أنه لا يسمح الا لجمعية واحدة من جمعيات البيع بالقطاعى فى كل اقليم بالانضمام الى عضوية الاتحاد التعاونى . ومع ذلك فقد برهنت التجربة على خطأ هذه السياسة ، ويبدو أن حجم الجمعيات فى المستقبل سيكون أمرا يقرر الكونجرس زيادته .

رأس مال جمعيات البيع بالقطاعى

يدل رأس المال المساهم لجمعيات البيع بالقطاعى على أنه فى ازدياد مستمر . وتعزى هذه الزيادة - خلال السنوات العشر الماضية - الى حد كبير الى أن هناك أكثر من مائة جمعية تعاونية

زادت من الحد الادنى لامتلاك الاسهم بالنسبة للاعضاء الجـدد من مائة الى مائة وخمسين كرونه . وفى بعض الحالات ثبت الحد الادنى لامتلاك الاسهم بما يتراوح بين ٢٠٠ و٢٥٠ كرونة، وقد حدث هذا بسبب تناقص قوة الاموال الشرائية الذى حدث خلال فترة الحرب والفترة التى أعقبتها .

ولقد زاد احتياطى الجمعيات التعاونية ـ من حيث النسبـة المئوية لرأس المال المساهم فى جمعيات البيع بالقطاعى ـ زاد من ٣٩٫١ فى المائة فى عام ١٩٢٢ ، ومن ٧٧٫٨ فى المائة فى عام ١٩٣٦ الى ٩٤٫٤ فى المائة فى عام ١١٥٥ . ويعتبر تخصيص الاحتياطى موضوعا دائما للمناقشة ـ داخل دوائر التعاون فى السويد ـ مع هؤلاء الناس الذين يحبذون الابقاء على النظام الحالى لتخصيص الاحتياطى خدمة لصالحهم . ويدور نقاشهم أساسا حول نقطـة تتلخص فى أن نمو الانتاج المحلى والاقليمى فى بعض السـلع المعينة التى ينتجها الافراد أو الجماعات المشتركون فى جمعيـات البيع بالقطاعى ـ هذا النمو يؤكد ضرورة تدعيم المركز المالى للجمعيات كما كان الحال من قبل فى بداية تاريخ الحركة التعاونية، كما أن هؤلاء الناس الذين يجادلون بأن الحركة التعاونية قـد استكملت الآن حاجيات رأس المال ، وأنه يجب استخدام الفائض فى تخفيض الاسعار ، أو فى زيادة نصيب كل حصة ـ يرون أنه

اذا ما تم تحقيق ذلك فان الحركة التعاونية ستكسب كثيرا من الاعضاء الجدد ، وتضمن ولاء أعضائها القدامى .

ولا شك أن الرد على هذا الجدل يتلخص فى أن الحركة التعاونية تخدم مصالح الاعضاء والمستهلكين على أحسن وجه، اذا هى استثمرت مواردها فى توسيع نطاق نشاطها فى النواحى التى لا تزال قاصرة فيها من حيث خدمة حاجيات المستهلك .

أمــــوال اخــــرى

بالرغم من الطلبات العديدة من وقت لآخر ، فان هناك أموالا خاصة تعد جزءا هاما من موارد رأس المال فى الحركة التعاونيـة

وفى عام ١١٣٦ بلغ اجمالى الاحتياطى والاموال الاخـرى ٧٠٦ر٩٨٩ر٦٣ كرونه ، وهو مبلغ يزيد عن رأس المال المساهم بحوالى ١٦٥ر٩٣٢ر١٥ كرونه . وفى عام ١٩٥٥ بلغ اجمــالى الاحتياطى والاموال الاخرى ٠٠٠ر٢٩٢ر٢٣٧ كرونه بزيادة عن رأس المال المساهم تبلغ ٠٠٠ر٣٨٥ر٦٦ كرونه واذا أضفنــا الاحتياطى والاموال الاخرى الى رأس المال المساهم فانها جميعا تكون ما يسمى بـ « رأس المال الخاص » للحركة التعاونية ، وقد أطلق عليها هذا الاسم ليسهل التمييز بينهـا وبين رءوس

الاموال الاخرى كالقروض والحسابات القائمة • وفى عام ١٩٣٦ بلغ اجمالى رأس المال الخاص ١١٢٫٠٥٠٫٠٠٠ كرونه أومايعادل ٥٧ فى المائة من ميزان الاصول والخصوم •

وفى عام ١٩٥٥ زاد رأس المال الخاص الى ٤٠٨٫١٩٩٫٠٠٠ كرونه ، غير أن النسبة المئوية لميزان الاصول والخصوم توقفت عند ٥٢٫٦ فى المائة فقط ، وهذا الانخفاض فى النسبة المئـويه هنا يعزى ــ الى حد كبير ــ الى الزيادة الكبيرة التى طرأت فى جملة رأس مال القروض • ومعظم رأس مال القروض يتخذ صورة ما تسمى سندات الرهونات التى تصدرها الجمعيات من حين لآخر •

وسنعود الى بحث موضوع سندات الرهونات بالتفصيـــل عندما نستعرض رأس مال الاتحاد التعاونى •

كيفية استخدام رأس المال

فى عام ١٩٣٦ كان مبلغ ١٠٤٫٥٥٠٫٠٠٠ كرونه أو ما يعادل ٥٣٫٢ فى المائة من رأس المال منحصر فى الممتلكات ووصـــل هذا الرقم فى عام ١٩٥٥ الى ٣٩٠٫٦١٦٫٠٠٠ كرونه أو مايعادل ٤١٫٤ فى المائة من اجمالى رأس المال ومـــن عام ١٩٢٦ الى عام ١٩٣٦

تضاعفت قيمة الممتلكات الى ثلاثة أضعاف ، فى حين لم ترتفع قيمة العقارات فى نفس هذه الفترة الا بما يربو عن ربع قيمتها السابقة بقليل .

ومن عام ١٩٣٦ الى عام ١٩٥٥ زادت قيمة الممتلكات الى ما يربو على ثلاثة أضعافها ، فى حين تضاعفت قيمة العقارات من ناحية أخرى الى أكثر من ١٦ ضعفا . وقد أسفر اتباع سياسة حاذقة ازاء خفض قيمة الممتلكات أو موازنتها عن طريق مخصصات الاستهلاك والعناية التى توجه نحو خفض قيمة العقارات — فانها قد خفضت فى بعض الحالات الى كرونه واحدة — هذه السياسة تخلق احتياطيا هاما ، ولو أنه خفى ، وخاصة اذا كانت قيمة العقارات قد ارتفعت تدريجيا فى الاعوام الاخيرة

وفى عام ١٩٣٦ بلغت قيمة العقارات وغيرها نحو ١ر٢ فى المائة من اجمالى الاصول ، ولكن على الرغم من الزيادة الكبيرة فى قيمة العقارات خلال الفترة من عام ١٩٣٦ الى عام ١٩٥٥ ، فانها لم ترتفع عن ٣ر١١ فى المائة من الميزان فى العام الماضى .

ومن ناحية أخرى نجد أن الاسهم التى ظلت ثابتة القيمة تقريبا حتى عام ١٩٣٦ لم ترتفع فى هذا العام عن عام ١٩٣٦ الا بنحو ١٧ فى المائة، فى حين زادت الايرادات بمعدل ٣ر٦٥ فى المائة عن نفس هذه الفترة ، وزادت خلال الفترة من عام ١٩٣٦ الى

عام ١٩٥٥ بحوالى ٤٠٠٫٣ فى المائة اذا قارناها بزيادة الايرادات بنحو ٤٩٣٫٣ فى المائة .

كيف ينظم الاتحاد التعاونى ؟

لقد ظل التنظيم المركزى للحركة التعاونية بين المستهلكين فى السويد ، والتى يشار اليها عادة باسم الاتحاد التعاونى ، ظل ــ طيلة سنوات عديدة ــ المثل الرائع للمركزية التعاونيةالناجحة ويدخل فى نطاق هذا التنظيم جميع نواحى النشاط التى تهتم بها الحركة التعاونية بين المستهلكين وخاصة النشاط الانتاجى والبيع بالجملة ، كما يدخل فى هذا التنظيم الاعمال التنظيمية والثقافية والاساليب الدعائية ودور النشر التابعة له (وهناك جمعيتان تعاونيتان للتأمين هما سماربت وفولكت ، وهماجزءان لا يتجزءان من كيان الاتحاد التعاونى)

ومنذ عام ١٩١٨ ــ عندما أعيد تنظيم الاتحاد من جديد ــ كان الاتحاد التعاونى يسير وفقا لنظام اداري يقوم على اساس التمثيل غير المباشر ، وهذا النظام يشبه فى تكوينه ــ الى حد كبير ــ نظام الجمعيات التعاونية الكبرى للبيع بالقطاعى التى تحدثنا عنها من قبل ، وهو نظام اجتماعات المناطق ، والمجلس الادارى ومجلس الادارة والجمعية المركزية أو المؤتمر .

وفى خلال عامى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ؛ بينما بقى هذا النظام معمولا به ، الا أنه اتجه خطوة أخرى نحو المركزية فى الاتحاد التعاونى عندما طرأت سلسلة من التغيرات فى التنظيم والادارة وفقا لقرار المؤتمر • فحدثت تغيرات فى نظام التمثيل ، وأعيد النظر فى عدد المناطق وحدودها، وزاد عدد أعضاء المجلس الادارى وأعيد تعديل طريقة الاستقطاع للاحتياطى (وسنشرح فيما بعد التغير الذى طرأ على طريقة الاستقطاع للاحتياطى عندما نبحث الوضع الرأسمالى للحركة التعاونية)

وخلال الفترة من عام ١٩١٨ الى عام ١٩٥٥ ، زادت عضوية الجمعيات المنضمة الى الاتحاد التعاونى من ٢١٣٫٠٠٠ الى ١٫٠٨٦٫٨١٦ عضوا ، وارتفع اجمالى ايرادات هذه الشركات من ١٤٥ مليون كرونه الى ٢٫٦٠٤ مليون كرونه •

وفى نفس هذه الفترة زاد عدد المحال من ١٣٣٢ الى ٧٨٨٢ وهذا التوسع الظاهر كان بمثابة فرض توتر متزايد على تنظيم الحركة التعاونية وادارتها وخاصة فى المناطق •

ويتركز العمل الذى تقوم به المنظمات بين المناطق فى مراجعة حسابات الجمعيات التعاونية ، والقيام بأعمال الدعاية والمهام التعليمية ، وتحريك أوجه النشاط العديدة داخل نطاق المناطق وكان عمل المراجع الحسابى ــ فى عدد من المناطق قبل اعادة

تنظيمها ـ يصل الى حد اجبار لجان المناطق فى أغلب الاحيان على تنظيم مساعدات وقتية وأحيانا شبه دائمة للمراجعين الحسابيين (اذ أن مراجع الحسابات يكون أيضا سكرتيرا للجنة المنطقة بالاضافة الى وظيفته)

ولقد وافق مؤتمر عام ١٩٤٩ ـ الذى عقد بمناسبة العيد الخمسينى لانشاء الاتحاد التعاونى ـ فى محاولة للتغلب على صعوبات التنظيم فى المناطق ـ على اقتراح بأن يرفع عدد المناطق من ١٨ الى ٢٤ منطقة ، وأن تنطبق حدود هذه المناطق بقدر الامكان على الحدود الرسمية للمقاطعات ، اذ أن المقاطعة ـ فى السويد ـ تقوم بمثابة وحدة تتحقق فيها جميع الاغراض الادارية الهامة ، واذا اتفقت حدود المنطقة التعاونية مع حدود المقاطعة ، أدى ذلك الى تسهيل العمل التعاونى فيها الى حد كبير مما يخدم مصالح السلطات فى المقاطعة .

كما قرر مؤتمر عام ١٩٤٩ أن يرفع عدد الاعضاء فى المجلس الادارى من ٢٢ الى ٣٠ عضوا ، اذ أنه بنمو الاتحاد التعاونى ، تضخمت الواجبات المختلفة الملقاة على عاتق المجلس الادارى .

ويدير المجلس الادارى شئونه باعتماده الى حد كبير على لجان فرعية ، تعين كل لجنة منها للقيام بجزء خاص من أوجه نشاط الاتحاد التعاونى ومسئولياته الاضافية . وعندما كان عدد

أعضاء المجلس الادارى يقتصر على ٢٢ عضوا كان هذا يعنى أن الاعضاء كثيرا ما كانوا يجدون أنفسهم أمام واجبات مضاعفة ، فكان بعضهم يضطر للاشتراك فى لجنتين أو أكثر .

وهؤلاء الاعضاء الثلاثون بالمجلس يختارون من المناطق وفقا للنظام التالى ، ممثل عن كل منطقة ، وممثلان عن بعض المناطق الكبرى ، وثلاثة ممثلون عن منطقة استوكهلم

المؤتمر

تشكلت لجنة بناء على قرار اتخذه مؤتمر عام ١٩٤٧ يعهد اليها مهمة اعداد مشروع باعادة تنظيم الاتحاد التعاونى . وجاءت توصيات هذه اللجنة فأفادت بأن اعادة التنظيم توجب جعل المؤتمر السلطة العليا فى الحركة التعاونية بين المستهلكين فى السويد ، وأن يكون المؤتمر هيئة لها فعاليتها تتيح للمناطق الاشتراك فى المناقشات التى تدور بشأن المسائل ذات الصالح العام فى الحركة التعاونية .

ولو كانت جميع الجمعيات التعاونية المنضمة الى الاتحاد التعاونى قبل اعادة تنظيمه قد انتفعت بحقها الكامل فى أن تمثل بالمؤتمر وفقا للنظام السائد حينئذ ، لكان المؤتمر يتألف من أكثر من ٢٠٠ من المندوبين ، اذ أن هذا النظام كان يسمح بايفاد

مندوب عن كل جمعية تعاونية تتمتع بعضوية الاتحاد التعاوني، ومندوب آخر عن كل ٥٠٠ عضو على شرط ألا يزيد عـــدد هؤلاء المندوبين عن مندوب واحد لكل ٢٠٠ ألف كرونه مـن مشتريات هذه الجمعية من الاتحاد التعاوني • كما كانت توجد من قبل كتلة نامية من الرأى العام التعاوني ، رأت أن الابقـاء على مثل هذا النظام التمثيلى أمر سىء سيؤدى دون شك الى أن يضم المؤتمر مثل هذا العدد الضخم مما يجعله عديم القيمـة والجـدوى •

وقدم التقرير المفصل الذى وضعته لجنة اعادة التنظيم أمام مؤتمر عام ١٩٤٨ الذى قرر بدوره قبول اقتراح اللجنة باعـادة تنظيم الاتحاد التعاوني ، وأحال هذا التقرير لمؤتمـر عـام ١٩٤٩ للتصديق عليه ، وصدق مؤتمرعام ١٩٤٩ علىهذا التقرير وأصبح التنظيم الجديد للاتحاد التعاوني نافذ المفعـول منذ عام ١٩٥٠ • وكان موجز التغيرات التى طرأت على تنظيم الاتحاد التعاوني كما يلى :

١ ـ تغيير اسم المؤتمر الى اسم المؤتمر القومى •

٢ ـ تغير اسم اجتماعات المناطق الى مؤتمرات المناطق

٣ ـ تألفت هيئة جديدة باسم لجنة المؤتمر القومى

٤ ـ توقف تمثيل أية جمعية بالمؤتمر تمثيلا مباشرا •

٥ ـ تنتخب مؤتمرات المناطق فى الربيع مندوبين للمؤتمر القومى، كما تنتخب أعضاء لجنة المؤتمر القومى .

٦ ـ تقوم لجنة المؤتمر القومى بتنفيذ نظام المؤتمر القومى وهى تجتمع قبل انعقاد المؤتمر بعدة أيام .

٧ ـ يحدد عدد المندوبين للمؤتمر القومى بأربعمائة شخص

٨ ـ تشمل مهام مؤتمرات المناطق ما يلى :

أ) فحص التقارير السنوية التى يضعها المجلس الادارى ومجلس الادارة فحصا تمهيديا

ب) فحص المسائل الاخرى المدرجة فى جدول أعمال المؤتمر القومى فحصا تمهيديا .

وقد أعد هذا التنظيم ليعمل وفقا للاسلوب الآتى :

تجتمع مؤتمرات المناطق مرتين كل عام ، على ألا يتأخر المؤتمر الاول عن شهر مايو ، والثانى عن ١٠ سبتمبر . ومن حق الجمعيات التعاونية فى كل منطقة أن توفد مندوبيها الى مؤتمرات المناطق وفقا لنفس القواعد التى كانت تطبق من قبل فى ايفاد المندوبين الى المؤتمر .

جمعيات البيع بالقطاعى

ويقسم المندوبون فى المؤتمر القومى البالغ عددهم ٤٠٢ بين

المناطق بنسبة عدد الاصوات التى تحرزها الجمعيات فى مؤتمرات المناطق . وتظل قواعد الانتخاب الخاصة التى تحدد عدد المندوبين الموفدين من كل منطقة الى المؤتمر القومى سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات ، رغم أن حقوق التصويت فى أية جمعية تختلف من عام لآخر . وفى نهاية فترة الاعوام الثلاثة يعاد النظر فى قواعد الانتخاب ، وتحدد وفقا لارقام العضوية وقيمة المشتريات فى العام السابق .

وهؤلاء الناس الذين يتم انتخابهم مندوبين عن مؤتمرات المناطق لدى المؤتمر القومى ينتخبون من بين أنفسهم ممثلا عنهم يشترك مع ممثلين من جميع الجمعيات الاخرى فى تأليف لجنة المؤتمر القومى .

وتجتمع لجنة المؤتمر القومى قبل انعقاد المؤتمر القومى بعدة أيام لكى تدرس المسائل المختلفة المدرجة فى جدول أعمال المؤتمر وتناقشها . ومن حق لجنة المؤتمر القومى — اذا دعا الامر — أن تشكل لجنة فرعية من بين أعضائها لتناقش أية مسألة يكون لها أهمية خاصة . وعلى اللجنة أيضا أن تقدم تقريرا عن أعمالها للمؤتمر القومى ، وأن تقدم اقتراحاتها فيما يتعلق بالانتخابات التى تجريها .

وبينما تقوم مؤتمرات المناطق لشهر مايو بانتخاب المندوبين

لدى المؤتمر القومى ، فان مهمة مؤتمرات المناطق اشهر سبتمبر تتلخص فى انتخاب المجلس الادارى للاتحـــاد التعاونى ، وأن تقترح برنامجا للنشاط الثقافى والدعائى لـكى يتم تنفيــذه فى الفصــل المقبل .

ويعتبر ممثل المنطقة فى المجلس الادارى عضـــوا أيضا فى لجنة منطقته وذلك بمقتضى منصبه .

الجمعيــة المســتقلة

ان الجمعيات التعاونيــة للمستهلكين يسمح لهـــا وحدها بعضوية الاتحاد التعاونى ، على شرط أن يكون وضعها المــالى مرضيا لبعض المستويات المعينة ، وأن تتفق لوائحها الخاصة مع اللوائح النموذجية التى وضعها المؤتمر .

وهناك بعض الجمعيات التى تظل خارج عضوية الاتحاد ، وذلك اما لأنها لا تقبل الشروط التى ذكرناها الآن ، أو أنهـــا ترفض الاشتراك فى عضويته لأسباب آخرى . ومع ذلك فان عدد هذه الجمعيات يأخذ فى التناقص عاما بعد عام ، فى حين تدل عضويتها وحجم تجارتها على أنها فى هبوط مستمر وذلك بالنسبة للاجمالى العام لهاتين الفئتين .

راس مال الاتحاد التعاونى

راس المال المساهم :

بلغ رأس المال المساهم للاتحاد التعاونى ــ وهو قيمة الاسهم التى تساهم بها جمعيات البيع بالقطاعى المنضمة للاتحاد التعاونى ــ ١٣٠٫٠١٦٫٠٠٠ كرونه فى عام ١٩٥٥ ، مما يمثل زيادة قدرها ٤٤٤٫٧ فى المائة عن رأس المال المساهم للاتحاد التعاونى فى عام ١٩٣٦

وتنص قوانين الاتحاد التعاونى أنه يجب على كل عضو أن يشترك بسهم واحد قيمته ١٥٠ كرونه ، كما تنص أيضا على أن جميع الانصبة المستحقة للجمعيات نظير مشترياتها من الاتحاد التعاونى يجب أن تدفع ضمن حسابات الاسهم لكل جمعية على حدة فى الاتحاد التعاونى حتى يبلغ اجمالى رأس المال المساهم فيه بالاضافة الى الاحتياطى رقما يواجه جميع مطالب رأس ماله، وهذا يعنى أنه يجب أن يتساوى رأس المال والاضافى للاتحاد التعاونى مع الاصول بعد استقطاع النقدية والمطالبات المستحقة فى صورة سندات يصدرها البنك أو الدولة أو سلطات البلدية أو فى صورة رهونات عقارية حتى ثلثى قيمة الممتلكات الخاضعة للضريبة فى المدن ، والى ٥٠ فى المائة من قيمة الممتلكات الخاضعة

للضريبة فى المناطق الريفية . وبعد ذلك يجوز سحب الانصبة نقدا ، ذلك اذا ما حدث ـ علاوة على النص السابق ـ أن زاد خارج قسمة قيمة الاسهم التى تمتلكها جمعية ما على جملة عدد أعضائها ، عن متوسط الرقم الذى تحصل عليه اذا قسمنا جملة رأس المال المساهم للاتحاد التعاونى على اجمالى عدد الاعضاء فى الجمعيات المنضمة اليه . على أنه اذا حدث فى أى وقت ما أن نقص اجمالى رأس المال المساهم للاتحاد التعاونى وأمواله عن الارقام المذكورة فان الجمعيات الاعضاء فى الاتحاد التعاونى تكون مجبرة على أن تدفع من جديد أنصبتها فى حسابات الاسهم الى المنظمة المركزية بالطريقة التى سبق شرحها .

الاحتياطى (أ) :

يلعب الاحتياطى دورا بالغ الاهمية فى تمويل نشاط الاتحاد التعاونى . وتنص قوانين الاتحاد التعاونى على أن تخصص ٢٥ فى المائة من الفائض السنوى الى الاحتياطى . غير أنه اصبح من الصعب مراعاة هذا النص فى الآونة الاخيرة . ولقد أدت الزيادات الكبيرة من رأس المال المساهم والزيادة المستمرة فى حجم الايرادات فى الاتحاد التعاونى الى حدوث قسم متزايد باستمرار الدفع فى هذين البندين ، وكان من نتيجة ذلك أن الفائض لم من فائض الاتحاد يستخدم فى تغطية الفوائد والانصبة الموجبة

يكن ضخما على الدوام بحيث يمكن تغطية الانصبة على المشتريات والفوائد على رأس المال المساهم وتخصيص الاحتياطى بمعدل ٢٥ فى المائة منه . ويمكننا أن نرى فى الصفحات التالية جدولا يبين تخصيص فائض الاتحاد التعاونى فى عام ١٩٤٩ :

وهكذا نجد أن المبلغ ٦٠٦ر٤٤١ كرونه المخصص للاحتياطى لا يعادل الا ما يبلغ ٤ر٦ فى المائة تقريبا من اجمالى الفـــائض ولتلافى حدوث مثل هذه الثغرات أمكن ايجاد حل وذلك عن طريق اجراء تعديل فى القوانين ينص على أنه اذا حدث أن جاء فائض الاتحاد التعاونى غير كاف لتغطية جميع مخصصات الفائض المنصوص عليه فى قوانين الاتحاد ، فان فائض المؤسسات الفرعية فى الاتحاد التعاونى يرحل لتغطية فائض المنظمة المركزية .

وتنص الفقرة الاصلية لقانون تغطية مخصصات الفائض على ما يلى :

« يخصص للاحتياطى ٢٥ فى المائة على الأقـــل من الفائض المتبقى بعد استقطاع فوائد رأس المال المســاهم وفقــا للقسم التاسع »

وينص القانون المعدل على :

«أن يخصص من بين الفائض المتبقى بعد أن حصل رأس المال المساهم على نصيبه من الارباح طبقا للقسم رقم ٦ والذى يبلغ

٢٥ فى المائة يخصص للاحتياطى ، واذا وصل الاحتياطى الى حد يعادل ٢٠ فى المائة من رأس المساهم للاتحاد التعاونى ، فانه من الممكن حذف المخصصات للاحتياطى على شريطة أن يصل المخصص الكلى للاحتياطى فى تلك المؤسسات التعاونية التى يمتلك الاتحاد التعاونى جميع الاسهم فيها الى مقدار يصل الى ما يوازى ٢٥ فى المائة من الفائض الكلى للاتحاد التعاونى ومؤسساته التعاونية »

وفى ظل القانون المعدل فان احتياطى الاتحـــاد التعـــاونى سيستمر فى الزيادة بنفس المعدل الذى كان سائدا فى الماضى ٠

وخلال الفترة الواقعـــة بين عام ١٩٣٦ وعام ١٩٥٥ زاد الاحتياطى الخاص بالاتحاد التعاونى بمقدار أربعـــة أضـــعاف تقريبا حتى بلغ ٢٩٫٨٣٦٫٠٠٠ كرونه ، بنسبة تصل الى مايعادل ٢٢٫٩ فى المائة من رأس المال المساهم للاتحاد التعاونى ٠ وقـــد وصلت قيمة الاحتياطى الآخر الى ١١٥٫٩٢٠٫٠٠٠ كرونه فى عام ١٩٥٥ بزيادة قدرها ٩٠ مليون و ٩٠٠ ألف كرونه على ماكانت عليه فى عام ١٩٣٦ ٠

صندوق التنمية الصناعية

ولقد انعكست زيادة النشاط الصناعى للاتحاد التعاونى فى الارقام الخاصة بصندوق التنمية الصناعية للاتحـــاد التعـــاونى

وهذه الحصة التى تتكون من سندات القروض عامة قد زادت حتى وصلت الى ١١٨٫٢١٥٫٠٠٠ كرونه فى عام ١٩٥٥ مقابل ٥٫١٢٠٫٠٠٠ كرونه فى عام ١٩٣٦ • وهذه السندات تسمى بالسندات الصناعية ، ويصدرها الاتحاد التعاونى حتى يكون لديه حصة يستطيع بمقتضاها أن يوسع من نشاطه الانتاجى دون أن يكون هناك حاجة الى السحب من مصادر رأس المال العادية، الامر الذى يؤدى الى ان يخاطر بمنع او ابطاء تنمية النشاط القائم فى كل من ميدان الانتاج وغيره من أوجه النشاط الأخرى العديدة التى يقوم بها الاتحاد التعاونى •

هذا وقد صدرت السندات الصناعية أصلا فى عام ١٩٠٨ عند ما أصبح لدى الاتحاد التعاونى أول مصنع خاص به • وهذه السندات قد صدرت لفترة تبلغ عشر سنوات • وعلى الرغم من أنه قد اتفق على أن تدفع للمساهمين فائدة بحد أقصى قدره ٥ فى المائة الا أنه لم يكن من المستطاع دفع هذه الفائدة حتى ردت المبالغ الاصلية فىنهاية فترة السنوات العشر • ومنذ ذلك الاصدار الاول استمر الاتحاد التعاونى فى اصدار السندات الصناعية بشروط تختلف اختلافا طفيفا ، وبلغت قيمة القرض الذى أصدر أخيرا ٥ ملايين كرونة كقرض للتنمية الصناعية ، وقد أصدر عام ١٩٤٧ •

وفى عام ١٩٥٢ أصدر الاتحاد التعاونى قرضا جديدا بحد أقصى يبلغ ١٠٠ مليون كرونه .

وهذه السندات بفائدة قدرها ثلاثة ونصف فى المائة تدفع سنويا ، ويتخذ السند نفسه شكل الورقة المزدوجة ، وعلى الصفحة الاولى شكل السند العادى مبينا فائدة القرض وخلافه، وعلى الصفحة الثانية لوحة لعشرة كوبونات قيمة كل كوبون ثلاثة ونصف فى المائة من قيمة السند . ومن ثم اذا كانت قيمة السند ١٠٠كرونه فان صاحبه سيأخذالكوبون المعنى من الجمعية التعاونية التابعة للاتحاد التعاونى . وفى مقابله سيتسلم ٣ كرونات و٥٠ أور . ولا تدفع الفائدة مركبة اذا حان موعد سداد الكوبونات دون أدائها .

ولقد انتقلت فكرة اصدار السندات التى قام بها الاتحاد التعاونى الى الجمعيات المحلية . وهنا يتخذ هذا النشاط شكل ما يسمى بسندات الرهونات ، ومثل هذه السندات يقوم باصدارها عدد من الجمعيات التعاونية التى تتزايد باستمرار وفى ظل القانون السويدى يمكن رهن الملكية للدولة . فلا يسع المالك الا أن يدفع للسلطات مقدارا صغيرا وفى مقابل ذلك يتسلم أوراق الرهونات ، ومن ثم يمكن ايداع هذه الاوراق فى البنك أو فى الاتحاد التعاونى فى حالة جمعيات البيع بالقطاعى وهكذا يمكن اصدار السندات الى هذا الحد من الضمان .

وقد استفادت جمعيات كثيرة من هذا القانون وأصبحت السندات التى تصدرها طريقة مثلى لتوفير النقود وتختلف نسبة الفائدة التى تدفع على سندات الرهونات حتى تصل الى أكثر من الفائدة على رأس المال المساهم العادى ، غير أن ميزة السند هو أنه من الممكن بيعه فى حين أنه فى حالة رأس المال المساهم فانه يستلزم مضى سبعة أشهر على الاقل وأحيانا ١٨ شهرا لسحب رأس المال ، فلا توضع أية قيود على هؤلاء الذين قد يمتلكون سندات الرهونات ، ونتيجة لذلك فان جزءا من كل اصدار يتخذ طريقه الى الجمهور العام بنفس الطريقة التى اتخذتها السندات الصناعية التى يصدرها الاتحاد التعاونى .

أرصدة للتعليم والبحث

شهد عام ١٩٣١ حركة تخصيص رصيد للتعليم ، وهذا الرصيد الذى وصل الآن الى ٧ ملايين كرونه بدأ استغلاله حتى أصبح من الممكن تنفيذ الاعمال التى يقوم بها الاتحاد التعاونى فى ميدان التعليم دون اعتبار للتقلبات التى تحدث فى الوضع الاقتصادى للحركة ، ولم يمس هذا الرصيد حتى عام ١٩٤٩ عندما اضطر الاتحاد الى السحب منه لتغطية نفقات الاعمال التى تمت فى ميادين التعليم والارشاد .

وهكذا فان تكاليف أوجه النشاط هذه قد واجهتها الجمعية التعاونية من دخلها العادى . وقد قام الاتحاد التعاونى بتخصيص حصة التعليم بمعدل ٠٥ر في المائة من الايرادات السنوية في حين خصصت نسبة مشابهة لحصة البحث . وقد تستغل الفائدة على المبالغ الرئيسية لهذه الحصص وحدها لتغطية تكاليف أوجه النشاط في ميادين التعليم والبحث . ويبلغ مقدار حصة البحث الآن ٥ ملايين كرونه تقريبا .

وعلى الرغم من القول بأن قيمة الاستثمارات في الملكية والضياع قد وصلت الى ٠٠٠ر٢٣٠ر٢٢٥ كرونه ـ بزيادة قدرها ٠٠٠ر٢٤٠ر١٦٥ كرونه ، أو ٥ر٢٧٥ في المائة زيادة على نسبة عام ١٩٣٦ ـ فان هذه الحصة من رصيد الاتحاد التعاونى قد انتقلت لصالح رأس المال . وعلى العموم ، فان مقادير كبيرة ـ كما هو الحال في الجمعيات المحلية ـ استمرت في التخلص من اكتشافها لقيم الملكية ، الامر الذى يعنى أن قيمة الملكية والضياع أعلى بكثير من القيمة التى كشفتها الاحصائيات .

ولم يعد هناك الان تخصيص لهذه الحصة .

وكان هذا هو الحال حتى عام ١٩٥٣ عندما وجد أن الملكية تستعيد مركزها السابق أثناء محاولة تخصيص رأس المال .

وقد أظهر رأس المال الذى كان يزيد بمعدل بطىء بكثير عما

كان يزيد به معدل الملكية حتى عام ١٩٣٦ أظهر زيادة كبـــيرة خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٣٦ وعام ١٩٥٥ ، فقد بـــلغ مقدار رأس المال فى عام ١٩٣٦ ٢١٫٧٥٠٫٠٠٠ كرونه وهو أعلى من رأس مال عام ١٩٥٥ الذى وصل الى ٢٠٢٫٨٨٠٫٠٠٠ كرونه أعلى من رأس مال عام ١٩٣١ بنسبة ١٤٧٢ فى المائة وأعلى من رأس مال عام ١٩٣٦ بنسبة٨٫٨٣٢ فى المائة وبمقارنة رأس المال بالمبيعات تضاعف رأس المال من عام ١٩٥٥ بمقدار ٤٫٤ ضعفـا مقابل ٨٫٩ فى عام ١٩٣٦ و ١١٫٥ ضـعفا فى عام ١٩٣١ و ٦٫٦ ضعفا فى عام ١٩٢٦.

والسبب فى الاختلاف الكبير بين حجم رأس المال ومعـدل ايرادات المبيعات هو أن حجم رأس المال لدى المصانع التعاونية قد زاد بشكل كبير فى السنوات الاخيرة .

وأبرز مثال على ذلك هو مصنع زيت الطعام فى كارلشامن . فخلال الحرب أصبح هذا المصنع بالاتفاق مع الدولة والمهيمنين على التجارة الخاصة المكان الوحيد الذى يمد جميع مصـانع المسلى الصناعية فى السويد بزيت الطعام .

وقد بدأ المصنع بتخزين كميات كبيرة منه قبل نشـوب الحرب مباشرة فى عام ١٩٣١ . وكان يهدف من وراء ذلك الى

مساعدة المجتمع بهذه المادة الخام الهامة خلال الأزمات المتوقعة ومنذ ذلك الوقت بدأ يزيد من كمياته المخزونة تدريجيا حتى وصلت قيمة ما يخزنه من كميات زيت الطعام حوالى ٦٠٠ مليون كرونه ، وتضمن الحكومة السويدية الاتحاد التعاونى ضد أى هبوط فى الاسعار وتقوم فى نفس الوقت بدفع فائدة على رأس المال المخصص للزيت المخزون للاتحاد التعاونى بالاضافة الى تكاليف التخزين .

وهناك مليون ونصف المليون من الكرونات من القيمة من فائض الاتحاد يستخدم فى بعض الفوائد والانصبة الموجودة الاجمالية لرأس المال وهى مخصصة لمصنع هنكل للصابون ، كان رأس مال هذا المصنع ضئيلا عندما استولى عليه الاتحادالتعاونى فى عام ١٩٤٨ ، وكان على الاتحاد التعاونى تبعا لذلك أن يعيد تخطيطه . وعلى العموم فان قيمة رأس المال الحقيقية تعتبر فى الواقع أعلى بكثير من قيمته التى ذكرتها الاحصائيات ، لأن اجمالى رأس المال ــ فى عام ١٩٤٧ ــ قد خفض الى ٤٥ فى المائة من السعر القطاعى السائد فى ذلك الوقت . وبالنسبة للحاجات المطلوبة من الجمعيات التعاونية فان تكاليف هذه الحاجات تصل الى ٨٢٫٠١٩٫٦٥١ كرونه

التوزيـــــع
التجــارة نقــدا

ان المبدأ التقليدى لحركة التعاون فى السويد الذى ينــادى بعدم اباحة التجارة قرضا يوجه الرأى التعاونى فى السويد اليوم توجيها قويا ، تماما كما كان يفعل فى الماضى ٠ والآن يسير عمل الحركة بأكمله على أساس نقدى محض٠ ودائما ماتكون الديون التى على الاعضاء للجمعيات التعاونية نظير البضائع التى يأخذونها مقدما ، دائما ما تكون ضئيلة ٠ وهذه الديون التى وصلت الى ٣ر٦ فى المائة من الايرادات فى عام ١٩٠٨ و ٥٥ر٠ فى المائة من الايرادات فى عام ١٩٣٦ قد وصلت الى ٨٩ر٠ فى المائة فقط مــن الايرادات فى عام ١٩٤٩ والى ١٤ر١ فى المائة فى عام ١٩٥٥

وفى نطاق الحركة السويدية لا يوجد ما يعادل نظام التبادل فى الحركة التعاونية البريطانية ، ولا يوجد أيضا أى شكل من أشكال الشراء بالتقسيط أو رسائل مشابهة للدفع المؤخر ويتخذ رد الحركة السويدية على التسهيلات الواسعة النطـــاق التى تكفلها التجارة الخاصة للمستهلكين شكل « صناديق ضـــمان السلفة » وتتضمن هذه الصناديق مبــالغ تخصصـــها الحركة لاستعمالها بضمانات للبنوك وغيرها من المؤسسات ، بمــا فى

ذلك الاتفاقات التى تعقد مع قطاعات معينة من الحركة لامداد أعضاء الجمعيات التعاونية بالسلفة .

ومن بين هذه الاتفاقات ذلك الاتفاق الذى عقد بين جمعية اسكلستونا التعاونية وبنك اسكلستونا للادخار ويتضمن هذا الاتفاق ما يلى :

اذا أراد عضو فى جمعية اسكلستونا شراء احدى السلع الدائمة مثل جهاز استقبال أو ماكينة خياطة أو ما شابه ذلك . ولكنه فى وضع لا يسمح له بالدفع نقدا فانه يستطيع أن يحصل على سلفة من البنك تصل الى ألف كرونه ، اذا ضمن موافقة كل من الجمعية التعاونية والبنك على أن يردها فى ظرف سنة . وعلى العموم ، اذا كان من الضرورى أن يقصر فى أدائها فان البنك يسترد نقوده من «صندوق ضمان السلفة» الذى أنشأه الاتحاد التعاونى .

الحركة التعاونية لمؤسسة البيع بالقطاعى

تصل أكبر نسبة من تجارة الحركة التعاونية فى بيع المواد الغذائية للمستهلكين فى السويد الى ما قيمته ٨٠ فى المائة من ايرادات الحركة التعاونية فى السنة .

وفى الماضى جاء هذا الوضع نتيجة لضغط الظروف ، ومن ناحية أخرى نتيجة لسياسة الحركة التعاونية ، وعلى العموم فقد أصبح لدى الحركة التعاونية أخيرا امكانيات لضمان مساهمة أكبر فى التجارة فى السلع عن المواد الغذائية .

والى القارىء العبارات التالية التى اقتبست من تقرير قدمه الدكتور بوناو السكرتير العام للاتحاد التعاونى الى مدرسة التعاون الدولى فى عام ١٩٤٩ وهى تبين بوضوح التطور الذى حدث :

« مشكلة تغيير شكل التوزيع : عندما يرتفع مستوى المعيشة يصبح هناك ميل فى معظم البلدان الى تخصيص جزء أكبر من الدخل القومى للتوزيع والخدمات . ومن البديهى أنه عندما يزداد الدخل القومى الى الضعف، مثلا ، فان المصاريف من أجل المواد الغذائية وغيرها من ضروريات الحياة تقل . وفى نفس الوقت تظهر النتائج على النحو التالى :

ستظهر تجارة المواد الغذائية فى شكلها التقليدى زيادة فى الكمية لمواجهة الزيادة الكبيرة فى عدد السكان . وسيكون هناك زيادة سريعة فى فروع التجارة فى سلع أخرى ــ وأكثرها وأفضلها الملبس والاثاث والسلع المنزلية ــ ولقد أصبح من المعتاد فى كثير من البلدان أن يعمل أكثر من عضو فى العائلة

خارج المنزل ومن ثم يحتاج الى تناول وجبة طعام أو عـدة وجبات فى الخارج .

ويجب أن تلاحظ الحركة التعاونية التطور الذى أشير اليه آنفا حتى تستطيع تلبية الاحتياجات لمؤسسات تعاونية أكثر مثل محلات الاقسام والمطاعم العادية والمطاعم ذات الخدمة الثانيـة التى يخدم الفرد فيها نفسه بنفسه ، ووسائل التسلية فى السفر وفى أوقات الفراغ ، والمواد الغذائية المطبوخة التى توزع عـلى ربات البيوت اللائى يعملن خارج منازلهن وغيرها من المؤسسات التعاونية الاخرى .

وأود بعد عرض هذه الامثلة من المشكلات الجارية للحركة التعاونية اليوم أن أصل الى هذه النتيجة التى قامت على التجربة، فرأيى أن الحركة التعاونية على الاقل اختيارا نظريا بين اعتبارين بديلين فى تطورها فى البيع بالقطاعى فى المستقبل . الاول هو أنه ينبغى على الحركة التعاونية أن تحاول التوسع كثيرا بقدر الامكان فى تلك الفروع التقليدية التى بدأت فيها أول نشاطها ، مثـل انشاء محال جديدة للمواد الغذائية من الانواع التقليدية ويعنى الاعتبار الثانى أنه يجب على الحركة التعاونية أن تحاول توجيه التطور فى ميادين جديدة وتحاول تجربة طرق جديدة للبيـــع بالقطاعى . ومن الطبيعى أن هذا الاعتبـار الاخير لا يعنى أنه

ينبغى على الحركة التعاونية فى مثل هذه الحالة أن تحجم كليـة عن فتح محال للمواد الغذائية على النظام التقليدى • وعـلى الرغم من أن ذلك ليس فى الواقع مسألة بديل يحل محل الآخر فانى أعتقد أنه من الجدير اعتبار هذين الاتجاهين المحتملين للتطور كاتجاهين منفصلين •

ولنأخذ مثلا حالة الحركة التعاونية فى السويد ، فهذه الحركة تقوم الآن بـ ٢٥٫٨ فى المائة من تجارة البيع بالقطاعى الاجمالية فى البلد طالما أن المواد الغذائية هى المعنية ، وأحيانا تقوم بأكثر من ١٢ فى المائة من التجارة الكلية للبلد فى جميع فروع التجارة• ومعظم التعاونيين فى بلدنا لا يعتقدون أنه من الضرورى زيادة النسبة التعاونية فى تجارة المواد الغذائية حتى يجعلـونا تقدر شيئا بين ٥٠ و ٧٥ فى المائة اذا كانت النسبة بين ٣٠و٤٠ فى المائة من التجارة الكلية للمواد الغذائية ستكون كافية لامكان جعل الاغلبية الطاغية للمستهلكين فى السويد تختار بين المحل التعاونى والمحل الخاص •

وهذا يعنى من وجهة نظر الاقتصاد الاجتماعى المقدار الذى سيكون كافيا للحصول على الفائدة للمستهلك والمجتمـــع السويدى والحيلولة دون وجود منافسة حرة بين المشتغلين بالبيع بالقطاعى واذا كان هذا صحيحا فانه يبدو على العموم أن المستهلك

سيجنى فائدة أكبر من الاستفادة من التوفير والاقتصاد التعاونى بطريقة تؤدى الى التوسيع فى فروع التجارة هذه التى لم تدعمها الحركة بما فيه الكفاية حتى الآن • وفى نفس الوقت سيكون من المهم جدا ، بالنسبة للمستهلك ، ضرورة قيام الحركة التعاونية بتنفيذ التجارب فى طرق البيع بالقطاعى الجديدة بما فى ذلك صرف النقود حتى يمكن الاحتفاظ بالخطوة الاولى فى نطاق الحركة التعاونية ، بدلا من السماح بأن تكون فى نطاق التجارة الخاصة ، ومن المؤكد أن الحركة التعاونية للمستهلكين فى السويد ستفضل الاعتبار الثانى فى اختيارها بين الاعتبارين البديلين السابقين • وأود أن أوضح الاتجاه التعاونى فى السويد فى هذا المجال بأن أقول ان الاعضاء بوجه عام لا ينظرون الى حركتهم كغاية فى حد ذاتها ولكن كوسيلة لتحقيق أقصى درجات النجاح فى التوزيع ، الامر الذى سيعود بالنفع على المستهلكين من الناحية العامة بصرف النظر عما اذا كانوا منظمين تعاونيا أو لا .

الارقام الاجمالية للبيع

كان تطور تجارة البيع بالقطاعى الخاصة بالحركة التعاونية حتى عام ١٩٣٦ طفيفا ، على الرغم من أنه كان واضحا ، اذا

قورن بتطور هذه التجارة من عام ١٩٣٦ الى عام ١٩٥٥ . لقد زادت تجارة البيع بالقطاعى التابعة للحركة التعاونية من عام ١٩٢١ الى عام ١٩٣٦ ، بنسبة ٩٢ فى المائة . وقد وصلت قيمة المبيعات الاجمالية فى هذه الفترة الى ٤٣٧٫٧٧٠٫٠٠٠ كرونه فى حين وصلت نسبة تجارة البيع بالقطاعى من عام ١٩٣٦ الى عام ١٩٥٥ ٤٩٣٫٣ فى المائة أو بقيمة اجمالية قدرها ٢٫٥٩٧٫٠٩٠٫٠٠٠ كرونه ، وهذا الرقم يشمل ايرادات محل الاقسام التى تبلغ ٨٩ مليون كرونة ، وهذا المحل قد استولت عليه الجمعية التعاونية باستوكهلم من الاتحاد التعاونى فى عام ١٩٤٥ ، ويعتبر الآن كجزء من ايرادات هذه الجمعية ، وتشمل بعض الارقام القليلة التى لم تدرج فى القيمة الاجمالية ايرادات عدد من محال بيع الحديد وعدد قليل من محال بيع الاحذية يمتلكها ويديرها الاتحاد التعاونى ، وقد وصلت ايرادات هذه المؤسسات فى عام ١٩٥٥ الى ٥٫٧٦٢٫٠٠٠ كرونه ثم وصلت الى ٩٫٣٥٠٫٠٠٠ كرونه .

ومنذ عام ١٩٣١ زاد متوسط المبيعات لكل عضو فى الجمعيات التعاونية بشكل ملحوظ . وعلى العموم يرجع الكثير من هذه الزيادة فى السنوات العشر الاخيرة الى التضخم المطرد الذى نتج عن الحرب .

وبالنسبة لمسألة نفقات وتكاليف البيع بالقطاعى فان الهبوط

فى هذين البلدين الذى أصبح واضحا فى عام ١٩٣٤ لم يقتصر فى استمراره فحسب ، بل زاد زيادة مطردة ، ويمكن القول بأن تحسين الخدمات والمحال وغيرها يرجع الى جانب من هذا الاتجاه العكسى، ويعزى أكبر جانب منه ، أى حوالى ٨٠فى المائة الى الزيادة فى تكاليف الاجور •

وبمقارنة متوسط التجارة لكل عضو فى الحركة السويدية التعاونية بالحركات الاخرى ، مثل تلك التى فى بريطانيا العظمى، فانه يجب الاعتراف بهذه الحقيقة ، وهى أنه من المألوف أن يكون هناك فرد لكل أسرة فى السويد عضو فى الجمعية التعاونية للبيع بالقطاعى فى حين سيكون لدى الأسرة فى بريطانيا عدة أشخاص من بين أعضائها ينتمون لمثل هذه الجمعية •

وفى نهاية عام ١٩٥٥ كان لدى جمعيات البيع بالقطاعى ما يقرب من ٧٫٨٨٢ محل وبعض مراكز للبيع ، وكان متوسط بيع كل محل ٣٢٩٫٤٩٦٫٠٠٠ كرونه ومتوسط الاعضاء فى كل محل ١٣٨ عضوا وهذا يعنى أنه منذ عام ١٩٣٦ زاد عدد المحال بنسبة ٨٢ فى المائة وزادت الايرادات بنسبة ٢٢٦٫٧ فى المائة ، فى حين زادت نسبة العضوية لكل محل بمقدار ٢٫٢ فى المائة •

وقد وصل الفائض الاجمالى لجمعيات البيع بالقطاعى — فى عام ١٩٥٥ — وصل الى ٥٨٠٠٠ر٤٨٣ر٤ كرونه ، أى بنسبة ٦ر١٨ فى المائة من الايرادات وبلغ الفائض الصافى ٦١٠٠٠ر٨٨كرونه أى بنسبة ٤ر٣ فى المائة ، ولم يطرأ أى عجز عن أعمال السنة .

ويكاد يكون الوضع فيما يتعلق بتوصيل الطلبات للمنازل مشابها لما كان عليه قبل الحرب العالمية الثانية . ولقد قدمت لنا الحرب الرد على مسألة ما اذا كانت المنافسة ستجعل الحركة التعاونية تعمل على توسيع نطاق توصيل الطلبات للمنازل أم لا . ومنذ نشوب الحرب أدى توزيع البترول بالبطاقات والصعوبات فى الحصول على العمال ولا سيما الذين يقومون بتوصيل الطلبات الى المنازل أدى ذلك الى منع هذه المسألة من أن تصبح من المسائل الهامة . وعلى العموم فبالعودة الى الازمنة الاكثر طبيعية سنجد أنه من الواضح أن مسألة توصيل الطلبات الى المنازل على وجه حسن من المحتمل أن تصبح فى الاولوية أكثر وأكثر . ولا يستطيع أحد أن ينكر أن التاجر الخاص ، ولاسيما التاجرالصغير، يعمل كل مافى وسعه لكي يجعل أكبر قدر من ذلك ممكنا . ويبدو كما لو كان أفراد الشعب السويدى أكثر استعدادا لدفع أسعار السلع بزيادة قليلة — وفى بعض الحالات يأخذ الذين يقومون بتوصيل الطلبات

دون زيادة اضافية فى الاسعار – على أن تصل اليهم سلعهم وهم فى منازلهم . واذا استمر هذا الاستعداد قائما فان الحركة التعاونية لن يكون أمامها أى بديل غير ان تتعهد بوضع نظام لتوصيل الطلبـــات على نطاق واسع . وفى الوقت الحاضر تضع الحركة ثقتها فى المحال ذات الخدمة الذاتية والاسعار المخفضة لجذب زبائنها الى محالها.

مساهمـــة التجارة القوميـــة

قلما تتميز المحاولات التى تبذل للحصول على أرقام تبين نسبة التجارة القومية التى تقوم بها الحركة بشىء قريب من الدقة .

ولايوجد فى السويد أى قانون يحتم على الهيئات التجارية نشر أية احصائيات اضافية لبيان مـــدى ما وصلت اليـــه عملياتهـــم التجارية . ومن ثم ، فان أية احصائية تصدرها الحركة التعاونية فيما يتعلق بمساهمتها فى التجارة القومية لا يمكن أن تكون أكثر من تقديرات تقريبية ، وفيما يلى أهم النسب المئوية التى أصدرتها الحركة(١) :

---

(١) قدمت بعض الارقام هنا على أساس اجمالى الانتاج وهذا يعنى أن جزءاً منه قد صدر

النسبة المئوية للتجارة في جميع الفروع التى تساهم فيهــ الحركة :

الحركـــــة	١٥
النسبة المئوية فى المواد الغذائية	من ٢٠ الى ٢٥
النسبة المئوية فى البن	٢٥
النسبة المئوية فى زيت الطعام	من ٩٠ الى ٩٥
النسبة المئوية فى المسلى الصناعى	٢٨
النسبة المئوية فى الدقيق	٢١
النسبة المئوية فى دقيق الشوفان	٢٥
النسبة المئوية فى المكرونة	٣٠
النسبة المئوية فى معاطف العمال	من ٢٠ الى ٢٥
النسبة المئوية فى الاحذية	من ١٠ الى ١٢
النسبة المئوية فى اطارات السيارات	٣٠
النسبة المئوية فى الادوات الصينية المنزلية	من ٣٠ الى ٣٥
النسبة المئوية فى اللمبات الكهربائية	٦٨

الخدمـــة الذاتيـــة

وبافتتاح محل الخدمة الذاتية فى مدينة موتالا فى جنـــوبى السويد خلال عام ١٩٣٩ ، اتخذت حركة المستهلكين الســويدية

الخطوة الاولى فى ميدان تعترف التجارة الخاصة بأهميته فى الوقت الحالى . وفى الواقع أعيد تحويل المحل فى موتالا فى نهاية الامر الى محل للخدمة الذاتية ، وافتتح محل آخر للخدمة الذاتية خلال عام ١٩٤١ فى أستوكهلم ولكنه فشل فى اظهار نتائج اقتصادية ناجحة . غير أنه يجب أن يقال فيما يختص بصلابة الحركة وبعد نظر زعمائها ان النجاح الحاضر لنظام الخدمة الذاتية التعاونى فى السويد قد أثبت تعمق هذه الصلابة وبعد نظر زعماء الحـــــركة . وتعلقت الحركة دون وجل من التيارات المضـــادة بمحلها الموجـــود فى أستوكهلم واستمرت فى اجراء تجاربها فيه ومحـــاولة انجاحها . وبانتهاء الحرب أتيحت الفرصة أمام الاتحـــاد التعاونى لارسال البعثات عبر الاطلنطى لدارسة نظام الخدمة الذاتية فى أمريكا . وكانت النتيجة أنه فى عام ١٩٤٧ أعيد بناء محل أستوكهلم الاصلى تماما وأصبح صورة طبق الاصل لمحل أمريكى للخدمة الذاتية . وبمجرد أن افتتح المحل أصبح من الواضح أن الحركة قد وصلت الى الحل . فقد كان المحل ناجحا . وبعد ذلك توالى افتتاح محال للخدمة الذاتية بسرعة فائقة فى جميع أنحاء السويد ، ويتميز كل محل بالطابع الامريكى (ولا تدعى الحركة بأنها قدمت تحسينات فى نظام الخدمة الذاتية على الرغم من انها هى التى ابتـــكرته فى السويد ، ولكنها قد سارت على نهج النظام الامريكى مع تكييفه طبقا للظروف المحلية) .

وفي السويد تبين ان أفراد الشعب هناك قد كيفوا أنفسهم للتحول الى نظام محال الخدمة الذاتية بسرعة مدهشة ، ومعظم هؤلاء الذين عبروا عن تفضيلهم للنظام الجديد كانوا يعملون كما لو كانوا قد اعتادوا نظام الخدمة الذاتية طوال حياتهم . وغالبا ما يواجه القدامي متاعب ولكن لا يلبثون أن يتغلبوا على هذه المتاعب ان عاجلا أو آجلا ، وسرعان ما يعبرون عن اعجابهم لنظام الخدمة الذاتية . ولقد أعدت الحركة التي أدركت أن هذا التحول المفاجيء من نظام الخدمة الشخصية الى نظام يهدف الى ترك العميل في محل مليء بالسلع ولا يعرف ماذا يفعل أو أى السلع التى يختارها الامر الذى يثير القلق والبلبلة ـ أعدت الحركة نظاما يكفل وضع عدد من المساعدين الاكفاء في كل محل يفتتح حديثا لمساعدة العملاء في الايام القليلة الاولى حتى يتعودوا على النظام الجديد .

أما الميزتان اللتان يتمتع بهما نظام الخدمة الذاتية واللتان أدركهما العميل فهما التخلص من الفترات الطويلة من الانتظار حيث يتم فيها القيام بخدمته ، والواقع ان عمليات الشراء يمكن ان تتم دون الحاجة الى طلب تخليص السلع على مرأى ومسمع من رواد المحل ـ وقد عبر عن ادراك ـ هذه النقطة الاخيرة نسبة كبيرة وغير متوقعة من ربات البيوت اللائى صرحن بأن نظام الخدمة الذاتية يساعدهن على شراء حاجاتهن طبقا للمبالغ التى في حوزتهن وطبقا

لأذواقهن دون الاهتمام بما قد يقوله الناس فى المحل الذين غالبا ما يكونون من الجيران) .

وعلى العموم ، فان تطور الخدمة الذاتية للحـــركة منذ عام ١٩٤٧ قد أظهر نتائج مرضية للغاية فى حين لم تحدث أية أخطاء خطيرة . وعلى العموم ، فقد أظهرت التجربة بعض النـــقاط التى تحتاج الى اليقظة بصورة مستمرة . فمثلا ، تبين بوضوح أن امكانية الحصول على الخدمة الشخصية فى محل للخدمة الذاتية سيبقى استغلالها بكل تأكيد تقريبا . وهـــذا يعنى انه اذا كان من الممكن تحقيق فوائد الخدمة الذاتية تحقيقا كاملا ، فيجب تحديد الخـــدمة الشخصية تحديدا تاما ولا تطبق الا فى حالة السلع التى لا تبـــع ـ لاسباب خاصة ـ الخدمة الذاتية . وهناك نقطة أخـــرى تتعلق بتنظيم المحل . فينبغى تنظيم المحل بحيث يمكن تشـــغيل العـدد الاقصى من موظفى المحل فى أقسام مراجعة النـــلع خلال فترات محددة . وفى بعض محال الخدمة الذاتية فى أستوكهلم يسير العمل بطريقة تجعل جميع الموظفين يستطيعون العمل فى أقسام مراجعة السلع خلال فترة محددة. وغالبا مايكون هناك موظفان أو أكثر فى كل قسم للمراجعة . فيراجع أحدهم مشتريات العملاء ويسلم أثمانها ويضع الآخر السلع فى الحقائب ، بينما قد يســلم ثالث الزجاجات الفارغة (وقد جعل عدم وجود نظام عام لتوزيع الالبان فى السويد مشكلة علاج الزجاجات الفارغة مشكلة هامة) .

وهناك نقطة أخيرة طالما تثار كثيرا عندما يناقش نظام الخدمة الذاتية ، وهى ان نجاح نظام الخدمة الذاتية يتطلب الموافقة عليه مائة فى المائة وتبين التجربة أنه بينما لا تؤدى نصف الاجراءات الا الى نتائج ضعيفة وغير مرضية ، فان الموافقـــة التامـــة علــى الفـــكرة بالاضـــافة الى الاســـتمرار فى بذل الجهود لتدعيم النظام عن طريق دراسة دقيقة لموقع المحل وصنع الاعلفة ذات الطابع المعين ، واجراء تجارب مستمرة خاصة بالمساعدات الآليـة لتطبيقها فى كل من المحل والمخزن - لن يكلل كل هذا بالنجاح اقتصـــاديا فحسب ، بل سيثبت قدرته على تقديم خـــدمة حقيقية للعميل .

وتشمل المساعدات الآلية التى أدخلت فى نظم مجال الخدمة الذاتية فى السويد نظام الحزام الناقل الذى يقوم بنقل البضائع من المخزن الى المحل وبالعكس ، وحزام آخر لنقل الزجاجات بالقرب من مناضد المراجعة حيث يضع الصراف عليها الزجاجات الفارغة لنقلها الى المخزن ، وحزام آخر أيضا خاص بنقل الزجاجات وهو معد بحيث يضع العميل عند دخوله المحل أية زجاجات فارغة فى فتحات فى الحائط . وتعود كل زجاجة خاصة بالعميل الذى يذكر نوع السائل الذى يريد وضعه فيها أوتوماتيكيا عن طريق الحزام الناقل وتمر بالصراف الذى يتسلم قيمة تعبئتها من العميل . وبالاضافة الى

المساعدات التي ذكرت آنفا هناك عدة تجارب أخـــرى في دور التطور تتعلق بفكرة تطبيق النظام الآلى في مجال الخدمة الذاتية .

وأما فيما يتعلق بالزيادات في المبيعات التي نجمت عن التحـــول الى نظام الخدمة الذاتية فان هذه الزيادات تبين أن متوسط الزيادة يتراوح بين ٣٠ و ٥٠ ٪ لكل محل . ولم تلق الارقام الخاصة بالسلع التي يستهلكها الفرد اهتماما كبيرا . وعلى الرغم من ذلك فمن الواضح أن المبيعات من الاصناف مثل الجبن والسلع المحفوظة قد زادت بصفة أساسية في حين زادت المبيعات أيضا من مسحوق الغسيل والصابون بالاضافة الى أنواع خاصة من أدوات التجميل . ومن المعتقد أن الزيادات السابقة ترجع الى حد كبير الى الحقيقة بأن هذه السلع يمكن عرضها في محل الخدمة الذاتية بطريقة تجعلها أكثر جاذبية للعميل . وقد ثبت صحة ذلك بصفة خاصة فيـــما يتعلق بأصناف معينة مثل فرش الاسنان وغيرها التي يشعر النـاس بميل لشرائها لأنهم يرونها دائما معروضة أمامهم .

ومدى ما يحمله محل الخدمة الذاتية من سلع أوسع كثيرا من مدى ما يحمله محل متوسط للخدمة الشخصية في السويد فيحتوى محل الخدمة الذاتيـــة على مواد البقالة واللحم ومنتجات الالبان والخبز والمستحضرات السكرية والفاكهة .

ويورد أصحاب المصانع كثيرا من السلع الجاهزة في علب من

التصدير والزجاج والورق الكرتون والورق العادى ، غير ان الاصناف التى تستهلك كثيرا مثل الجبن واللحم وأنواع خاصة من الفاكهة والخضروات تغلف فى ورق السلوفان وورق (الزبدة) المغطى بطبقة دهنية • ويتم تغليف كثير من هذه السلع فى مراكز انتاجها ، غير انه ما زالت تجرى عمليات التغليف لاصناف كثيرة فى المحال •

وتوضع منتجات الالبان واللحم ومنتجات اللحوم على مناضد تكون من رف الى ثلاثة أرفف فى ركن بارد • وتستعمل المنضدة ذات الثلاثة أرفف بصفة رئيسية لمنتجات الألبان ، فيوضع اللبن فى الرف الاسفل ويوضع الزبد والبيض وغيرهما فى الرفين الآخرين وعادة ما تستغل المنضدة ذات الرف الواحد فى حفظ اللحوم ومنتجاتها •

وتوضع الحلويات وهى جاهزة التغليف فى مكان بارز فى المحل • وتباع الشيكولاته اما على منضدة مراجعة السلع أو فى قسم خاص للخدمة الشخصية ، ملحق بمحل الخدمة الذاتية ، يقوم ببيع الخبز والحلويات واللبن (ومثل هذه الاقسام الخاصة يمكن ان تقوم بالبيع خلال أوقات الاجازات الطويلة عندما يباع الخبز والحلويات واللبن بين الساعة الثامنة والساعة العاشرة صباحا طبقا للقانون السويدى) •

وينص القانون أيضا على عدم امكان بيع منتجات التبغ في محال بيع المواد الغذائية فى المدن السويدية ، ولكن عندما تكون مثل هذه السلع للبيع فى محال الخدمة الذاتية فى المناطق الريفية فانها توضع بالقرب من الصراف .

وعندما أرسل الاتحاد التعاونى البعثات لدراسة فن الخدمة الذاتية فى أمريكا ، لم يكن ذلك كل ما فعله لادخال هذا النظام على نطاق واسع فى السويد. فقد تعاون الاتحاد مع جمعيات البيع بالقطاعى لايجاد اشكال من التغليف تناسب الخدمة الذاتية وساعدها ايضا بكل ما يستطيع للبدء فى افتتاح محال للخدمة الذاتية التابعة للحركة التعاونية مزودة اليوم بتركيبات أمدها بها قسم خاص فى الاتحاد التعاونى بدأ عمله لهذا الغرض . وتمتاز المناضد التى يتم عندها مراجعة السلع بانها مناضد مزدوجة تحتوى على أرفف لسحب أوراق أو حقائب وغيرها ، وأدراج على عجل لاستقبال الزجاجات الفارغة ، وصناديق لعرض السلع التى تباع مباشرة من على المنضدة وكرسى ليجلس عليه الصراف . وقد صممت العربات التى يستخدمها العملاء على الطراز الأمريكى ، وهى لا تشغل فراغا كبيرا . وعلى الرغم من اقبال الناس على استعمال هذه العربات فما زالت السلات ذات الشبكات السلكية تستعمل الى حد بعيد .

وتشبه بقية التركيبات كثيرا تلك التى تستعمل فى محال الخدمة الشخصية فيما عدا آلة تسجيل النقد التى تتخذ طابع « القوائم » ، أى أنها تبين سعر مشتريات الفرد بالاضافة الى المبلغ الاجمالى الأخير . وتتضمن أيضا معدات المحل مطحنة للبن . وأحيانا يقوم بعملية الطحن الصراف وأحيانا يقوم بها العملاء بانفسهم باستعمال مطاحن سهلة تدار بالكهرباء . واذا أجريت عمليات الشراء باتباع نظام الخدمة الشخصية فان على الزبون أن يذهب الى منضدة الصراف بذاتها ويأخذ رقما ثم ينتظر حتى يجيء دوره أو يقوم بشراء بعض الأشياء الأخرى من أرفف الخدمة الذاتية . ولا يجبر العملاء عند دخول محال الخدمة الذاتية التابعة للحركة على ترك حقائبهم التى يأخذونها معهم لشراء حاجاتهم على مناضد المراجعة . وبدلا من ذلك توضع ملاحظة على هذه المناضد ترجو العملاء تسهيل عمل الصراف بفتح حقائبهم للتفتيش .

ولما لم تكن محال الخدمة الذاتية غير قائمة فى السويد باعداد وفيرة فى أى وقت ، فمن الصعب الحصول على متوسط الارقام الخاصة بالتجارة او أية احصائيات اخرى يمكن الاعتماد عليها اعتمادا فعليا . وعلى العموم ، فحتى وقتنا الحاضر يتردد متوسط بيع كل عامل من الشهر بين ما يقرب من ستة آلاف وسبعة آلاف

من الكرونات ، فى حين انخفضت قائمة الاجور بنسبة ٢٠ ٪ تقريبا . وكقاعدة عامة تبلغ الأجور فى محال الخدمة الذاتية ٧ ٪ من الايرادات بينما تبلغ ١٠ ٪ فى محال الخدمة العامة وعلى العموم ، فان جزءا من هذا الفرق تغطيه مصاريف التعبئة ونقل السلع من المركز الرئيسى على الرغم من أن هذه الكمية ضئيلة جدا . ويبين معدل ما يسحب من المبالغ اختلافا ضئيلا لكل من نوعى المحلين اذ يبلغ فى المتوسط بين ١ أو ١ ١/٢ ٪ ويكاد يكون معدل الايرادات أيضا الذى يبلغ حوالى ٢٠ ضعفا فى السنة مشابها فى كل من نوعى المحلين ، الا أن محل الخدمة الذاتية عادة ما تستوعب كميات أكبر من السلع .

وطبقا للتطور السريع لنظام الخدمة الذاتية ، فان تدريب الموظفين قد ترك جانبا الى حد ما . ولحل هذه المشكلة أدخلت الجمعية التعاونية فى استوكهلم فى برنامج المعهد الذى يقوم بتدريب موظفيها منهاجا خاصا للخدمة الذاتية يشمل برنامجا تدريبيا مفصلا للصرافين والمديرين . والأغلبية الكبرى من الموظفين فى محال الخدمة الذاتية من النساء . فمثلا وصل عدد النساء فى الجمعية التعاونية فى استوكهلم الى ٢١٦ امرأة مقابل ٧٥ رجلا .

ومن قبل أعلن أن التجارة الخاصة قد بدأت حديثا تدرك أهمية الخدمة الذاتية . ويمكن الحكم على مدى تعاونها ووقوفها

بجانب حركة المستهلكين من الحقيقة بأنه سيكون لدى الحركة التعاونية فى نهاية العام ١٫٤٧٩ محلا للخدمة الذاتية فى جميع أنحاء السويد و١١٢ منهم فى استوكهلم وتبلغ مساحة أكبر محل ٣٢٠ متر مربع ، فى حين يبلغ متوسط الحجم بين ١٥٠ و١٨٠ متر مربع ، فى حين يبلغ متوسط الحجم بين ١٥٠ و١٨٠ متر مربع . (وتشمل هذه المساحات حجرات للتخزين وحجرة للموظفين) . ويوجد فى ميدان التجارة الخاصة ، من ناحية أخرى ٩٤٦ محلا ، الا أن كل هذه المحال أصغر من متوسط حجم المحل التعاونى للخدمة الذاتية . وبالاضافة الى ذلك ، فان الحركة فى تقدم مستمر من ناحية دراسة الطرق التى تؤدى الى تطبيق نظام الخدمة الذاتية على أوسع نطاق . ومن المؤكد أنه ليس من المستبعد فى شىء أن تبدأ محال الخدمة الذاتية التى تقوم ببيع السلع الجافة فى الظهور فى السويد (وقد خصص عدد كبير من محال الخدمة الذاتية من قبل أقساما لبيع السلع الجافة ، فى حين تحول مخزن السلع الجافة الذى يوجد فى نفس المبنى الرئيسى للاتحاد التعاونى تحول هذا المخزن كلية تقريبا الى قسم للخدمة الذاتية ، يبيع الاثاث وحتى الدراجات بهذه الطريقة) ، فى حين لا يوجد أى جدال فيما يتعلق بمحال المواد الغذائية الملحق بها بوفيهات تسير على نظام الخدمة الذاتية .

توزيع البيع بالجملـة

لم تتفوق ايرادات الاتحاد التعاونى على ايرادات جمعيـات البيع بالقطاعى فحسب ، بل زادت بمعدل أسرع من معدل مبيعات جمعيات البيع بالقطاعى ، ومن ثم تمثل نسبة متزايدة باستمرار عن نسبة تجارة الجمعيات بالقطاعى • وبنشوب الحرب فى عام ١٩٣٩ تدهورت ايرادات الاتحاد التعاونى باستمرار بالنسبة لمبيعـات جمعيات البيع بالقطاعى حتى عام ١٩٤٩ • فقد انخفضت نسـبة ايرادات الاتحاد التعاونى التى كانت تمثل ٤٥ر٢ ٪ من مبيعات الجمعيات فى عام ١٩٣٦ الى ٣٢ر٠ فى المائة بالنسبة لهذه المبيعات (وقد وصلت هذه النسبة الى ٣٣ر١ ٪ فى عام ١٩٥٥) • واذا كانت هذه النسب المئوية تدعو الى مناقشة ولاء جمعيات البيع بالقطاعى نحو منظمتها المركزية ، فان اعتبار الحقائق التاليـة سيجعل من الواضح أن نسبة ولاء الجمعيات المحلية حتى عـام ١٩٣٩ بالنسبة للسلعة الرئيسية التى كانت يمدها بها الاتحـاد التعاونى ولا سيما تلك التى كان يقوم بانتاجها الاتحاد التعاونى بنفسه ـ قد وصلت الى مائة فى المائة تقريبا ، وان الظروف التى خلقتها الحرب كانت المسئولة بصفة رئيسية عن التدهور الذى حل بها • فأولا ، كانت مبيعات الاتحاد التعاونى تذكر بأسـعار الجملة ، فى حين كانت مبيعات جمعيات البيع بالقطـاعى تذكر

باسعار التجزئة . ثانيا ، كانت الجمعيات تبيع كميات كبيرة جدا من السلع التى لا يبيعها الاتحاد التعاونى مثل اللبن واللحم والتبغ وغيرها ، أو تلك السلع التى تبيعها بكميات ضئيلة مثل الملابس والمصنوعات المعدنية وغيرها (ومنذ الحرب زادت التجارة فى هذه السلع بشكل كبير وكانت هناك محال كثيرة افتتحت فى السنوات التى أعقبت الحرب قاصرة تقريبا على التجارة فى مثـــل هـــذه الأصناف .) ثالثا ، كانت الجمعيات تبيع كميات كبيرة من السلع تنتجها بنفسها او بواسطة مؤسسات تعاونية اتحادية محلية مثل اللحم المشوى والخبز الافرنجى والمياه المعدنية . ومـــرة أخرى يحدث تطور كبير منذ الحرب . فوصلت ايرادات الجمعيـــات التعاونية الاتحادية التى كانت تبلغ ٥٥٤ر٦٢٤ر٧ كرونة فى عام ١٩٣٦ الى ٠٠٠ر٩٧٠ر١٧٣ كرونة فى عام ١٩٥٥ . رابعا ، بنشوب الحرب ونقص السلع والمواد الخام تبعا لذلك نصـــح الاتحاد التعاونى الجمعيات بالحصـــول على الامـــدادات من المصادر الخارجية كلما أمكن ذلك ، وبهذه الطريقة تمكنت من أن تكمل الامدادات التى حصلت عليها من الاتحاد التعاونى نفسه . وكان الاتحاد التعاونى ، مثل منافسيه ، خاضعا لنظام الامداد المحدد الذى سار على سياسة ثابتة لايجعله من غير الممكن زيادةامداداته للجمعيات بالنسبة للزيادة فى التجارة التى تكفلها هذه الجمعيات وعند ادراك أن ايرادات جمعيات البيع بالقطاعى قد زادت من عام

١٩٣٩ الى عـــام ١٩٤٥ من ٥٨٧ر٦٧٠ر٠٠٠ كرونـــة الى ٩٧٧ر٦١٠ر٠٠٠ كرونه ، وحتى عند التماس العذر للتضخم المستمر للكرونة ، فانه يصبح واضحا أن الضغط على جمعيات البيع بالقطاعى الذى سببه نظام الامداد المحدد للقيام بعمليات شراء من أماكن اكثر من الاتحاد التعاونى هذا الضغط كان كبيرا.

وخلال السنوات التى اعقبت الحرب اختفى كثير من أوجه النقص والقيود ، غير انه ما زالت هناك بعضها . ومن أهمها نقص فى المواد الخام الذى أعقبتهأزمة بسبب القيود المفروضة على توسيع المصنع .

وربما لو أدرك الاتحاد التعاونى من قبل الظروف التى من المحتمل أن تظهر فى أعقاب عام ١٩٣٩ لاستغل رأس المال الذى استثمر لتطوير بعض المشروعات الانتاجية مثل صناعة الأسمدة وغيرها فى تطوير انتاج السلع التى تبيعها جمعيات البيع بالقطاعى بدلا من ذلك بكميات أكبر كثيرا عما كانت تبلغ من قبل. ويبدو على ضوء الأمور القائمة اليوم أنه من الضرورى مضى بعض من الوقت قبل أن يصبح الاتحاد التعاونى قادرا على تطوير نشاطه الانتاجى بما فيه الكفاية حتى يواجه تلبية جميع الطلبات المتزايدة

ولا يقع أعضاء الاتحاد التعاونى تحت أى ضغط للحصول على مشترياتهم من مؤسستهم المركزية ويستطيعون ، اذا وجدوا

من يرغب ويقبل شراء أسهمهم ، الانسحاب من عضويتهم فى أى وقت كما يريدون . وعلى الرغم من أن الاسباب الحكيمة تؤدى الى وجود ولاء بين جمعيات البيع بالقطاعى وبـين المؤسسة المركزية ، فما زال الادراك الحقيقى يكمن فى قدرة الاتحاد التعاونى فى مد المستهلكين بالسلع وبالخدمات على أساس الاسعار المخفضة والأنواع الممتازة والادارة الحكيمة . وما زالت الحصة التى يدفعها الاتحاد التعاونى ١ ٪ .

توزيع السلع بالنسبة لجمعيات البيع بالقطاعى

وأما فيما يختص بمسألة توزيع السلع بالنسبة لجمعيات البيع بالقطاعى فيبدو أن العملية تدور دورتها كاملة . فتمر الآن افرع البيع الخاصة بالاتحاد التعاونى التى كانت مقصورة منذ عام ١٩١٨ على البيع بسلسلة من التجارب التى تشمل الموافقة على الاستقلال الذاتى لكل فرع مستقل للبيع . وفى ظل التجربة تدير الجمعيات فرع البيع الذى يخدمها ، ولكن ، نظرا للحاجة الى جعل رأس مال الحركة مركزيا وللفائدة التى تعود من جراء عدم معرفة مكتب البيع كمكتب منفصل للبيع بالجملة ، ولأن التحول زيادة على ذلك ، ما زال فى دور التجربة ، فان الاتحاد التعاونى يحتفظ لنفسه بالملكية الفعلية للمكتب ويؤجره للمنطقة المعينة .

وبهذه الطريقة يصبح فى مقدور مكتب البيع والجمعيات تنظيم التوزيع فى نطاق منطقتهم المعينة حتى يستطيعوا أن يظهروا نتائج اقتصادية أفضل فى نهاية السنة من غيرها من نتائج المناطق الأخرى . وسيشتغل كل مكتب الآن فى الشراء ، ولكن بالتشاور مع الخبراء من موظفى الاتحاد التعاونى فى دفع الحصص للجمعيات حتى يتحمل تضخم رأس مالها من هذا المصدر . وعلى العموم ففى جميع الامور الأخرى ستكون الجمعيات التى تستخدم مكاتب البيع وسطاء . ومن ثم اذا طبق النظام الجديد بصورة دائمة فان الكلمات التى قالها المدير السابق للاتحاد التعاونى « ج.و. دهل » منذ ٤٠ سنة بشأن اعتقاد التجار المستقلين بأن الاتحاد التعاونى ليس مؤسسة بل عدة مؤسسات مشتركة ــ ستبدو هذه الكلمات صحيحة مرة أخرى بالنسبة للاتحاد التعاونى ومكاتب البيع التابعة له . ووصل عدد هذه المكاتب الآن الى ٢٥ مكتبا يقوم مكتبان من هذه المكاتب ببيع الخضر والفاكهة .

وهناك تجربة أخرى أجريت الى حد معين فى ميدان مسك الدفاتر فمن قبل كانت أية جمعية عندما تستلم سلعا ما من الاتحاد التعاونى تتسلم فاتورة منفصلة بهذه السلع فى كل مناسبة . وهذا يعنى قيام كل من الجمعية والاتحاد بعمل كثير عند كتابة التقارير الشهرية ، ويعنى أيضا تأخر ارسال التقارير كثيرا الى الجمعيات المعينة ومراجعتها . وطبقا للنظام الجديد لن تحتوى الفاتورة

الخاصة بتسلم السلع معلومات بشأن هذه السلع المعينة فحسب ، ولكنها ستبين بالاضافة الى ذلك تفاصيل عما أرسل فى الشهر بجانب التفاصيل الخاصة بكل الارتباطات المالية الأخرى بين الجمعية والاتحاد التعاونى • وبهذه الطريقة ستقدم الفاتورة النهائية لأى شهر معين عند وصولها تقريرا كاملا لوضع الجمعية المعينة بالنسبة للمؤسسة المركزية ، ولن تضطر الجمعية من جانبها الى الانتظار حتى نهاية الشهر لاجراء أية تصحيحات قد تكون ضرورية ، ولكنها تستطيع ان تفعل ذلك بوصول كل فاتورة بمفردها •

تطور البيع بالقطاعى

فى عام ١٩٣٦ كان يبدو كما لو كان الاتحاد التعاونى الذى لم يتخذ من قبل مطلقا أية خطوة فى استمرار توزيع البيع بالقطاعى على وشك أن يمر بمرحلة يطور خلالها هذا الجانب من نشاطه • كانت المؤسسة المركزية تدير أعمال محل بول ى• برجستروم وهو محل اقسام كان يملكه الاتحاد التعاونى فى عام ١٩٣٥ واستولت عليه من قبل وأصبح اليوم أكبر محل اقسام فى السويد

ـ كانت تديره بنجاح عظيم ، وتسير ، بالاضافة الى ذلك ، على نظام توزيع الأحذية ، فلها ٢٠ مركزا للاحذية و١٨ محلا قاصرا على الأحذية الأمر الذى يعلن امكان تطبيق فكرة الاقتصار على أنواع معينة من السلع فى أفرع أخرى مثل الأقمشـــة • وكانت الحركة فى ذلك الوقت تبدى اهتماما كبيرا بتجارة الأســـواق ، وكان يبدو أن الأمر يقتضى أيضا دعوة الاتحاد التعاونى لانجـــاز أى عمل يتقرر اتخاذه فى هذا الصدد • وعلى العمـــــوم ، فان الأحداث التى أعقبت ذلك أظهرت وجوب عدم توســـع نشاط الاتحاد التعاونى فى توزيع البيع بالقطاعى بهذه الطريقة • وفى عام ١٩٤٥ استولت جمعية استوكهلم للبيع بالقطاعى على محل بول ى• برجستروم المتعدد الاقسام من الاتحاد التعاونى ، فى حين استولت جمعيات أخرى متعددة للبيع بالقطاعى على كثير من مراكز الأحذية التى تقع فى مناطق أعمالها من الاتحاد التعاونى • وقامت جمعيات البيع بالقطاعى بافتتاح جميع المراكز التى أقيمت فيمـــا بعد لبيع أنواع أخرى من السلع الأخرى • وبالنسبة لتجـــارة الأسواق التى تطورت بسرعة الى حد ما فى السنوات الأخيرة ، فان الحركة ما زالت تدرس خطة محددة لن تؤدى أيضا إلى رفع المستوى الذى تقيمه فى الوقت الحاضر سلسلة من المؤسسات التجارية • ولم تكن الزيادة الفعلية فى عدد المحـــال التعاونية المتعددة الاقسام كبيرة منذ ١٩٣٦ ، ولكن من المتوقـــع تطور

مستمر فى هذا النوع من المحال عند رفع القيود المفروضة حاليا على البناء .

((مستشارون ..))

ظهر ، فى العدة سنوات الأخيرة ، نوع من المتخصصين داخل نطاق الحركة التعاونية بالسويد . ويطلق على هؤلاء المتخصصين اسم « المستشارين » ، وهم موجودون فى كل جمعية تعاونية ، وفى الجمعيات الكبيرة التى تبيع بالقطاعى ، ومصانع اللحم المحفوظ ، والألبان وغيرها من الجهات الانتاجية التعاونية .

وفيما يختص بالاتحاد التعاونى نجد أن المستشارين هم عبارة عن أفراد ، وهم ماهرون فى الميدان الذى تخصصوا فيه ، وتقوم النقابة بتوظيفهم . وعلى هؤلاء المستشارين الاطلاع على كل ما يتصل بالتطورات والتقدم الذى يحدث فى الميدان الذى تخصصوا فيه . ويقومون ، بدورهم ، بابلاغ الاتحاد بكل هذا ، ويجعلونه يتفوق على منافسيه ، ليس هذا فحسب بل ان فى مقدور هؤلاء المستشارين مساعدة الجمعيات المحلية باسداء النصح لها كلما احتاجت الجمعيات الى ذلك . وهكذا اذا ارادت جمعية تبيع بالقطاعى القيام بنشاط جديد ، أو توسيع رقعة نشاطها ،

أو أخذ رأى الخبراء من أجل زيادة الربح العائد من سلعة لا تدر ربحا يذكر ، اذا أرادت الجمعيات شيئا من هذا القبيل اتصلت بالاتحاد التعاونى واستطلعت رأى الخبراء فى هذه المسألة دون مقابل .

والى جانب هذا يلعب المستشار دور مفتش المحال فى هذه الجمعيات التى تبيع بالقطاعى . فهو يبحث شكاوى العملاء ، ويقارن بين محال جمعيته والمحال التى تملكها شركات خاصة ، وهو يطلع باستمرار على أحدث ما وصلت اليه أساليب البيع ، واعداد المحال ، وتنسيقها ، وهو يدلى للجمعية برأيه فى المسائل التى تتعلق بتنمية نشاطها وتوسيع نطاقه .

وفى حالة النشاط الانتاجى التعاونى يقوم المستشار بدور الخبير الذى يدلى برأيه فى حالة السوق ، وفى تنظيم التوزيع ، وفى كفاءة النشاط الذى تقوم به وحدة الانتاج .

انواع أخرى من الجمعيات

وأثناء تطور الحركة التعاونية فى السويد أدت الظروف الى

تكوين أنواع متعددة من الجمعيات التعاونية لاشباع احتياجات معينة . وقد نمت بعض هذه الجمعيات بسرعة فائقة ، واتسم البعض الآخر بطابع قومى . وسنتحدث عن هذه الجمعيات فى الصفحات التالية .

جمعيات البترول التعاونيـة

رأت الحركة التعاونية فى السويد أن تستجمع خيوط نشاط آخر على أن يتم هذا بصورة مركزية ، وكان أن أسست ، فى عام ١٩٥٤ ، الاتحاد القومى لمستهلكى البترول . ويتألف هذا الاتحاد من عضوية وكالات الشراء التعاونية لأصحاب السيارات ، وجمعية أسواق السمك التعاونية ، والاتحاد المركزى لمصايد الأسـماك بالساحل الغربى ، والاتحاد المركزى لمصايد الأسماك بالساحـل الجنوبى ، وشركة ملاحة سابتورنوس، والجمعية الشرائية التعاونية لمزارعى السويد والجمعية التعاونية . وكان للجمعية التعاونـية أسهم فى الاتحاد القومى لمستهلكى البترول ، وقد بلغت قيـمة هذه الأسهم ٢ ١/٢ مليون كرونة ، أو ما قيمته ٤٩ ٪ من اجمالى الأسـهم .

وقد بدأ نشاط الاتحاد القومى لمستهلكى البترول فى جنوبى

السويد ، كما شرع فى شراء ناقلات لتخزين البترول فى مالمو •
وبعد ذلك اشترى المزيد من الناقلات وكان قد سبق للجمعية
التعاونية أن صنعت بنفسها بعض الناقلات ، وأعطتها بعد ذلك
لاتحاد البترول • وتألف من هذا الأسطول كله مستودع ضخم
يتسع لـ ٢٢ مليون جالون من البترول • والى جانب هذه
المستودعات حصل اتحاد البترول على لوريات وعربات سكك
حديد وبراميل •

وآمنت مؤسسة البترول السويدية بان على كل مؤسسة
تعاونية قومية للبترول ان تبذل كل جهدها لاحراز جميع الوسائل
الكفيلة بنقل البترول للمستهلك ، ومن ثم أعدت المؤسسة أربع
ناقلات للبترول على أساس عقد طويل المدى • (وجدير بالذكر
أن السفن التى تنقل البترول بدون تعاقد أغلى ثلاثة أضعاف
من السفن التى تعمل بالتعاقد) وكانت النتيجة ان استفاد
المستهلكون من أسعار النقل المخفضة ، وسيطروا على أهم سلعة
استهلاكية ، كما سيطروا على الأسعار تمهيدا لامتلاك الوسائل
الكفيلة بانتاج البترول الخام •

وفى نهاية عام ١٩٤٧ استطاع الاتحاد القومى لمستهلكى
البترول أن يتولى القيام بنشاط وكالات الشراء التعاونية لأصحاب

السيارات • وكانت الخطوة التالية هى استيلاء جميع جمعيات المستهلكين التعاونية على أوجه هذا النشاط • واليوم يملك اتحاد مستهلكى البترول السويدى مؤسسة تشمل السويد بأكملها ، وفى مقدور هذا الاتحاد ـــ عن طريق وكالات أصحاب السيارات ، وجمعيات المستهلكين التعاونية ، ان يمد المستهلكين بمنتجات البترول فى أكثر من ألف وحدة لبيع البترول •

ويبين الجدول التالى مدى التطور الذى أحرزه الاتحاد القومى لمستهلكى البترول فى الفترة من ١٩٤٦ حتى ١٩٥٥ :

السنوات	مبيعات البترول بالجالونات	مبيعات الشحوم بالطن	الايراد بالكرونة
١٩٤٦	٥٠٠٠٠٠٠	٦٤٩	٥٨٠٠٠٠٠
١٩٤٧	٢١٠٠٠٠٠٠	٢١٠٠	٢٥٠٠٠٠٠
١٩٤٨	٥٨٠٣٣٩٧٠	١٩٢٧	٦١٦٧٢٣٠١
١٩٤٩	٥٤١٨٦٩٨٠	١٦٤٤	٦٩٨٩٩٦٢٩
١٩٥٥	٢٣٢٦٥٥٢١٨	٤٠١٤	٣٠١٤٦٢٧٠١

وبالرغم من ان نشاط الاتحاد القومى السويدى لمستهلكى البترول قد أثر على أسعار البترول بدرجة كبيرة الا أنه لم يؤثر

على أسعار البترول فى الأسواق العالمية ، والسبب فى هذا عدم وجود آبار بترولية أو معامل تكرير يملكها هذا الاتحاد . أما فيما يتعلق بسعر البترول للمستهلك السويدى فنستطيع أن نقول ان السعر القطاعى لمنتجات البترول لم يرتفع — فى خلال السبع أعوام الماضية — الا بمقدار ارتفاع التكاليف فقط . ومن الجلى الواضح أن نشاط الاتحاد القومى لمستهلكى البترول هو الذى أثمر هذه الثمرة . (وجدير بالذكر ان الاتحاد القومى لمستهلكى البترول لا يسيطر الا على ١١٫٢ ٪ من سوق البترول السويدى . غير أن الدوائر التعاونية ، وبعض الدوائر السويدية ، أحست أن هذه النسبة تكفى لكى يقوم اتحاد البترول بدوره فى تنظيم السعر .) وتسيطر شركات البترول المساهمة الضخمة على صناعة البترول بصورة كاملة ، وفيما عدا هذه الشركات فهناك الاتحاد القومى لمستهلكى البترول .

وقد كانت هناك ، فى الماضى ، شركات صغيرة مساهمة وحالت هذه الشركات الصغيرة دون سيطرة الاسهم على سوق البترول ، غير أن هذه الشركات اختفت جميعا ، ولو لم تكن هناك مؤسسات تعاونية للبترول لاحتكرت الشركات سوق البترول فى السويد .

واذا أردنا تصوير حالة البيع والشراء فى سوق البترول فى حالة ما اذا سيطرت هذه الاحتكارات على السوق رجعنا الى الطريقة التى كانت جمعيات المستهلكين تشترى بها البترول . لقد

كانت هذه الجمعيات تعتمد على جمعية شل السويدية ، لتشترى منها منتجات البترول . وفى خريف عام ١٩٤٧ تلقت الجمعيات التعاونية من منظمة شل بيانا مؤداه ان شل لا تستطيع بعد الآن أن تمدها بالمنتجات البترولية . وكان من الممكن أن تتعرض الجمعيات التعاونية لموقف حرج لولا أن الاتحاد القومى لمستهلكى البترول وافق على تزويد هذه الجمعيات بكل ما تحتاج اليه من المنتجات البترولية .

أما مستقبل المؤسسات البترولية فى السويد فانه لو كانت هناك ظروف طبيعية لأصبح مستقبلها مشرقا ، ومن المتوقع ألا يكون هناك تطور كبير فى هذه المؤسسات خلال السنوات القليلة القادمة ، وهو تطور ضئيل اذا ما قسناه بالتطور الذى تم احرازه فى الثلاثة أعوام الماضية . وفى خلال عام ١٩٤٨ اضطرت السويد نتيجة لقلة الدولارات — الى بيع البترول بالبطاقات من جديد ، ومعنى هذا أن واردات السويد من البترول انخفضت بنسبة ١٠ ٪ . من أجل هذا نستطيع أن نؤكد أن زيادة نسبة البترول المودع لدى اتحاد المستهلكين فى الفترة من عام ١٩٤٨ الى عام ١٩٤٩ تقل عن الزيادة التى كان من الممكن أن تحدث لو لم تكن هناك بطاقات . ولقد اختفت البطاقات اليوم ، ومع هذا يشعر المسئولون أن افتقار العالم الى الكميات الكافية من البترول سيحول دون تطور البيع التعاونى للبترول فى السويد حتى عام

١٩٥٢ على أقل تقدير ، ومعنى هذا أن مؤسسة البترول التعاونية مضطرة الى السير على نظام استيعاب كمية من البترول تفوق الكمية التى تحصل عليها بالفعل (١) اذ معظم المنظمات المسئولة عن تجارة البترول مضطرة اليوم الى الاعتماد على مصادر أجنبية ، ولقد أثبتت أزمة البترول الحالية أن العيب الكبير فى تجارة البترول التعاونية يتمثل فى اعتمادها على دائرة ضيقة من منتجى البترول الأقوياء الذين يتحكمون فى سوق البترول الدولية ، ويؤكد زعماء الحركة التعاونية فى ميدان البترول أن بيع البترول ــ تعاونيا ــ سيتعثر ويخضع للاحتكارات مالم يكن هناك انتاج بترولى مستمر ، ومضمون ، ويحبذ رجال التعاون فى السويد فكرة وجود مؤسسة تعاونية عالمية للبترول ، وهم يؤكدون ان تكوين هيئة البترول التعاونية الدولية حدثا فى ذاته ، وأنه كان فكرة موفقة وهم على يقين من أن مصالح مؤسسات البترول التعاونية لن تتحقق ، وأن مصالح المستهلك لن تصان الا اذا كانت هناك مؤسسة تعاونية دولية من هذا النوع ، مؤسسة تملك أسهما ضخمة فى آبار بترولية كثيرة ، وفى

(١) تم التغلب على الكثير من هذه العقبات ، ولقد حققت تجارة البترول التعاونية نسبا معقولة . وفى عام ١٩٥٤ بلغت حصة الاتحاد التعاونى لمستهلكى البترول ٢ر١١٪ من تجارة البترول .

معامل التكرير ، بحيث تضمن مد المؤسسات البترولية التعاونية بكميات كبيرة من البترول ، بصرف النظر عن موقف المموِّلين كأفراد . ويقول رجال التعاون فى السويد ان الأرباح الهائلة التى تحصل عليها شركات البترول تؤكد أهمية الدور الذى يمكن أن يلعبه التعاون ، وهم ماضون فى رفع مستوى مؤسستهم الى أن يحين الوقت الذى يستفيدون فيه من هذه المؤسسة أقصى استفادة .

هيئات محلية فدرالية

وما زالت جمعيات المستهلكين تشرف على النشاط الانتاجى الاتحادى بصفة مستمرة . ومنذ عام ١٩٣٦ تزايد عدد هذه الوحدات التى تمارس النشاط الانتاجى فأصبحت ٣١ وحدة بعد أن كانت ١٢ وحدة فقط . وتتألف جميعها من الجمعيات التعاونية للبيع بالقطاعى باستثناء جمعية لبيع الخبز كائنة فى كالمار وتسمح للافراد بالانضمام الى عضويتها، ولقد ارتفع ايراد الاثنتى عشرة جمعية — عام ١٩٣٦ — الى ٧٦٢٤٥٥٤ كرونه، ولكن حدث فى عام ١٩٥٥ أن ارتفع الرقم الى ١٧٣٩٧٠٠٠٠ كرونة . والجدول التالى يصور النشاط الذى تقوم به الجمعيات الفدرالية الانتاجية

جدول يبين النشاط الذى تقوم به الجمعيات الفدرالية المحلية

نوع الجمعية	عدد الجمعيات (عام ١٩٥٤)	عدد الاعضاء (عام ١٩٥٤)	الايراد بالكرونة (عام ١٩٥٤)
مياه معدنية	٣	١٠٩	٢٧٢٧٠٠٠
خبـــز	٥	٨٧	٥٧٩٠٠٠٠
لحـــم	١١	٢٩١	٦٧٦٥٨٠٠٠
خبز ولحـــم	٦	١٢٢	٣٢٧١٠٠٠٠
خبز ولحـم ومطاعـم	٢	٧٨	٢٤٨٤٧٠٠٠
لحـــم ومطاعـــم	١	١٧	٧٤٠٦٠٠٠
خبز ولحم وغسيل	١	٣٣	١٠٦٠٨٠٠٠
خبز وغســـيل	١	٢١	١٨٧٥٠٠٠
اجمـــالى	٣٠	٧٥٩	١٥٣٦٢١٠٠٠

يتضح من هذا الجدول أن الجمعيـــات الفدرالية المحليـــة توسعت فى نشاطها التجارى السنوى ، ليس هذا فحسب بل ان رقعة نشاطها قد اتسعت ايضا ويبدو أن الحركة التعاونية ستعمل علي الاكثار من هذه الهيئات التعاونية ذات الطابع الفـــدرالى ، باعتبار هذه الهيئات أفضل وسيلة لتقديم الخدمات وانتاج السلع فى سوق محلية . والواقع أن الحركة التعاونية تعتبر هذه الخطوة

وسيلة لحل بعض مشاكلها . وجدير بنا ، ونحن نتحدث عن هذه النقطة ، أن نشير الى تجربة هامة حدثت فى مدينة نيكؤ بينج .

فى عام ١٩٤٤ دارت مباحثات بين رجال الحركة التعاونية ، وجمعية سلخانة المزارعين ، والتجارة الخاصة فى مدينة سؤورمان لاند (جنوبى استوكلهم) . وكان الهدف من هذه المباحثات انشاء مصنع لحفظ اللحوم يملكه هؤلاء الأطراف .

ولقد كانت عملية حفظ اللحوم ، فى منطقة سؤورمان لاند الجنوبية ، مقسمة بين ثلاثة مصانع ، وذلك حتى عام ١٩٤٦ . وقد بات من الواضح أنه اذا ما تم توحيد النشاط الذى تقوم بـه المصانع الثلاثة فسيكون الانتاج هائلا معقولا .

وانتهت المباحثات بعقد اتفاقية فى عام ١٩٤٦ . وجاء فى هذه الاتفاقية أن الوسيلة المثلى لتحقيق الأهداف المنشودة تتمثل فى تكوين شركة محدودة يشترك فيها الأطراف الثلاثة بنسـب متساوية . وكان ان تم تسجيل الشركة فى أول اكتوبر عام ١٩٤٦ باسم شركة سؤرملاند الجنوبية لحفظ اللحوم .

مؤسسات خاصة

ما زالت هناك بعض الجمعيات التعاونية للمستهلكين والتى تقوم بمهام خاصة وليست هذه الجمعيات تابعة للاتحاد التعاونى

وهى خاصة، فى العادة، ببيع الخبز بالقطاعى ، وبيع الالبان .
وهناك جمعيات أخرى قليلة ، تبيع أنواعا متعددة من السلع ،
والواقع أن هذا النوع من النشاط التعاونى آخذ فى التدهور
بصفة عامة . ولكن من العسير الحصول على المعلومات الصحيحة
فى هذا الصدد ، نظرا لعدم وجود الاحصائيات اللازمة .

أما جمعيات العمال والحرفيين الانتاجية فتعانى أيضا نفس
الضعف ، ولم يعرف أبدا أن تطور هذا النوع من الجمعيات
وهى لم تلعب الا دورا محدودا فى الحياة الاقتصادية بالسويد
وجاء فى الاحصائيات الرسمية لهذا النوع من الجمعيات التعاونية
لعام ١٩٤٨ أنه هناك ٤٢ جمعية فقط ، يبلغ اجمالى انتاجها
٦٠ مليون كرونه .

ومن بين هذه الجمعيات جمعية للمبانى فى استوكهلم وقد بلغ
ايرادها ، وحدها ١٧ مليون كرونه من مجموع الـ ٦٠ مليون
كرونه المشار اليها ، وبلغ ايراد مجموعة أخرى من جمعيات
البناء فى مدن أخرى ٣١٫٤ مليون كرونه ، وتتألف
عضوية هذه الجمعيات من نقابات العمال، غير أنها ليست جمعيات
تعاونية انتاجية بالمعنى الصحيح اذ أن موظفيها مقيدون باتفاقية
الاجور العادية وليس لهم نصيب فى الارباح . وليست هذه
الجمعيات الانتاجية مرتبطة بالاتحاد التعاونى بشكل من الاشكال

وليس لهـا أيضـا مؤسســة مركزية ، وبالرغم من أن ايراد جمعيات البناء قد تزايد الا أن أهمية هذه الجمعيات الانتاجية آخذة فى الاضمحلال .

ومع ذلك فهناك فى السويد مؤسسة مركزية تتألف من رجال صناعة ــ على نطاق ضيق ــ وعمال مهرة ، ويطلق على هــذه المؤسسة اسم : اتحاد أصحاب الحرف وصغار رجال الصناعة بالسويد .

ويقوم هذا الاتحاد بدور الدعاية ، وبطبع مجلات تجـارية ويقدم الاستشارات والمعلومات الخـاصة بالنقط القانونيــة ومشاكل مسك الدفاتر . وهناك ، فى السويد ، مؤسسة أخرى لصغار رجال الصناعة ولأصحاب الحرف ، وهى مؤسسة تصدير .

وقد كان للاتحاد التعاونى الفضل فى ظهورها ، وأطلق عليها اسم « منتجات من السويد » . هذا وجدير بالذكر أن الاتحاد التعاونى عضو فى مؤسسة « منتجات سويدية » وتبلغ قيمــة الأسهم التى اكتتب بها فى المؤسسة ٥٠٠ ٠٠٠ كرونة . ومع ذلك لانستطيع أن نقول ان هذه المؤسسة تعاونية بحق ، ولانستطيع أيضا أن نقول عن مؤسسة صغار رجال الصناعة واصحاب الحرف انها تعـاونية بحق . انهـا جمعيات اقتصـادية قامت لتحمى المصالح المهنية لأعضائها . وفيما عدا ذلك فانها تشبه أية مؤسسة من هذا النوع سواء فى السويد أو فى الخارج .

انتـــاج المستهلكين

ومنذ السنوات السابقة على الحرب العالمية الثانيـة مباشرة اتسع نطاق حركة المستهلكين السويديين .

وجدير بالذكر أن اعداد الخبز وحفظ اللحوم هما أساس النشاط الانتاجي فى السويد على أن نشاط الاتحاد التعاونى فى ميدان الانتاج ازداد بصورة ملحوظة بفضل الحصول على مهام كثيرة جديدة .

وفى عام ١٩٥٥ بلغت قيمة انتاج الاتحاد التعـاونى ٨١٤ مليون كرونه أو ٣٢ فى المائة من اجمالى ايراد جمعيات البيـع بالقطاعى . وفى عام ١٩٣٦ كانت النسبة ٢٧ر٦ فى المائة . والى القارىء الاسباب الرئيسية التى أدت الى الزيادة الطفيفة :

فى الخمسة عشر عاما الاخيرة ازداد عدد السلع التى تتعامل بها جمعيات البيع بالقطاعى ، ومن ثم فان معظم مبيعاتها ليست فى السلع التى ينتجها الاتحاد التعاونى . وخلال سنى الحرب اتسع نطاق الجمعيات بصورة كبيرة غير أن الانصبة كانت ثابتة وفقا لارقام المبيعات قبل الحرب ، وازداد الطلب على العـرض بصورة كبيرة ، واضطر الاتحاد التعاونى فى النهـاية الى حث

الجمعيات على الحصول على ماتريد من جهات أخرى غير تعاونية لكي يسد النقص • والى القارىء الجدول التالي :

السنوات	اجمالى الانتاج بمليون الكرونات	مقــدار الزيادة بمليون الكرونات	النسبة المئوية	النسبة المئوية لايراد جمعيات القطاعي
١٩٢٢	١٤	-	-	٨
١٩٣١	٦٦	٥٢	٣٧١٫٤	١٩
١٩٣٦	١٢١	٥٥	٨٣٫٣	٢٧٫٦
١٩٤٢	١٨٥	٦٤	٥٢٫٩	٢٥٫٤
١٩٤٧	٣٢٩	١٤٤	٧٧٫٨	٢٥٫٨
١٩٤٨	٤١٩	٩٠	٢٧٫٤	٢٩٫٣
١٩٥٠	٥٥١	١٣٢	٣١٫٧	٣٢
١٩٥٥	٨٣٤	٢٨٣	٥١٫١	٣٢٫١

انتــاج الاتحــاد التعــاونى

وفى الفقرات التالية وصف للشركات الانتاجية التى حصــل عليها الاتحاد التعاونى منذ عام ١٩٣٨

فى عام ١٩٣٨ حصـــل الاتحـــاد التعـــاونى على شركة منكوجسفورس ، وهى عبارة عن مصنع يقوم بانتـــاج الآلات والادوات الزراعية ، وفى عام ١٩٣٩ حصل الاتحاد التعاونى على طاحونة دقيق ، وكان الهدف من هذا تزويد جنوبى الســـويد بالدقيق • وفى نهاية عام ١٩٤٠ تقريبا حصل الاتحاد التعـــاونى على شركة ستاثموس سيلز فى اسكلستونا •

وعندما أصبحت السويد معزولة أثناء الحرب العالمية الثانية لعب مصنع البترول فى كارلستام دورا كبيرا ، فقد أخـــذ يمد السويد بالشحوم التى كانت فى أشد الحاجة اليها •

وعندما أحست البلاد باحتمال نشوب الحرب شرع الاتحاد التعاونى فى تخزين كميات هائلة من المواد الخام لانتـــاج زيت الطعام والزيوت المستخدمة فى الصناعة ، وارتفعت قيمة هـــذه المواد الخام من مليون ونصف مليون كرونه ــ عام١٩٣٨ ــ الى ١٥ مليون ونصف مليون كرونه فى أوائل عام ١٩٤٠ • وفى عام ١٩٤١ تم انشاء مصـــنع خاص للشحوم الثقيلة • وكان موقعه بالقرب من مصنع الزيوت • ومن ثم باتمن الممكن استخدام مصانع الزيت القديمة فى انتاج زيت الطعام وزيوت الصـــناعة فى السويد خلال سنى الحرب ، وذلك بعد الاتفاق المعقود بين الدولة وأصحاب مصانع المسلى النباتى والاتحـــاد التعاونى •

ومنذ سنى الحرب كان الاتحاد التعاونى الممول الوحيد للزيوت الصناعية وزيت الطعام ، ولم تصدر أية شكوى من الطرفين الآخرين المشتركين فى الاتفاق. وقد سبق أن ذكرنا أن الحكومة السويدية تعتبر نشاط مصنع الزيت التابع للاتحاد التعاونى من الاهمية بحيث انها تضمن أية خسارة تحدث نتيجة لأى تدهور مفاجىء يحل بأسعار المواد الخام المخزونة لدى المصنع .

ومن بين التجديدات التى استحدثتها السويد نتيجة للحرب العربات التى تسير بالغاز ، وعندما حدث هذا سارع الاتحاد التعاونى بتكوين مؤسسة لانتاج وقود من الدرجة الاولى ، وهو الوقود الذى تحتاج اليه هذه العربات ، وبدأ نشاط المصنع فى عام ١٩٤١ ، ويقوم هذا المصنع بانتاج الوقود المطلوب ، وبانتاج مواد أخرى قيمة مرتبطة بالصناعة الاساسية . وقد استفادت السويد من هذا خلال سنى الحرب . وبعد الحرب قامت السويد بتصدير معظم هذه المنتجات .

وقد اضطرت السويد ، تحت ضغط الحرب ، الى المسارعة بانشاء صناعات خيوط الحرير ، ولعب الاتحاد التعاونى دورا كبيرا فى هذا الميدان . اذ قام بانشاء شركة السويد لخيوط الحرير ، وكانت مصانع النسيج بالسويد تمتلك نصف الاسهم ، بينما يملك الاتحاد التعاونى النصف الآخر من هذه الاسهم ،

هذا وتقوم عمليات البناء على قدم وســـاق ، وذلك من أجل توسيع رقعة المصنع .

ومن المتوقع ـ بعد الانتهــاء من عمليات البناء ـ أن تبلغ تكاليف المصنع ٤٢ مليون كرونه . واليوم ينتج مصنع الفيناس حوالى ٢٠ ألف طن سنويا ، من مواد النسيج الخام .

وخلال عام ١٩٤٢ حصل الاتحاد التعاونى على شركة كبيرة تقوم بانتاج الورق وعجينة الورق . وتملك هذه الشركةغابات خاصة بها وتقوم بتحويل أخشابها الىعجينة للورق ثم تقــوم بنقل هذه المادة الى ماكينات الورق . وقد تم توسيع هــــذه الشركة بعد الحرب ، وقد يعادتنظيمها ـ فى المستقبل ـ على أسس تعاونية دولية . ويقوم مصنع الورق بتصدير ٦٧ فى المائة ويستخدم الباقى فى الداخل .

وفى عام ١٩٤٢ استولى الاتحاد التعاونى على مصنع لانتاج مختلف الآلات الزراعية ومصنع لانتـــاج الآلات والادوات المعدنية .

وفى عام ١٩٤٨ بلغت مبيعات هاتين الشركتين حوالى سبعة ملايين ونصف مليون كرونه .

وفى نهاية عام ١٩٤٣ استولى الاتحاد التعاونى على مصـــنع لحفظ الاغذية كما يملك الاتحاد مصنعا آخر فى بجيرنيكولا ،

ويقوم هذا المصنع الاخير بحفظ أنواع متعددة من الفـواكه ، الى جانب عمليات التبريد للخضروات والفواكه الصغيرة .

وفى عام ١٩٤٤ اشترى الاتحاد التعاونى مصنعالضرب الارز فى استوكهلم . وفى نفس السنة حصل على مصنع لاستخدام فضلات الخضروات فى الوقود . وفى عام ١٩٥٠ ازداد انتاج هذا المصنع بنسبة ٣٠٠ فى المائة ، وفى عام ١٩٤٥ تضاعف نشاط الاتحاد التعاونى فى ميدان الادوات الحديدية والمصانع المنتجة للآلات ، وذلك بعد شراء أحد المصانع فى أولفسوندا ، ويقـوم المصنع اليوم بانتاج أصناف متعددة من أجهزة للتدفئـة الى غسالات كهربائية كما حصل الاتحاد التعاونى على مصنع آخـر فى نفس السنة .

وفى عام ١٩٤٤ شرع الاتحاد التعاونى فى تشـغيل مصانع الاسمدة التى ساعدت على اعادة التربة السويدية الى حالتهـا الطبيعية ، وهى التربة التى أساءت اليها سنوات الحرب .

وفى نفس السنة حصل الاتحاد التعاونى على شركة للتعبئة وعلى شركة لانتاج مواد الكتابة ، والكتب المدرسية والـكتب المقررة على الطلبة الكبار .

وفى عام ١٩٤٢ حصل الاتحاد التعاونى على شركة لامهولتز للاثاث ، وعلى شركة للنسيج وعلى شركة لصناعة الغلايات . وفى

نهاية عام ١٩٤٧ توسع الاتحاد التعاونى فى صناعة الملابس ، اذ قامت شركة الملابس التى يملكها ببناء مصنع جديد فى صـــالا ، وقد بدأ انتاج هذا المصنع عام ١٩٤٧ ، غير انه لا ينتج سوى « الافرول » وملابس للاطفال تشبه الافرول ، ومن بين الاشياء التى حققها هذا المصنع تخفيض أسعار منتجاته .

والى جانب هذا كله بنى الاتحاد التعاونى مصنعا جـــديدا لصناعة « البانيو » وقد بدأ انتاج هذا المصــــنع عام ١٩٤١ ، وكان ينتج فى البداية ٥٠ بانيو ، ولكن فى مقدوره انتاج ٥٠٠ يوميا ، وهذه الكمية الاخيرة تفى باحتياجات دول اسكندناوة كلها .

ويباع البانيو بسعر يقل كثيرا عن سعر أى منافس قريب ، وفى أوائل يوليو عام ١٩٤٧ قام الاتحاد التعاونى بمهمة الاشراف على مصنع السوبر فوسفات وهو المصنع الذى ســــبق أن استأجرته هيئة المشتريات للمزارعين ، عام ١٩٢٩ ، ومعنى هذا أن الاتحاد التعاونى يملك الآن مصنعين لانتاج السماد أحدهما ينتج السوبر فوسفات والآخر لانتاج النترات .

وفى عام ١٩٤٧ اشترك الاتحاد التعاونى مع أكبر مؤسسة تعاونية للاسكان بالسويد ، وكان أن حصل على ١٢ مصنــــعا لضرب الطوب ، وهذه المصانع كلها موجودة فى أواسط السويد

وفى نفس العام حصل الاتحاد التعاونى بالاشتراك مع المؤسسة السابقة ومؤسسة أخرى ، على مصنع لانتاج الانابيب المطرادية ، وهو أول مصنع من نوعه فى السويد . وتعتبر هذه الخطوة ، من جانب السويد ، خروجا على سياستها القديمةالتى كانت تنأى بها عن ميدان البناء .

لقد كانت هذه الخطوة الجديدةوليدة الرغبة فى القضاءعلى الاحتكار فى بعض المواد اللازمة للبناء ، ولقد كانهذا الاحتكار سببا فى ارتفاع تكاليف البناء

وفى عام ١٩٤٨ اشترى الاتحاد التعاونى احدى شركات النشر ، كما اشترى مصنعا لمسحوق الصابون فى استوكهلم،كما اشترى مصنعا للشيكولاتة .

ولقد سبق للاتحاد التعاونى فى عام ١٩٣٠ أن امتلك ١٢ مصنعا للالبان ، وتم تسليم هذه المصانع الى هيئة الزراع التعاونيين .

كيف يتم تنظيم الانتاج ؟

فى الفترة الواقعة فيما بين عام ١٩٤١ وعام ١٩٤٧ أسفرت الحركة الصناعية بالاتحاد التعاونى عن نتائج اقتصادية لظروف

الحرب ، ولكن فيما عدا ذلك كان التنظيم الانتاجى للاتحاد التعاونى يسير سيرا منتظما دون أى تغيير يذكر . لقد اتبع الاتحاد التعاونى أسلوبا مبسطا لكى يقضى على آثار الحرب فى الميدان الصناعى .

وعندما اندلعت نيران الحرب العالمية تعرض الكثير من مصانع الاتحاد التعاونى لتقلبات خاصة بطلبات السلع التى تنتجها هذه المصانع ، وذلك نتيجة للقيود التى تعرضت لهـا التجارة الدولية .

لقد طلب من بعض المصانع ملء الفجوة التى أحدثها اختفاء البضائع الاجنبية من الاسواق السويدية ، وبهذا تضاعف ايراد هذه المصانع .

أما المصانع الاخرى فقد عانت من خسارات جسيمة ، والسبب فى هذا هبوط أرقام الصادرات ، وعدم وجود المواد الخام المستوردة .

وتعرض المسئولون للمشكلة التالية : وتضاعفت الضرائب التى تدفعها بعض المصانع ، بما فى ذلك ضرائب الارباح وقت الحرب ، ولكن ، كانت الحركة التعاونية تفقد فى نفس الوقت مبالغ لا تدفعها مصانع أخرى .

وأراد الاتحاد التعاونى أن يحصل على نسبة متوسطة من

الضرائب على كل أوجه نشاطه ، ومن ثم قام بالاشراف المباشر على جميع مصانعه وأدرجها فى ميزانية واحدة .

وقد حقق الاتحاد التعاونى هذه الخطوة بأن استأجر المصانع من أصحابها ، وبذا أصبح المسئول عن التصنيع ، أما أصحاب المصانع نفسها فقد كانوا فى وضع الملاك .

وفى عام ١٩٣٦ كان عدد المصانع التى من هذا النـوع ٤٣ مصنعا فارتفع الرقم عام ١٩٥٥ الى ١١٥ مصنعا ، وهى موزعة على النحو الآتى :

٤٧ وحدة صناعية، ٢٧ شركة ، ٤١ شركة لحماية التجارة .

السـياسـة الانتاجيـة

وبالرغم من أن سياسة التصنيع التى انتهجها الاتحـاد التعاونى لم تحقق التوسع السريع فى ميدان السلع التى يحتـاج اليها المستهلك ، الا أنها أثبتت أن الحركة التعاونية تستطيع أن تفعل الكثير عندما تركز كل جهودها للقضاء على الاسـعار الاحتكارية التى لا تتغير (يقال فى بعض الدوائر التعاونية انه كان حريا بالاتحاد التعاونى أن يركز معظم جهوده فى المصـانع التى تمد جمعيات البيع بالقطاعى بالسلع التى تباع بكميـات

هائلة بدلا من استغلال معظم رأس مال الاتحاد التعاونى فى سلع لا تبيعها جمعيات البيع بالقطاعى بكميات كبيرة • وجدير بالذكر أن جمعيات البيع بالقطاعى تضطر الى شراء بعض السلع من مؤسسات خاصة فى ظل ظروف غير مشجعة)

ولكن ، من الواضح أن مجرد وجود الحركة التعاونية لمستهلكى السويد كخطر يتهدد الاحتكار قد وفر على المستهلك السويدى الكثير ، فلقد انتاب الذعر الكثيرين من ذوى النيات الاحتكارية ، ومن ثم لم يجرأوا على رفع أسعارهم •

ونستطيع أن نقول ان هذا التهديد الذى يتعرض له الاحتكاريون أهم للمستهلك من الكسب الحقيقى الذى يحصل عليه نتيجة لأى اجراء مباشر يقوم به التعاونيون ضد الاسعار الاحتكارية الثابتة •

ومن المحتمل ، فى المستقبل ، أن تسفر السياسة الانتاجية لحركة التعاونيين عن تسوية أكبر من تسويات الماضى •

ولقد جمعت هذه التسوية بين نقطتين متعارضتين ، أولاهما تنادي بأن تقصر الحركة نشاطها الانتاجي على السلع التى يمكن أن تبيعها بالفعل الجمعيات التعاونية المحلية للبيع بالقطاعي ، وأن ترفع نسبة الانتاج القومى كله ، وهو الانتاج الذى تمثله السلع التى أنتجها التعاونيون بالفعل •

أما الرأى الثانى فلا يطالب بالاهتمام بالمخرج الذى تنفذ منه السلع عن طريق الجمعية المحلية للبيع بالقطاعى ، وانما يطالب بأن يشرع التعاونيون فى انتاج السلع فى الميادين التى تعانى من الاسعار الاحتكارية الثابتة .

فما موقف الحركة التعاونية من هذين الرأين المتعارضين ؟

انها لا تريد أن يقضى رأى منهما على الرأى الآخر . والحركة التعاونية راضية ، بطبيعة الحال عن الحل الاول باعتباره أضمن خطورة ، وأفضل نقطة بدء للحركات التعاونية الناشئة والتى تفتقر الى المال المتوفر ، غير أنها عندما تتخطى هذه المرحلة الاولى ترى أن التطبيق الصارم لهذه السياسة الانتاجية لن تتيح للمستهلك المزايا التى تتعرض لعواقب الاحتكار . معنى هذا أن السياسة التى تجعل الحركة التعاونية تنتج ما تستطيعه من السلع التى تبيعها الجمعيات المحلية للبيع بالقطاعى — دون النظر الى تأثير هذا على الاسعار — ستؤدى الى انتاج سلع ذات أسعار تحمل طابع التنافس ، اذ أن هناك منافسة على أشدها بين أصحاب الصناعة الخاصة الذين ينتجون هذه السلع نفسها . ومعنى هذا أن الانتاج التعاونى فى أى ميدان من هذه الميادين لن يحقق فائدة تذكر للمستهلك وانما سيقيد رأس المال التعاونى

الذى كان من الممكن استخدامه فى ميادين أخرى ، وبطريقة أخرى .

أما اذا انتهجت الحركة التعاونية الرأى الثانى فان هذا قد يورطها فى مغامرة كبيرة ، اذ أن هذا سيجعلها لا تعبأ بوجود مصرف لسلع أو عدم وجود هذا المصرف .

ولن يتقرر نوع السلع التى تنتجها الا على ضوء التخفيض الذى تحدثه فى السوق الاحتكارية .

ويعتقد التعاونيون فى السويد أن انتهاج هذه السياسة معناه الخروج على مبدأ السوق ، وعلى المبدأ التعاونى الذى ينص على عدم تعريض رأس مال المساهمين لمخاطر غير مضمونة العواقب . لقد تبنت حركة المستهلكين التعاونيين الرأى الاول والرأى الثانى ، وعمدت الى مزج أحدهما بالآخر لكى تحصل بعد ذلك على أسس لسياستها الانتاجية . ولقد مضت عدة أعوام والسياسة الجديدة تدل على أن الميل يزداد ناحية الرأى الثانى .

حرب على الاحتكار

جاء فى الكتيب الذى ألفه جون لوندبرج تحت عنوان « جمعيات المستهلكين التعاونية وحربها على الاحتكار » مايلى :

يجب أن يتم تطبيق المبادىء ـ سواء أكانت مبدأ روشديلى أو غيره ـ طبقا لروح القانون لا نصه . ولا شك أن هذا ينطبق أيضا على المبدأ الذى يقول : يجب أن تبيع الجمعية التعاونية بالسعر السائد فى السوق .

وفى المراحل الاولى لتطور الجمعيات التعاونيـة ، تعرضت هذه الجمعيات للمتاعب وهى تحاول انتهاج سياسة مستقلة فى ميدان الاسعار ، وكان لابد أن تمر بتجارب ، وأن تشيد أسسا اقتصادية راسخة ، ولكن ما ان قويت دعائم الجمعيات التعاونية (بفضل تكاثر الاعضاء وزيادة الموارد والتجارب) حتى صار فى مقدورها التأثير على أسعار السلع الهامة. وعندما تصل مؤسسة تعاونية الى هذه المرحلة تستطيع أن تخدم مصالح المستهلك اذا مارست هذا التأثير على الاسعار حقا . بدلا من أن تقصر مزايا التعاون على أعضائها فى صورة أرباح مرتفعة على أسهمهم .

ان هذا البيان السابق يلخص موقف حـــركة المستهلكين التعاونية من وضعهم فى المجتمع .

ويؤمن التعاونيون بأنهم ينتهجون هذه السياسة على الدوام وذلك باستغلالهم كل طاقاتهم للقضاء على الاسعار الاحتكارية

وما زالت سياسة السعر المستقلة تورط الحركة التعاونيـه فى صراع مع الاستثمارات الخاصة .

وقبل عام ١٩٤١ دار صراع استغرق عشرين عاما واجتذب انتباه التعاونيين بالسويد، ثم صدر قانون خاص بالقيودالتجارية وبمقتضى هذا القانون يتحتم على جميع الشركات التى تنتج أو توزع أو تقدم خدمات معينة أن تسجل لدى المسئولين أى اتفاق عقدته ومن شأنه أن يقيد المنافسة فى ميدان السعر أو الانتاج أو ظروف التجارة أو النقل فى السويد ، وخلال العام الاول من صدور هذا القانون سجلت السلطات السويدية أكثر من ثلاثمائة اتفاقية من هذا النوع .

ولكى نصور للقارىء مدى ما للاحتكار من نفوذ حتى الآن نشير الى التحقيق الذى أجرته حكومة السويد قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية . فلقد أثبت هذا التحقيق أن ٧٠ فى المائة من انتاج السلع المصنوعة يخضع فى بيعه لأسعار احتكارية .

وخلال معركة التعاونيين الطويلة مع الاحتكاريين أجرى الطرف الاول دراسات تدور حول الآثار العاجلة والآثارالبعيدة المدى التى يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد القومى عند القضاء على الاحتكار . ان الاثر العاجل للانتاج التعاونى للسلع التى كانت تخضع للاسعار الاحتكارية هو أن جزءا من ربح حاملى الاسهم تحول الى المستهلك فى صورة أسعار مخفضة .

ولقد ثبت أن هذه النتيجة ستقرر أيضا حتى ولو انتهج

الانتاج التعاونى أسلوب الاحتكار من حيث الكفاءة الاقتصادية والفنية •

أما فيما يتعلق باستعادة المنافسة بمضى الوقت فان هـذا يعرض الاقتصاد القومى لنتائج هامة •

ولقد دلت التجربة على أنه فى حالة مرونة الطلب (وجدير بالذكر أن طلب السلع الصناعية يتمتع بالمـــرونة) فان أرقام المبيعات ترتفع الى حد أن اجمالى الانتاج وعدد الموظفين الذين يتزايد بصورة ملحوظة • وفى نفس الوقت يضطر المنافسون ، عند اشتداد وطأة المنافسة ، الى تعديل أساليب انتاجهم لـكى يقللوا من تكاليف الانتاج ، وهكذا تتحقق الكفاءة الصـناعية فى وحدات الانتاج الخاصة والتعاونية على حد سواء •

وهناك نقطةأخرى هامة اتضحت منمعركة التعاونيينالطويلة مع الاحتكار ، وتتلخص هذه النقطة فى أنه اذا كان فى مقـدور التعاونيين أن ينتجوا من سلعة معينة ١٠ فى المائة أو ٢٠ فى المائة من اجمالى مبيعات هذه السلعة فان هذه النسبة تكفى لـكى يستطيع الحركة التعاونية أن تؤثر ـ بصورة حاسمة ـ عـلى السعر الذى تباع به هذه السلعة فى جميع أنحاء البلاد •

ان التجارب السابق ذكرها تؤكد أهمية الانتاج التعـاونى بالنسبة لاقتصاد السويد •

وكثيرا ما ورد ذكر المعارك التى خاضها التعاونيــون ضـــد الاحتكاريين ، غير أن القصة تقف دائما عند عام ١٩٣٧ .

ونحب أن نقول انه حدثت تطورات عديدة بعد تلك السنة لقد حاربت الحركة التعاونية أعداء جددا ، وفى نفس الوقت ظلت على أهبة الاستعداد لكى تصون المنافسة الحرة فى الميادين التى خضعت لتحديد السعر .

فلقد حدث على سبيل المثال أن أصحاب مطاحن الدقيــق كانوا يسعون دائما الى رفع أرباحهم ، وخلال سنى الحــرب دفعت الدولة اعانة طحن لأصحاب المطاحن لكى تحمى المستهلك من آثار الاسعار المرتفعة التى يدفعها أصحاب المطاحن للمزارعين ومضت فترة قال أصحاب المطاحن بعدها ان هذه الاعانة لا تكفى ونادوا بأن يرفع سعر الرغيف الذى يأكله المستهلك . وكان رد التعاونيين أن الاعانة تكفى جدا ، وأنهم قد تحققوا من ذلك بعد دراسته ، ونتيجة لهذا رفضت الحكومة مطالب أصحاب المطاحن وبذلك لم ترتفع أسعار الخبز ، ولم تتزايد الضرائب .

وعندما تخلص الرغيف من قيــود البطاقات فى نهاية عــام ١٩٤٨ أثبتت الحركة التعاونية مرة أخرى أنها المنافح الذى يحمى مصالح المستهلك .

وبصرف النظر عن دخول حركة المستهلكين فى ميادين كفاح

جديدة ضد الاحتكاريين ، الا أنها تنتهز كل فرصة تسنح لهــا لكى تقدم على الخطوة اللازمة طالما شعرت بقدرتها على انجاز المهمة .

ومنذ عام ١٩٣٧ والاحتكاريون معذورون حين يلعنــــون الحركة التعاونية ، وبالرغم من أن المعركة ما زالت فى بدايتهــا فى بعض الميادين الا أن البيانات الموجودة التالية ستعطى القارىء فكرة عن جهاد الحركة التعاونية ــ فى السنوات القليلة الماضية ــ للقضاء على نفوذ الاحتكار .

مواد البناء :

من بين ما يثـــير دهشـــة الزائر الأجنبى ارتفـــاع أسعار الايجارات ، ويرجع هذا الى عدة عوامل بعضها طبيعى ، مثـل تكاليف اعداد مناطق البناء وما تتطلبه من نفقات طائلة نظـــرا لطبيعة التربة الصخرية ، وتكاليف اعداد المبانى بحيث تصمـد أمام شتاء السويد القاسى ، والاجور المرتفعة التى يجب دفعهــا للعمال ، لأن قسوة الشتاء تجعل عملية البناء عملية تتم فى فصول معينة ولا تتم فى فصول غيرها . وهناك عوامل أخرى راجعــة الى تنظيمات غير اقتصادية داخل صناعة البناء نفسها .

ومن أهم العوامل فى المجموعة الاخيرة أن صناعة البناء فى كثير من فروعها تمتاز بالترابط والتآلف المتين . وقد جــذب

هذا الترابط والتماسك داخل صناعةالبناء أنظار الحركةالتعاونية للمستهلكين فى احدى الفترات •

وأنشأت الحركة التعاونية عددا من المصانع لانتاج مواد البناء ، من بينها مصنع فى جوستافزبرج الذى يمكنه ـ الى جانب الكميات الكبيرة التى ينتجها من الادوات الصحية ـ انتاج عدد هائل من الحمامات المطلية بالميناء يفوق ما ينتجه أى مصنع فى أوروبا •

كان دخول الاتحاد التعاونى فى صناعة الحمامات المطلية بالميناء عاملا فى القضاء على الاتحاد الاحتكارى فى هذه السلعة وخفض سعرها بالتالى •

ومصنع للانابيب وعدد من مصانع الطوب ،

كما سبق أن أشرنا أنه يشترك فى ملكية مصنع الأنابيب والطوب كل من الحركة التعاونية للمستهلكين وحركة بناء المساكن •

الصابون ومواد الغسيل :

رغم أن مواد الغسيل والتنظيف من أهم الضروريات المحلية فان الحركة التعاونية السويدية للمستهلكين لم تسهم حتى عام ١٩٤٨ بأى نصيب فى صناعة تلك المستحضرات • وقد تعرض هذا الموضوع للبحث والمناقشة فى فترات متقطعة غير أن الاتحاد

التعاونى لم يبذل نشاطا كبيرا فى هذا الميـدان . وكان من بين الخطط التى رئى الأخذ بها لانتاج تلك المواد هو الاتفاق الذى عقد بين الاتحاد التعاونى وأحد أصحاب المصانع ليقوم بتوريد صابون رخيص ويمتاز بالجودة وهو الذى كان يباع سـابقا فى المجال التعاونية باسم « بريو » .

ولم تكد الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها حتى لاحت أمام الحركة التعاونية الفرصة لتحقيق خططها التى ظلت ردحـا طويلا تعنى برسمها ، ومن بينها انشاء مصنع يمكن أن تصـنع فيه الحركة التعاونية مسحوق الصابون الخـاص بها ومواد الغسيل .

وفى يونية سنة ١٩٤٨ اشترى الاتحاد التعاونى ــ من الهيئة العامة بواسطة الحكومة السويدية بالتشاور مع اللجنة المتحالفة فى المانيا لادارة رءوس الاموال الالمانية فى السويد ــ مصانع « هنكل » الالمانية سابقا والتى تقـع فى ميدسوماركرانسن فى استوكهلم .

وعندما بدأ الاتحاد التعاونى يباشر الانتاج فى مصنعه الجديد اتجه بعض أصحاب المصانع الخاصة الى مقاطعة المنتجات التعاونية ــ برسيل هو أهم منتجات هنكل ــ ، وشهد الاتحاد التعاونى فى بادىء الامر هبوطا ملحوظا فى كمية المبيعات من منتجـات هنكل للموزعين من الافراد .

ومهما يكن من أمر ، فقد أمكن بفضل اعادة تنظيم هنكل وتبسيط ادارتها وتحسين طريقة التوزيع ، تخفيض سعر البارسيل بواقع ١٧ أور عن الربطة الواحدة أى حوالى ١٢ فى المائة ، وتبع ذلك انتعاش ملحوظ فى حجم مبيعات هنكل التى تسلم بواسطة الموزعين الافراد وكان من شأن هذا أن يؤدى بالتالى الى زيادة طلب الجمهور لهذا المسحوق الخاص من الصابون نتيجة انخفاض السعر ، كما زاد أيضا بيع منتجات هنكل فى جمعيات البيع بالقطاعى بسبب انخفاض السعر .

وباستيلاء الحركة التعاونية على مصانع هنكل أصبحت تنافس شركة يونيلفركومبين التى تسيطر على ما يقرب من ٨٠٠ مؤسسة موزعة فى عدد كبير من البلدان ويمثلها فى السويد مؤسسة صنلايت .

الشيكولاتة والحلويات :

كانت الحركة التعاونية للمستهلكين حتى عام ١٩٤٨ تعتمد اعتمادا كليا على المصانع الخاصة فى الحصول على حاجتها من الشيكولاتة والحلويات . واستمر هذا الوضع قائما حتى جاءت الحرب فأحدثت عجزا شديدا فى تلك السلع وكان من المحتم أن يستمر الاعتماد على المصانع الخاصة ويكون لها الافضلية على الحركة التعاونية .

غير أن انتهاء الحرب خفف من حدة الموقف ، وقد ظلت الحركة التعاونية تحتل المرتبة الثانية بالنسبة لمنافسيها فيما يختص ببعض أصناف الشيكولاته والحلويات • غير أن هذا الوضع لم يكن ليستمر طويلا ، فلم تكن الفرصة تسنح للحركة التعاونية حتى انتهزتها فى الحال وكان ذلك بشراء مصنع حديث للشيكولاته والحلويات فى كالمار فى جنوب السويد على يد الاتحاد التعاونى •

ومنذ بدأت الحركة التعاونية فى صناعة الشيكولاته والحلويات بدأت المصانع الخاصة تحسن ما تورده من تلك السلع للحركة التعاونية ، بل وصار فى الامكان شراءالشيكولاته المنتجة فى المصنع التعاونى فى كالمار من كثير من محال الحلوى •

الادوات الشخصية :

ظلت مسألة تحديد أسعار الادوات الشخصية مثل معجون الاسنان خلال الاعوام القليلة الماضية مثارا للجدل بين الحركة التعاونية للمستهلكين من ناحية والتجارة الخاصة من ناحية أخرى • وقررت التجارة الخاصة أن تلك السلع سوف تباع بأسعار محددة تتفق مع حالة تاجر القطاعى •

بينما عارضت الحركة التعاونية تلك التحديدات • وطالبت

بأن يكون لها صوت ورأى يؤخذ به عند تحديد أسعار تلك السلع .

وكان من نتيجة ذلك أن وجدت الحركة التعاونية نفسها مهددة فى أغلب الاحيان بالحرمان من تلك السلع الشخصية

أما آخر التطورات التى تمت فى هذا الوضع فهو انشاء لجنة تعينها الحكومة يشترك فيها ممثلون عن التجارة الخاصة والحركة التعاونية للمستهلكين .

الاتحادات الصناعية الدولية

الكارتلات :

ورغم كثرة المناسبات التى وجدت فيها الحركة التعاونية السويدية للمستهلكين نفسها تقف موقف الصراع مع احدى الكارتلات الدولية ، ولم تترو فى الدخول معها فى المعركة ، فقد أحست بأن الحركات التعاونية الوطنية التى تعمل مستقلة بأنها تصبح مقيدة وتكاد تشل حركتها عندما تقف موقف المعارضة من الكارتلات الدولية . وهذا يستلزم امتداد الاطار التعاونى بحيث يتخطى الحدود القومية أى يكون فى مستوى الكارتلات .

فلابد من بذل كافة الجهود لتقوية التنظيم التعاونى الدولى فهو مجرد تعاون على مستوى عالمى من شأنه كفالة الحياة الكاملة وتوفيرها لصالح المستهلك .

العمـــال التعاونيــون

شهد ربع القرن الماضى زيادة ملحوظة فى عدد الاشـخاص الذين تستخدمهم الحركة التعاونية السـويدية للمستهلكين . فبلغ عدد من استخدمتهم الجمعيات التابعة للاتحاد التعـاونى فى عام ١٩٥٥ حوالى ٣٩ر٥٥٥ شخصا ، من بين هؤلاء حـوالى ٢٧ر٨٢٦ شخصا يعملون فى جمعيـات التوزيع بالقطاعى بينمـا يعمل الباقون وعددهم ١ر٧٢٨ شخصا فى جمعيـات الانتـاج الاتحادية للبيع بالقطاعى .

العلاقــات العامـــة

تؤمن الحركة التعاونية مثلها فى ذلك كأية مؤسسة أخرى ، بمدى قيمة وأهمية الدعاية فى اكتساب ثقة الجمهور ، وهى لذلك تجيز استخدام الاعلان المناسب ونشاط العلاقات العـامة ، وتبرر ذلك بأنها تستخدم نفس الاسلحة التى يستعين بها منافسوها

أما الاعلانات عن السلع والخدمات التعاونية فتحتل صفحات الصحافة اليومية دون أي اعتبار للاتجاه الذى تمثله الصحيفة • وتستخدم الدوريات بنفس الطريقة ، وخاصة تلك التى تنشرها الحركة التعاونية ، للاحتفاظ بثقة الجمهور فى السلع والخدمات التعاونية ، أما بالنسبة للمطبوعات التعاونية مثل « فى » الاسبوعية ، فبوسع الحركة أن توفق بين المعلن والمحرر حيث يتبلور عمل الاثنين في حملة جديدة للدعاية سواء كان الهدف سلعة جديدة ، أو فكرة جديدة ، فتظهر الاعلانات والمقالات فى الصحف فى وقت واحد •

وفى حالة المشروع ذى الحجم الكبير يكون للتوجيه المركزى للاعلان والدعاية مزايا واضحة ، وتؤمن الحركة التعاونية للمستهلكين بهذه الحقيقة ، ولذلك ركزت كافة وجوه نشاط الاعلان والدعاية فى هيئة واحدة • ونظرا لوجود بعض القيود على الاعلان من جانب نظام الاعلان (نظام داخلى للعمولة التى تمنحها الصحف والدوريات بالنسبة لعقود الاعلانات تجعل من الضرورى استخدام مكتب مختص للاعلان) ، فقد منع الاتحاد التعاونى من انشاء قسم خاص للاعلان • ولذلك اضطرت الى اسناد مهمة الاعلان الى منظمة « أنونيران شعيا » التى تعتبر هيئة مستقلة رسمية •

وتتميز « أنونسيران شعيا » عن غيرها من مكاتب الاعلان العادية بصلتها الوثيقة بعملائها • فالى جانب الواجبات الروتينية وهى

السعى لدى الصحف لشغل مساحات فيها للاعلان وتصميم ووضع الاعلانات ، فان مكتب الاتحاد التعاونى يمد جمعيات البيع بالقطاعى، بانتظام بالنشرات المختلفــة والكتيبات والبطاقات الملونة .. الخ ، وتحصل الجمعيات على مثل هذه الاشياء غالبا بدون مقابل .

وهناك عدد من الخدمات الخاصة تقدمهــا « أنونسييران شعيا » خصيصا من أجل صالح الجمعيات التعاونية ، وهذا يشــمل « نوافذ للعرض » و « مراكز للعرض » ومجموعات مصورة الى جانب خدمة أخرى تقدمها لموظفى المحل وذلك بمدهم بأحدث الوسائل المتبعة فى المبيعات وتصريفها .

وهذه الكتيبات تضم بين دفتيها معلومات وافية عن الاعــلانات ووسائل البيع الفعالة وهى ترسل مجانا الى كافة مديرى جمعيــات البيع بالقطاعى حيث يقفون منها على أساليب الدعاية المختلفــة التى يمكن أن يستعينوا بها فى عملهم ، الى جانب مقالات تبين أجــدى الوسائل فى تصريف المنتجات التعاونية ، وجداول زمنية توضــح أنسب الاوقات التى يمكن استغلالها لبدء الاعلان عن نوع معين من السلع واقتراحات مصحوبة بصور توضـــح نوافذ العرض وكيف تكون قادرة على اجتذاب الجمهور ، وفى نهاية كل عام تجمع تلك النوافذ المتفرقة وتباع بســعر التكلفــة لمن يرغب فى شرائها من الجمعيات .

وهناك نظـــام آخر يعتبر بمثابة خدمة خاصـــة ، وهو يمكن الجمعيات المحلية من شراء مجموعة مكونة من ٢٠٠ صورة بســعر التكلفة سنويا لاستخدامها فى الاعلانات المحلية .

وتقوم « انونسبيران شعيا » بالاعلان عن السلع التعاونية فيمـــا يزيد على ٢٠٠ صحيفة يومية سويدية ، الى جانب ٢٥ من الدوريات الكبرى و٥٠ أخرى صغيرة وحوالى ٥٠ صحيفة تجارية .

وتتلقى جمعيات البيع بالقطاعى المحلية معاونة المكتب على الوجه التالى : المساعدة فى الاعلان على مستوى محلى ، رسم وتصـــميم الملصقات ، كتيبات ونشرات وعينات ترسل للجمعيات لتوزيعها عـلى العملاء ويتحمل الاتحاد التعاونى النفقات .

وهكذا أصبح نظام الاعـــلان فى الحركة التعاونية الســـويدية للمستهلكين من أروع النظم فى شمال أوروباء وترجع هذه الشهرة الى حد بعيد الى السياسة التى تتبعها الحركة فى التبسيط والأسلوب الرفيع الذى جعل اعلانها عمليا وفعالا فى نفس الوقت . وأمكنها عن طريق الاكتفاء بالكلمة الواحدة بدل الكلمتين أو أكثر واستخدام العلامات التجارية فى السلع التعاونية الى جانب وجود سوق وطنى ، من الوصول بالاعلان الى مرتبة عالية وجعله أكثر فعالية وأقل نفقات بل وزيادة على ذلك تمكن الاتحاد التعاونى من حماية ما يزيد على ١٠٠ من تلك العلامات التجارية بتسجيلها لدى السلطات المختصة .

وأصبح يرمز لمنتجات الاتحاد التعاونى بعلامة "CO-OP" اشـــارة للتعاونية بعد أن كانت K-F أى الاتحاد التعاونى •

اعلام العملاء بنوع السلعة

من أهم وجوه النشاط فى العلاقات العامة التى تنتهجها الحركة التعاونية للمستهلكين ، تزويد العملاء بمعلومات عن نوع السلع •• فحينما كانت معظم حاجات العائلة تنتج محليا فى المـــاضى ، وكانت الاقمشة السويدية الثقيلة عنوانا على فقر السويد ، لم تكن مســـألة نوع السلع تثير كبير اهتمام •

أما اليوم ، فقد بدأ الفرد العـــادى بعد التحسن الظاهر فى ستوى معيشته ، يجد من الصعوبة ، بل من المستحيل أحيانا ، أن يتفهم كيفية الحصول على أفضل السلع بأفضل الاسعار ، وهو فى ذلك يحتاج الى من يعاونه فى الاختيار •

وهذا النوع من الاعلان عن نوع السلعة أصـــبح منتشرا فى أمريكا منذ بضعة سنوات ، غير أنه لم يصبح مألوفا لدى البـــلاد الاوروبية الا منذ حوالى عام ١٩٤٦ •

ولم تكن السويد قبل عام ١٩٤٦ تعنى كثيرا بفكرة اظهار النوع ولكن الامر تغير فيما بعد ، ذلك أن تزويد الحركة التعـــاونية

السويدية للمستهلكين ، لاعضائها بأفضل المنتجات بالاسعار المناسبة ، جعلها ندخل ميدانا جديدا من النشاط وهو اظهار نوع منتجاتها ، وتولى الاتحاد التعاونى القيادة فى هذا الميدان .

وبدأ الاتحاد التعاونى مهمته بقوة ونشاط ، فأنشأ قسما جديدا يختص أساسا بالاعلام عن نوع السلعة والتعليمات اللازمة التى تتبع للحصول على منتجات الاتحاد التعاونى ، وزود القسم باحصائية فى هذا العمل وتقدير قيم السلع .

وهكذا بدأت معركة الاعلام عن النوع ، وقبل أن ينتهى عام ١٩٤٦ بدأ الاتحاد التعاونى فى انتاج ملابس العمل مبينا عليها نوع القماش ووزنه وقوة النسيج ونوع ابرة الخياطة المستخدمة فى حياكة ونوع المادة المصنوع منها الزراير .

وأخذت الحركة التعاونية تدريجيا تزيد من انتاج الاصناف التى تحمل بيانات عن نوعها وتحسينها وتطويرها ، ثم اتساع نطاق الاعلام عن النوع ليشمل أشياء أخرى مثل الدقيق والسمك المحفوظ ، وفى عام ١٩٤٨ أصبح يشمل المواد الغذائية .

وأخذ نطاق السلع التى تحمل بيانات عن نوعها يزداد اتساعا ويأمل الاتحاد التعاونى أن يأتى اليوم الذى يشمل كافة المنتجات الاساسية ، وفى نفس الوقت فان كل جهد يبذل انما يستهدف اغراء

أصحاب المصانع الخاصة الذين يمدون الجمعيات التعاونية بالسلع ، بفكرة الاعلام عن النوع •

ولا شك أنه ليس بوسع الحركة التعاونية ارغام المصانع على اتباع هذا النهج بالنسبة لمنتجاتها ، غير أنه من المعتقد ، أنه اذا أمكن ضمان عرض المنتجات التعاونية فى السوق مصحوبة بالاعلام عن نوعها ، فان العميل اذ يقدر هذه الخدمة سيطالب بها جميع أصحاب المصانع ، وقد تحقق ذلك فعلا ، فقد اضطرت معظم مصانع المنسوجات أن تتبع طريق الاتحاد التعاونى وزودت منتجاتها بالاعلام عن نوعها •

وفى صيف ١٩٤٨ أنشأ الاتحاد التعاونى معملا للنسيج مزودا بأحدث المعدات ، يقوم بالتحليلات الاخيرة للانسجة التى تحمل علامة نوعها وطبع تلك العلامات المميزة •

وفى عام ١٩٤٧ و١٩٤٨ اتخذت الحركة شعار « ما لم يمكن أن تراه الصين » فى حملة دعائية للاعلام عن النوع ، وكان الغرض من الحملة هو لفت نظر الجمهور الى مدى الصعوبات التى يواجهها العملاء عندما يتوجهون لشراء حاجاتهم ، وكيف يمكن تسهيل مهمته اذا كانت السلع مزودة بالاعلام عن النوع ، وظهرت الاعلانات فى الصحف والدوريات مشيرة الى المظاهر الجوهرية لسلعة ما ، وكيف يقوم الاعلام عن النوع بدور فعال فى تحديد قيمتها •

وأيدت كثير من جمعيات البيع بالقطاعى الحملة الدعائية ، الى جانب استخدام شرائط الافلام ، الى جانب مكبرات الصوت و نسجيل اذاعات تروج لفكرة الاعلام عن النوع وفائدتها لصالح الجمهور •

وكان لتطبيق هذه الفكرة ، فوائد أخرى هامة من وجهـة نظر المشتغلين فى المحال التجارية ، فقد كان لا بد من توفير قدر كاف من المعلومات لدى العامل فى المحل عن السلع التى يتولى بيعهما ، فوجد فى العلاقة التى تبين النوع معاونا له فى مهمته •

وعندما يتزود العامل فى المتجر بهذه المعلومات يستطيع ان يوجه العميل ويختار له أحسن السلع التى يمكنه الحصول عليها • وتدرك الحركة التعاونية هذه الحقيقة وامعانا منها فى سبيل المحافظة عـلى مقدرة العامل على شرح المعلومات المكتوبة على السلعة للعميـل تقوم بتزويده بالتعليمات بعدة طرق •

وبمجرد أن تصل الى السوق مجموعة جديدة من السلع المزودة بمعلومات عنها تلقى محاضرات خاصة فى الكلية التعاونية ومناطق الاتحاد التعاونى • ويتلقى عمال المتاجر الذين يحضرون المحاضرات معلومات تفصيلية عن التعليمات الخاصة بالسلع وتبذل كل الجهود الممكنة لتعليم العمال هذه المعلومات المطبوعة • وأثناء الدراسة تظهر تباعا تعليمات معينة عن أنواع السلع الجديدة فى مجلة « فارتيدينج » وأخيرا هناك معلومات عن جودة السلع ويتولى تقديمها قسم خاص

في الاتحاد التعاوني .. وتقدم حتى الآن هذه الخدمات في مجال انتاج المنسوجات وتتألف من مذكرات وأوراق تقدم لجمعيات البيع بالقطاعي وتحتوى المذكرات على معلومات تفصيلية عن جميع أنواع الارشادات الاخيرة ، وبظهور سلعة جديدة في السوق يقوم الاتحاد التعاوني بموافاة الجمعيات بجميع التفاصيل الخاصة بنوع هذه السلعة ومواصفاتها . وتطبع هذه المعلومات في بطاقات خاصة ليمكن وضعها بسهولة في الدوسيهات .

وتعمل مع قسم نوع السلع التابع للاتحاد التعاوني لجنة تتألف من خمس نساء وثلاثة رجال ، وعندما تختبر اللجنة جودة السلعة تبعث النتيجة الى مجلس ادارة الاتحاد التعاوني والى الذين يعنيهم الاختبار ، واذا ثبت بالاختبار أن مستوى السلعة أقل من مستوى مثيلاتها في السوق تبذل الجهود لتحسين نوعها . أما السلع المعرضة للاختلاف من حيث الجودة فتوضع تحت الاختبار في فترات منتظمة للتأكد من صحة المعلومات المكتوبة في البطاقة الملحقة بالسلعة ويحدد دائما حد أدنى يجب ألا ينخفض مستوى السلعة عنه . ولا تعتبر المعلومات الموضوعة بالبطاقة حتى الآن كاملة اذ تضاف اليها معلومات جديدة كلما أمكن ذلك .

ويدرس قسم نوع السلع أيضا مظهر السلعة ويعرض أمثلة لطرق التعبئة المختلفة ولاشكال البطاقات الجذابة ، وبناء على اقتراح

هذا القسم أصبحت البطاقات تحتوى على جزء فارغ مخصص لوضع المعلومات التعاونية •

ولعل المعلومات الخاصة بالسلع المتعلقة بالمتاجر التى تقـــدم الخدمات الى أعضائها هى أهم المعلومات التى يكتبها هذا القسم التابع للاتحاد التعاونى ، وبناء على مبدأ الخدمة الذاتية توضع السلع على الرفوف وتكون هى التى تبيع نفسها بنفسها وتكون المعلومات الخاصة بنوع السلع ذات قيمة عظيمة للعمـــل لانه لا يحتاج الا الى قراءة المعلومات المطبوعة على البطاقة للتعرف على أهم مميزات السلعة •

وقد جذبت المعلومات الخاصة بنوع الســلعة اهتمام الحكومة السويدية فقامت لجنة برلمانية خاصة بدراسة الموضوع ودعت الحركة التعاونية الى أن تعرض عليها خبرتها فى مجال الحكم عـــلى نوع الســلع •

ومما يزيد من أهمية المعلومات الخاصة بجودة الســلع هو أن الناس أصبحوا بذلك يحصلون على معلومات واسعة ومنظمة عن قيمة السلع ويزداد هذا الأثر كلما أصبحت المعلومات أوســع نطاقــا ، وهناك أمل فى أن يطالب المستهلك باعلان خاص بنوع السلع بنفس الطريقة التى يرغب فى اتباعها للتعرف على سعرها •

وتعتبر المعلومات الخاصة بنوع السلع فى غاية الاهمية من حيث ضمان مصالح المستهلك • لذلك تريد حركة المستهلكين التعاونية أن

ترى جميع السلع الهامة فى السوق مزودة بالبطاقات الخاصة بالمعلومات المتعلقة بالسلعة لان هذه هى الوسيلة الوحيدة لاحاطة الناس علما بنوع السلعة حتى يشكلون تحذيرا للمنتجين الذين يضطرون لانتاج السلع الجيدة النوع فقط .

والحقيقة واضحة وهى أن الخطوة المنطقية التالية فى تطور تعاون المستهلكين فى السويد تكمن فى العمل على تحسين نوع المنتجات . ولقد بدأت الحركة وهدفها تخفيف الضغط الاقتصادى الذى يتعرض له المستهلك من جراء الظروف السائدة بصفة عامة ومن تجار التجزئة والجملة بصفة خاصة ، وقد حققت نجاحا كبيرا فى هذا المجال فقد حررت أعضاءها من القيود التى كانت تفرضها الديون ورفعت مستوى المتاجر . وقد انتقل الصراع من أجل ضمان مصالح المستهلكين من مجالى البيع بالجملة والبيع بالقطاعى الى مجال الانتاج . وقد لقى نجاحا أيضا . وهكذا دخلت الحركة التعاونية مجالا جديدا وضع المستهلك على قدم المساواة مع التاجر .

وتعترف حركة المستهلكين بأن المستهلك لا يستطيع أبدا أن يتحرر تماما من استغلال أولئك الاشخاص الذين يعملون على جنى الارباح على حسابه الا بعد أن يتمكن من أن يقرر لنفسه العلاقة الصحيحة بين نوع السلعة وثمنها . وثمة سبيل واحد يستطيع به أن يحقق ذلك وهو وضع نظام واسع لتصدير نوع السلع .

المستهلكون والمؤسسات الخاصة

من أهم المظاهر التى تتميز بها حركة المستهلكين التعاونية فى السويد ولا سيما ما يتعلق بالحركات التعاونية فى الخارج هو علاقات الحركة بالمؤسسة الفردية وحتى عام ١٩٣٢ عندما حصلت الجمعيات التعاونية على مصنع كارلشام للزيوت النباتية – وهى نعلم أنهـــا لا تستطيع أن تستوعب أكثر من ١٥ ٪ من انتاج المصنع – أدرك رجال الحركة التعاونية أنهم سيضطرون الى قبول التضـــافر مع المؤسسة الفردية لو أنهم كانوا يريدون توسيع نطاق الانتاج التعاونى وتنفيذ سياسة سليمة من حيث الحصول على المواد الاولية وبقى عليهم التعرف عما اذا كان هذا التضـــافر سيعتبر انحرافا عن المبـــادىء التعاونية ولو كان ذلك صحيحـــا فالى أى حد سيسمح بهـــذا الانحراف •

وقد كانت علاقات الحركة التعاونية بالمؤسسة الفردية فى وضع بحث فى مجلس الشيوخ فى عام ١٩٣٤ • ويمكن تلخيص موقف الاعضاء الحاضرين فى مجلس الشيوخ بأنه حيث ان الســـويد بما تتميز به من قلة عدد السكان لم تسمح بتطور الحركة التعـــاونية بزيادة عدد الاعضاء ومصادرة الثروة التى تتاح للدول الكثيرة السكان كان لا بد للحركة السويدية أن تعمل على القيام باجراءات توفيقيـــة لتضمن لنفسها مركزا يمكنها من ضمان مصالح المستهلك •

وفيما يلى مقتطفات من قرار اتخذه مجلس الشيوخ عام ١٩٣٤ :

« قد يكون من التحـــامل على مصالح المســـتهلكين المنظمين وللاقتصاد القومى عـامة لو امتنعت حركتنا ـ لاسباب مذهبية ـ عن الاستفادة من مصادر ثروتها لزيادة الانتاج التعاونى .... »

« ان هـــذا المجلس يهيب بالمجلس الادارى للاتحاد ومجلس الادارة للقيام بدراسة أدق لاشكال التنظيم الصـناعى التى يمكن أن تتبعها الحركة فى تضافرها مع الصناعة والتجارة فى السـويد والتى تحفظ مبدأ التعاون الأساسى فى حق المستهلك فى نصيب من الادارة وفى الفائض ... »

(وجاء فى ملحق للقانون نداء بضرورة اقامة جميع المؤسسات الانتاجية التعـــاونية على رأس مال الحركة لا على رأس المـــال المقترض) .

ولو أدخلنـــا فى اعتبارنا أيضا عدم تقبـــل حركة المستهلكين السويدية لامكانية امتلاك الجمعيات التعاونية لوسائل انتاج وتوزيـع جميع السلع الاستهلاكية يتضح لنا موقف الحركة من المؤسســة الخاصة . فيما عدا بيان عن الموضوع قد أدلى به أحد زعماء الحركة البارزين :

« .... أود أن أوضح موقف الحركة التعاونية السويدية فى هذا المجال بقولى ان الاعضاء عموما ينظرون الى الحركة لا على أنها

غاية في حد ذاتها ولكن على أنها وسيلة لتحقيق أقصى فعالية فى مجال توزيع السلع لصالح المستهلكين عامة بغض النظر عمـا اذا كانوا خاضعين للتنظيم التعاونى أم لا ؟ »

وفيما يلى عبارة مأخوذة عن خطاب لرئيس الاتحاد التعاونى فى مجلس الشيوخ عام ١٩٣٤ وهى تشير الى نفس الموضوع :

« اننى أخشى من أننا لو تركنا مؤسساتنا الصناعية تنمـو فى المستقبل بنفس الطريقة التى كانت تنمو بها فى الماضى فاننا لن نجتمع هنا بعد مضى ٢٠ عاما كتعاونيين ولكن كتجار لا يهمهم الا بيع السلع حتى يمكننا أن نقسم الارباح بيننا • فكروا فى امكاننا مواجهة حركة تعاونية متطورة فى خلال ٢٠ عاما تمتلك المؤسسات الصناعيـة وتصدر منتجاتها الى جميع أجزاء العالم • وفى اننـا نفكر فى اقامة مؤسسة تزيل التنافس بجميع أشكاله

ان هذا الموقف نحو التضافر مع المؤسسات الفـردية وتفويض زعماء الحركة التعاونية بعض السلطة جعل نصيب حركة المستهلكين من الانتاج الاجمالى ينمو ويزيد عاما بعد عام • وقد بدأ التضـافر مع المؤسسة الفردية كنتيجة لحاجة الحركة الى ايجاد سوق لمنتجاتها أكبر من السوق التى يتيحها لها أعضاؤها لكى تضمن سير مؤسساتها الانتاجية بأقصى فعالية • وبلغ مرحلـة لا تمتلك فيهـا الحركة ستثمارات رأس المال فى كثير من المؤسسات الاقتصادية فحسب بل

ان تضافر الجهود بين الحركة التعاونية والمؤسسات الفردية وصل الى حد اشتراكهما فى ادارة مؤسسات مشتركة ، بل يبدو أنه من الممكن أن تصبح المؤسسة الفردية شريكا فى مصنع كارلشام لانتاج الزيوت النباتية التابع للحركة التعاونية .

ويبدو أن علاقات حركة المستهلكين مع المؤسسة الفردية تسير كما لو كانت توجه بمقتضى مؤسسة منظمة تهدف الى ضمان مصالح رأس مال الحركة التعاونية فى الصناعة ويضمن للحركة التعاونية قدرا كبيرا من السيطرة على انتاج السلع الاستهلاكية . ولو وضعت هذه الخطة فى حيز التنفيذ فسوف يصبح مركز حركة المستهلكين التعاونية فى السويد من القوة بحيث يحمى مصالح المستهلك .

ولا شك فى أن روح المؤسسة الفردية التى يبدو أنها تكمن وراء حركة المستهلكين السويدية وزيادة التفاهم مع المبادىء التعاونية سيعرضان التعاونيين السويديين للنقد الشديد من أنصار مبدأ « الكومنولث التعاونى » ولابد من الاعتراف بأن التطورات فى السويد تدل على وجود علاقة بسيطة بينها وبين هذا الهدف الخاص وهى لا تدل على الاتجاه المثالى ولكنها تسير الى درجة أكبر من الاتجاه الواقعى والتفكير السديد . ولو أمكن اعتبار العمل العظيم الذى قامت به فى الماضى حركة

المستهلكين السويدية باعتبارها راعيا لمصـــالح المستهلك فى السويد ــ لو أمكن اعتبارها دليلا على درجة النجاح فى قدرتها فى المستقبل فيحتمل أن تمثل الحركة قطاعا أكبر من الشـــعب السويدى وقد تتوقع أرباحا أكثر على التعاون وعلى المجتمـــع بأسره عن طريق الحدود التى تقف فى طريق ســـوء استخـــدام الرأسمالية للارباح التى يمكن أن تتضمن نتيجة لتحقيق أهداف أبعد مثل الكومنولث التعاونى •

الحركـــة التعـــاونية الزراعيـــة

تطورها :

فى أواخر القرن التاسع عشر كان حـــوالى ٦٠ فى المائة من سكان السويد يشتغلون بالزراعة • وكان الناس يكدحون فى الارض مثلهم مثل الكثيرين فى الدول الاخرى فى ذلك الوقت حتى يضمنون قوتهم من التربة الصعبة التى كانت تضن عليهم

أما اليوم بعد أن استوعب التوسع الصناعى عددا كبيرا من السكان أصبح لا يشتغل بالزراعة فى الســـويد أكثر من ثلث السكان وأصـــبحت الزراعة فى نفس الوقت قادرة على تزويد السويد بحاجتها من المواد الغذائية •

وهناك مرحلتان رئيسيتان من مراحل التطور ساهمتا في تغيير وضع الفلاح السويدى والزراعة فى السويد وقد أخذت أولى هاتين المرحلتين ــ وهى التى بدأت فى النصف الاخير من القرن الماضي ــ أخذت مظهر تغيير فى وسائل الفلاحة. وقد أدى تطور السكان المستمر فى السويد الى ايجاد طلب مستمر على المواد الغذائية وللاستفادة من هذا الموقف غير الفلاح السويدى أساليبه الانتاجية من الفلاحة المنزلية الى الانتاج المنظم الذى بدأ يدخل السوق العامة .

والواقع أن عملية تسويق منتجات المزارع وتزويدالمزارعين بحاجتهم من البذور وغيرها من الاشياء الضرورية لم تكن منذ البداية فى أيدى المزارعين أنفسهم فقد تولى هذا العمل رجال الاعمال من الافراد .

وعلى الرغم من أنهم كانوا يقومون بهذا العمل فترة طويلة من الزمن فان عملهم لم يلق أى نجاح ، فقد ظل يظهر دائما الميل الى المضاربة فى الاسواق على المنتجات الزراعية مما أضر بمصالح الفلاحين والمستهلكين على حد سواء . كان هذا هو الموقف السائد حتى عام ١٩٣٠

وقد بدأت المرحلة الثانية من مراحل التطور بالازمة الزراعية التى نشبت فى خلال العقد الثالث من القرن الحالى . ففى مثل

هذه الفترة ظهر اتجاه عام فى السويد نحو القيام بتنظيم جماعى ولم يستثن المزارعون من ذلك .

وقد بدأ المزارعون بعد أن حفزهم تأييد الدولة ومعاونة الجمعيات التعاونية لهم ــ بدأوا يزيدون من تسويق منتجاتهم وتنظيم حصولهم على الادوات الزراعية اللازمة ، ونتيجة لجهود المزارعين المتواصلة لبعث حركة تعاونية زراعية بدأ يظهر تنظيم واسع النطاق يقوم على أسس متينة .

تحليل عام للحركة الزراعية

تتألف الحركة التعاونية الزراعية فى السويد اليوم من مجموعة كاملة من الاتحادات التى تبدأ بالمزارع فى سوقها المحلية والجمعية المحلية بدورها عضو فى اتحاد المقاطعة ــ الذى يشار اليه هنا على أنه جمعية المقاطعة ــ وتنتمى جمعية المقاطعة الى اتحاد وطنى آخر .

وهناك ١٢ اتحادا وطنيا تشتمل تقريبا على جميع مظاهر النشاط الزراعى مثل انتاج الالبان والتسليف وانتاج الاخشاب .. الخ

ان مشروعات زراعة الفواكه وبنجر السكر هى مشروعات

مجلية منفصلة • وعلى رأس الحركة توجد منظمة مركزية باسم الاتحاد العام لاتحادات المزراعين السويديين •

وتشتمل معظم الاتحادات الاقليمية الاثنى عشر فى بيع منتجات المزارع واعدادها • ويوجد لكل فرع من فروع الانتاج اتحاد وطنى للبيض أو للالبان أو اللحم • وأهم فرعين من هذه الفروع ذلك الفرع الخاص بمنتجات الالبان والآخر الخاص بانتاج اللحوم ويضم الاول ١٧٠ر٢٦٣ عضوا والثانى ٥٤٣ر٢٧٩ عضوا •

شراء وتوزيع منتجات المزارع

يتولى الاتحاد القومى الذى يطلق عليه اتحاد مشتريات المزارعين السويديين القيام بعمليات شراء وبيع ما يلزم المزارعين بالجملة والقطاعى • وقد تأسس هذا الاتحاد فى عام ١٩٠٥ ولم يبدأ مرحلة التطور الحقيقى الا بعد عام ١٩٣٠ ويبلغ عدد أعضائه الآن ٣٥٥ر١٤٤ عضوا • وهذا الاتحاد مسئول عن سد حاجة ٦٠ فى المائة من المزارعين من الاسمدة والعلف المستورد والبذور ومواد البناء والوقود السائل والآلات والمعدات •

ويقسم الجزء الباقى وقدره ٤٠ فى المائة من حاجتهم على الاتحاد التعاونى والتجارة الفردية .

ويستولى الاتحاد على نسبة كبيرة من حاصلات المزارعين فى الخريف فتنقل الغلال وغيرها من الحاصلات بالطرق النهرية الى مخازن الغلال الخاصة بالاتحاد . وللاستفادة من رخص النقل النهرى تقام المخازن عادة بالقرب من الانهار .

والواقع أن هذه المبانى التى أخذت الجمعيات التعاونية الاعضاء فى الاتحاد التعاونى تزيد عددها فى السنوات الاخيرة أصبحت تميز كثيرا من المناطق .

وهناك اتحاد ملاك الغابات الذى أصبح يضم أكثر من ١١٤ر١٢٣ عضوا ، واتحاد تسويق البيض ويضم ٨٩٦ر٦٩ عضوا وغيرهما من الاتحادات ، وهناك أيضا اتحادات لمصانع تكرير المشروبات .

وتتولى عمليات التسليف مؤسستان هما اتحاد جمعيات التسليف الريفية وبنك السويد الملكى للرهونات . ويبلغ عدد أعضاء هاتين المؤسستين ٤٧٢ر٢٢٧ عضوا، وتبلغ قيمة قروضهما ٦٤٠ر١ مليون كرونه .

ويمتلك جميع الاتحادات السابقة الذكر حوالى ٣٦٠ ألف مزارع وهذا معناه أن كل مزارع لديه سلعة يبيعها من مزرعته عضو فى احدى جمعيات التسويق أو فى أكثر من جمعية .

وتشير الارقام التالية الى أهمية الحركة التعاونية الزراعية فى السويد • اذ تتولى الحكومة تسويق حوالى ٨٨٫٣ فى المائة من انتاج الالبان وأكثر من ٧٥ فى المائة من الحيوانات الصالحة للذبح و ٦٦ فى المائة من انتاج البيض ونسبة كبيرة من تجارة الاخشاب • وتزيد مبيعات جميع الفروع على ٣٫٦١٧ مليون كرونه ويبلغ رأس مالها الاجمالى ٣٨٠ مليون كرونة • وتبلغ قيمة أصولها ١٫٥٥٠ مليون كرونه •

خدمات التعاون للمزارع

ان الاعمال التعاونية توفر على المزارع السويدى الوقت والجهد اللذين كان ينفقهما فى اختيار السوق والمفاوضة مع التجار وتصل السلع وغيرها من الاعمال بأجور تدنو من الحد الادني، اذ أنه يستطيع أن يقدم البيض واللبن والغلال والبطاطس والحيوانات الى الجمعية التعاونية بالمقاطعة وهو يعلم أنها ستدفع له الثمن بعد تقدير نوع انتاجه تقديرا عادلا بأعلى الاسعار السائدة فى السوق • وتقوم سيارات الاتحاد بتجميع المنتجات حتى تصل نفقات النقل الى الحد الادنى •

وفيما يتعلق بتوزيع الانتاج الزراعى فى جميع أنحاء البلاد

مثل البيض واللبن واللحوم فهناك شبكة واسعة النطاق من الجمعيات الاقليمية تقوم بهذه المهمة • وتمثل هذه الجمعيات التى يستثمر فيها الجزء الاكبر من رأس مال الحركة التعاونية الزراعية التى تمثل الحركة الجماعية • وعن طريق هذه الجمعيات يتخلص المزارعون من منتجاتهم ويشترون ما يلزمهم •

ولا تهدف هذه الجمعيات الى جنى الارباح مثل الاعمال التجارية الفردية بل انها تهدف الى خفض نفقات تجميع منتجات المزارع وخزنها وتوزيعها واعدادها للبيع • وهى تقوم أيضا بتنظيم العطاءات مما يضمن للمزارع سعرا ثابتا • وتقوم هذه الجمعيات بالاعمال التجارية فى منطقتها فقط بينما يقوم الاتحاد القومى بجميع الاعمال خارج المنطقة • وبهذه الطريقة يتم توزيع منتجات المزارع بالتساوى فى مختلف المناطق •

وان المبدأ الذى يعمل على تحقيقه الاتحاد هو العمل على استقرار الاسواق فيقوم اتحاد تسويق اللحوم فى السويد بتوزيع اللحوم بالجملة للمدن الكبرى مثل ستوكهلم وجوتنبرج وتسليم المنتجات الصادرة من مختلف المجازر فى المنطقة •

وتنظم الاتحادات الصادرات والواردات ويشتغل بعضها بتوزيع السلع بالقطاعى • ويعتبر نشاط الحركة الاخير وسيلة لضبط الاسعار والارباح التى يجنيها التجار وللتخلص من الانتاج الفائض •

ان تنظيم الحركة الزراعية يقوم على أسس ديموقراطيـــة قوية ويتمتع كل عضو بصوت فى الاجتماعات التى تعقدهالذلك لا يكون التأثير الذى يباشره العضو على شئون الجمعية مقرونا بعدد الاسهم أو مقدار العمل الذى يقوم به فىجمعيته وسيتمتع صاحب السهم الواحد بصوت له قوة الصوت الذى يتمتـع به صاحب الاقطاعية الكبير . ولا يسمح بالعضوية فيها الا للمزارعين الذين يوافقون على الاقتصار على التعامل مع الجمعية . ولا يدفع الفائض من نشاط الجمعية التجارى على الاعضاء عـلى أساس نصيب العضو من رأس المال بل بنســـبة الاعمال التى يساهمون بها فى ادارة جمعيتهم وفى كل مقاطعة يوجد ما يسمى بـ « مجلس المقاطعة » وهو يضم ممثلين من جميع الجمعيـات المحلية وتهدف هذه المجالس الى توثيق الروابط مع الاتحـاد المركزى وتقوم بعملها كهيئة دائمة مشرفة علىالمصالح التعاونية الزراعية فى المقاطعة وهى تبحث جميع المشاكل المتعلقة برفاهيـة وتطور الحركة فى المستقبل .

وتعتبر مسألة تحسين وسائل النقل من أهم المشـاكل التى تواجه الحركة التعاونية وهى تستغرق وقتا طويلا من المجـالس

ويطلق على المنظمة المركزية للحركة التعاونية للمـزارعين الاتحاد العام لاتحادات المزارعين السويديين ، وهى لا تشـل

المصالح التعاونية فحسب بل انها تعنى أيضا بالمصالح الزراعيـة بوجـه عام .

وهى تقوم بالمفاوضات المتعلقة بالتجارة والاسـعار مع الحكومة وغيرها من أصحاب المصالح فى المجتمع كمـا تمثـل المزارعين السويديين فى المفاوضات التى تجرى لعقد اتفاقيـات دولية .

ولقد تقرر فى عام ١٩٣٦ أن يعاد تنظيم الحركة التعاونيـة الزراعية واقتراح تحويل الاتحاد العام من وضعه كهيئةاستشارية غير اقتصادية وثقافية الى هيئة اقتصادية . وانطوى الاقتـراح على وضع اعتماد من المال يبلغ قدره ٣٠ مليـون كرونه تحت تصرف الاتحاد العام وأن تساهم بهذا المبلغ المنظمات الموجـودة بالمقاطعات فى خلال فترة خمس سنوات . ولكى يتحقق هذا كان لابد من تغيير عضوية الاتحاد العام حتى يسمح لمنظمات المقاطعة بالاشتراك فيـه لأن الاتحادات القومية فقط هى التى كانت تستطيع الانتماء الى هيئة مركزية .

ويمضى الآن تنفيذ التنظيم الجديد للاتحاد العام وقد بلـغ مقدار ما ساهمت به المنظمات فى المقاطعات أكثر من ٤٢ مليـون كرونه ، ولا تقصد بهذه المبالغ مساعدة المؤسسات الحالية بل انها تخصص لاقامة مؤسسات جديدة . وفى معظم الاحـوال يمنـح الاتحاد العام هذه الاموال على شكل قروض قصيرة الاجل وعلى

الرغم من تطور الحركة التعاونية السويدية فانه من الممكن بل من المفيد أيضا استخدام هذه الاعتمادات لتوسيع نشاط الحركة ٠

وبالاضافة الى الخدمات الاقتصادية التى يقوم بها الاتحـاد العام فانه يخدم المزارع بثلاث طرق وهى البحوث وتنظيم خدمات الاستعلامات وتقديم خدمات أخرى متعددة ٠ أما عن البحوث فتقوم الاتحادات القومية المختلفة بالبحوث والتجارب على نطاق واسع فى مجالات تحسين الآلات وتقدم أدوات تطهير الأراضى وطرق الزراعة ، ويقوم قسم الاستعلامات بعمل البحوث عن كل المسائل المتعلقة بالزراعة عموما وبالحركة التعاونية بصفة خاصة ، ويضع الاتحاد العام تقديرات للاسعار فى خلال العام ٠

وتقدم الخدمات التى يقوم بها الاتحادالعام للاعضاءوالمزارعين غير الاعضاء الذين على اتصال بالهيئة المركزية عن طريق الجمعيات التعاونية المحلية وتتضمن هذه الخدمات التوصيات والمساعدات فى نواحى مسك الدفاتر ومراجعة الحسابات ومشاكل الضريبة ومسائل القانونية وتنظيم المكاتب وشراء أدوات المكاتب ودراسة السوق والاسعار وشئون الرعاية ٠ ويدير الاتحاد العام أيضا القسـم الهندسى ــ وهو جمعية تعاونية للكبار داخل الاتحاد العام وهى منظمة بحيث تقوم بعملها مستقلة عن الاتحاد العام ــ الذى تتبعه مكاتب مختلفة فى ٢٦ بقعة مختلفة من السويد ، ويعمل فى هذه

المكاتب أكثر من ٢٠٠ موظف فنى مدرب لتوصيــة المزارعين والجمعيات فيما يتعلق بالمبانى الجديدة والتغييرات التى يسكن ادخالها على المبانى القديمة •

وللاتحاد العام قسم خاص بالنشر وقسم للافلام السينمائيــة وهو يقدم المنح لاتحاد المزارعين الشبان والاتحـــاد الدراسى للزارعين السويديين• ويهدف الاتحاد العام بجميع ألوان النشاط التى يقوم بها الى توحيد الرفاهية فى مجال الزراعة •

ومن أهم التطورات الاخيرة فى الحركة التعاونية بالسويد ظهور نظام الاندماج ، وهناك نوعان من الاندماج • أما النوع الاول فهو الاتحاد ، وأما النوع الثانى فهو الاندماج الكامل والاختلاف بين النوعين هو أنه بينما أن الاتحاد يعنى ضم الجمعيات التعاونية لمزارع الالبان المتفرقة فى منطقة معينة لتأليف اتحاد من الجمعيات كأعضاء فى هذا الاتحاد فان الاندماج يعنى انضمام جميــع الجمعيات التعاونية فى منطقة معينة لتكوين وحدة كاملة •

أما الغرض من وراء فكرة الاندماج فهو تأمين الاقتصاد فيما يتعلق بنفقات الانتاج والنقل وربما كان أفضل مثال من أمثلة الاندماج صناعة الالبان •

لقد كانت مزارع الالبان التعاونية قائمة حتى نهاية القــرن التاسع عشر غير أن هذه المزارع فشلت فى التعــاون مع بعضها البعض ، ولقد بدأت عملية تنظيم هذه الصناعة التى أسـفرت

عن انشاء اتحاد مزارع الالبان فى عام ١٩٣٢ بانشاء جمعيات فى مزارع الالبان المحلية التى لم يكن لها وجود حتى ذلك الوقت، وبعدئذ جاء دور توحيد هذه الجمعيات فى اتحادات فأصبحت الجمعيات فى مقاطعة أو مقاطعتين متحدة ومندمجة فى وحدة واحدة ، وهذا معناه أنه فى الوقت الذى كانت توجد فيه مزارع للالبان متعددة فى اقليم واحد أصبح يوجد اتحاد واحد لتجارة الالبان فى المنطقة . وقد تألف حتى الآن ١٦ اتحادا للالبان و١٢ اتحادا مندمجا .

ويعتبر اتحاد « ميولكسنترالين » المندمج أكبر اتحاد لمزارع الالبان فى السويد . وكان هذا الاتحاد فى الاصل عبارة عن ٣٦ مزرعة للالبان فى جميع أنحاء البلاد ؛ وبعد الاندماج أغلق حوالى ٣٢٠ منها وتركز العمل فى بقيتها وتربو قيمة مبيعات اتحاد ميولسكنترالين على ٣٩٠ مليون كرونه .

وثمة مثال آخر على الاندماج وهو فى مجال انتاج اللحوم . فقد قسمت السويد الى ٢٥ منطقة منفصلة . لكل منها جمعية تعاونية لتسويق اللحوم . وتجمع اللحوم فى عربات خاصة بالجمعية التعاونية وتنقلها فى طرق معينة فى جميع اتحاد البلاد الى المجازر الصحية المجهزة بأحدث المعدات . وبعض هذه المجازر يسع حوالى ١٣ ألف رأس من الماشية و ١٠٠ ألف رأس

من الخنازير كل عام • وعلى رأس الجمعيات التعاونية الاقليمية الخمس والعشرين اتحاد تسويق اللحوم السويدى •

تطور الاعمال الجماعية

تتطور الزراعة فى السويد كما أوضحنا من قبل وتنمو الافكار الجديدةوالبحث عن وسائل جديدة وألوانجديدة للتنظيم لاغرابة فى أن تصبح نظرية الزراعة الجماعية موضوعا للبحث فى الدوائر الزراعية السويدية وفى أن يؤدى هذا الاهتمام أحياناالىمحاولات عملية لاقامة مزارع جماعية •

وفى خلال العقد الثانى من القرن العشرين أنشئت جمعيات تعاونية زراعية جماعية ولكنها فشلت لأسباب مختلفة ، ولكن هذا لا يعنى اغفال فكرة المزارع الجماعية ، فعلى الرغم من أن المزارع السويدى كان يعارض بطبيعته فكرة العمل الجماعى ويقاومها فان منظمات المزارعين مضت فى نشر الفكرة ودراستها وهى مقتنعة بأن النظام الجماعى فى الزراعة يتيح فوائد كثيرة لاعضائه •

وحتى عام ١٩٤٢ كانت الدعايةالتى تقوم بها منظماتالمزارعين تعنى بالدعوة لادخال تنظيمات محلية لعمليات الشراء الجماعى

واستخدام الآلات الزراعية لمحاولة ضمان استخدام رأس المال الزراعى استخداما اقتصاديا .

ولم يكن رد فعل الزارعين مشجعا حتى قيام الحرب ومابعدها وقد أسفر ذلك عن نقص كبير فى الآلات الزراعية وأجبر عددا أكبر من المزارعين على تغيير موقفهم واتباع مبدأ التنظيم الجماعى لشراء واستخدام الآلات الزراعية .

ومنذ عام ١٩٤٤ بدأت تدرس فكرة المزارع الجماعية باهتمام أكثر وقد وضعت الخطط من أجل تطبيق هذا التنظيم على نطاق أوسع فى الزراعة بالسويد وتم تنفيذ هذه الخطط على الاقل فى ثلاث مناسبات وكانت التجربة الاولى هى قيام عائلتين بالعمل فى مزرعة واحدة . وكان الغرض من ذلك محاولة زيادة حجم ممتلكات المزارع فى السويد بتشجيع شخصين متزوجين على الحصول على مزرعة والعمل معا ومساعدة الدولة لهما ماديا . ولا نستطيع الآن أن نقدر مدى نجاح هذه التجربة .

أما المناسبة الثانية التى طبق فيها مبدأ المزارع الجماعية فبدأت فى عام ١٩٤٤ فى بيارمى وهى تبعد حوالى ١٠ كيلومترات عن أوسترسوند شمالى السويد .

والواقع أن فكرة امتلاك الابقار فى الجمعية التعاونية بدأت فى العقد الثالث ولكنها لم تبدأ نشاطها الا فى جمعية بيارمى .

وقد أنشأ هذه الجمعية عشرة مزارعين من بين ثلاثين مزارعا فى قرية بيارمى • وكان المزارعون يمتلكون حوالى ٢٢٥ فـدانا من الاراضى الصالحة للزراعة وحوالى ٥٠٠ فدان من مـــزارع الاخشاب •

ولم يكن المزارعون مركزين نشـاطهم اذ أنهم كانوا ينتسون الى المزارع الاخرى المحيطة بالقرية ـ جدير بالذكر أن الطرق الصالحة فى المزارع المحيطة بقرية بيارمى تسهل المواصلات •

والحقيقة أنه عند اقامة جمعية بيارمى التعاونية كانت حـالة المزارعين مناسبة لتطبيق هذا النظام ولذلك أصبح مبدأ الاحتفاظ بالابقار فى حظائر تعاونية عامة أكثر قبولا لأعضاء الجمعية • وقد بنيت حظيرة مركزية للابقار تسع ٨٠ بقرة وثورين باستخـدام رأس المال الذى ساهم به الاعضاء والقروض والمنح المقدمة مـن الحكومة والاتحاد التعاونى •

وتبلغ قيمة السهم فى الجمعية التعاونية ٢٠٠ كرونه ويجب على كل عضو أن يوافق على أن يأخذ على الاقل سهما واحـدا وان كان العضو يملك أرضا أو يقوم بزراعة فعليه أن يمتـلك سهما عن كل هكتار أو كل جزء من الهكتار • ولايدفع الاعضاء عادة نصيبهم نقدا بل انهم يقدمونه على شكل ماشية للجمعيـة بسعر محدد عادل •

ويبلغ اجمالى رأس مال الجمعية تقريبا ٢٧ ألف كرونة وتبلغ منح الحكومة لها ٥٠ ألف كرونه ، كما يقدم لها الاتحادالتعاونى ٥٠ ألف كرونه .

وتبلغ قيمة القروض الاجمالية ١١٧ ألف كرونه وتساهم الدولة فى هذه القروض بمبلغ ٢٢ ألف ،كرونه بينما يساهم الاتحاد التعاونى بالمبلغ الباقى وقدره ٥٥ ألف كرونه .

وتبلغ أصول حظيرة البقر الآن ١٧٦ ألف كرونه والاصول الرئيسية هى قيمة حظيرة البقر وهى تعادل ٩١ ألف كرونه ، وتبلغ قيمة الادوات الثابتة ١٠ آلاف كرونة وقيمة المواشى ٥٠ ألف كرونه وتبلغ خصومها ١٤١ ألف كرونه .

وتخضع ادارة جمعية بيارمى لاشراف لجنة ادارية وقد تتألف هذه اللجنة من ثلاثة أو خمسة أعضاء ينتخبون فى اجتماع عام لمدة عامين .

تحديد فائض الجمعية كالآتى :

١ ــ تخصيص مبلغ احتياطى قدره ١٥ فى المائة

٢ ــ فائدة على رأس مال الاسهم لا يزيد معدلها عن خمسة ن المائة .

٣ ــ يوزع الباقى كحصص على الاعضاء أويمكن تخصيصه

لاغراض أخرى كما يتقرر فى الاجتماع العام ـ يتسلم كل عضو حصة تتناسب مع مقدار الانتاج الذى سلمه للجمعية .

سبق أن ذكرنا أن المبدأ الكامن وراء فكرة حفظ الابقار التعاونية هو تسليم المزارع العضو الماشية للجمعية لحفظها فى الحظيرة المركزية عندئذ يتوقف عمل المزارع فى تزويد الالبان ويركز جهوده بدلا من ذلك فى تزويد جمعيته بالعلف وتحصل معامل الالبان التعاونية والخاصة على احتياجاتها من اللبن من حظيرة الابقار ولتطبيق هذا المبدأ نصت الجمعية فى قواعدها على أنه يجب على المزارع العضو أن يقدم لها على الاقل ٧٥ فى المائة من انتاج العلف . وعادة ما يقدم العلف الى الحظيرة المركزية حيث يوزن أولا ثم يدون فى قائمة العلف حتى تعطى قيمته للمزارع على شكل وحدات .

وترى النظرية الاصلية لجمعية حفظ الابقار أن العمل الفعلى فيما يتعلق بحظيرة الابقار الرئيسية لابد أن يتم على أيدى العمال المأجورين . وقد اتبعت جمعية بيارمى هذا المبدأ وهى تستخدم الآن عاملين ورئيسا لهما .

وعند تقدير مدى النجاح الذى تحقق فى بيارمى يتضح لنا ـ للاسف ـ أن التجربة لم تلق ما كان متوقعا لها من نجاح فى بادىء الامر ، على الرغم من أنها تظهر الآن نتائج أحسن .

ان المبلغ الذى يحصل عليه الاعضاء مقابل العلف غير مشجع لذلك قدم الكثير من الاعضاء استقالتهم ولكن ليس معنى هذا التخلى عن فكرة المحافظة على الأبقار التعاونية • ولابد من أن تتوقع لها بعض الاخطاء لأنها أول فكرة من نوعها توضع فى حيز لتطبيق • وعلى الرغم من ذلك لابد من الاهتمام بالجمعية التعاونية لأنها أتاحت لنا ثروة هائلة من الخبرة المفيدة التى يمكن أن نستخلص منها النتائج التالية :

عند انشاء جمعية تعاونية لحفظ الابقار يجب على الاعضاء أن يفطنوا الى الواجبات الفعلية والادبية التى تفرضها عليهم عضويتهم ويجب أن يكون من الواضح أنه لو عمل أحد الاعضاء أثناء تقلب الاسعار على الاستفادة من ارتفاع الاسعار ببيع العلف الى مصادر أخرى غير الجمعية فينبغى أن تدفع جمعيته الثمن المرتفع علاوة على أجور النقل حتى تضمن وصول العلف بانتظام • ان هذه الاعباء التى تتحملها الجمعية ستظهر على شكل نفقات اضافية تدفعها الجمعية وسيترتب على ذلك انخفاض أسعار العلف وانكماش الفائض والحصص فى الارباح • ويجب أن نذكر فى هذا المجال أن العضو الذى لا يظهر الولاء لجمعيته لا يعتبر عضوا فاسدا فحسب بل انه يعتبر تهديدا لرفاهية جمعيته ولمصالح الاعضاء زملائه •

أما النقطة الحيوية الأخرى المتعلقة بالجمعيات التعاونية التى تقوم بتربية الابقار فهى أن كل عضو ينبغى أن يحاط علما بالوضع الاقتصادى لجمعيته • ولا ينبغى أن تكون الاجتماعات قليلة للغاية اذ يجب ألا يقل انعقادها عن مرة كل ثلاثة شهور • وينبغى أن يكون الاجتماع العام هو الوسيلة التى تقدم عن طريقها لجنة لتنظيم المعلومات التفصيلية للاعضاء والتى تناقش فيه شئون الجمعية بطريقة سليمة •

واذا كانت حظيرة البقر كبيرة بدرجة معقولة فان العمل يجب توفيره كما يجب أن يتعهد به مشرف قادر • وينبغى أن تكون الأجور وظروف العمل لهؤلاء العمال سخية على قدر الامكان • وتعتبر حظائر البقر الضخمة التى بها فصائل من سلالة جيدة ذات قيمة بالغة بحيث تتلاشى قيمتها اذا ما وضعت فى أيد غير ماهرة، ان مشكلة الراعى ينبغى أيضا أن تلقى اهتماما قبل أن تبدأ الجمعية نشاطها • ان التنظيمات غير الكافية أو المؤقتة سوف تؤدى فقط الى خلق صعوبات اقتصادية فى المستقبل •

ان الهدف الحقيقى لجمعيات الحظائر التعاونية ينبغى أن يكون ضمان سعر للعلف يمكن أن ينافس سعر السوق الحالى ولكنه يسمح فى نفس الوقت باكتساب رواتب غير مباشرة يكتسبها الزراع وزوجاتهم من هذا النوع من التنظيم التعاونى • ومن الصعب أن نبين الى أى حد تعتبر تجربة « بيسارمى » مشروعا

اقتصاديا لأنه ليس من الممكن اظهار الصورة الاقتصادية العامة عن طريق الاحصائيات • كما أن سعر الوحدة من العلف وهو ٥ر٩ أور لا يمكن اعتباره سعرا مرضيا • وسوف يبدو هذا السعر غ يرملائم اذا ماحسبت تكلفة العمل الداخلة فى انتاج العلف طبقا لنظام الأجور المبين فى الاتفاقية الجماعية التى تتضمن مثل هذا العمل بدلا من احتسابها على أساس الكمية التى على أساسها يكون تعاون المزارع الصغير بواسطة زوجته وفى بعض الأحيان بواسطة عائلته والتى يعتقد أنها مساوية للعلف (وهذا القول صحيح أيضا حينما يتملك المزارع الصغير حظائره بنفسه) ولا يعتبر السعر الذى يتسلمه للعلف الميزة الوحيدة الممكنة لأعضاء الجمعية التعاونية التى تقوم بتربية الابقار • فهناك أيضا قيمة الجمعية التعاونية لزوجة المزارع التى تجد أعمالها — نظرا لأن زوجها عضو فى مثل هذه الجمعية — قد انخفضت بدرجة كبيرة وبالنسبة للمزارع الذى تترك له الحرية فى أن يترك مزرعته لكى تنمو فيها الحشائش خلال الشتاء وأن يتولى عملا اكثر ربحا وهو المتعلق بقطع الأشجار وانتاج الخشب• وهناك أيضا المدخرات التى يقوم بها كل مزارع بعدم ارغامه على المحافظة على الحظائر الصغيرة والمباني الأخرى • واذا أخذنا هذه الامتيازات فى اعتبارنا نجد أن صورة « يارمى » تبدو أكثر لمعانا واننا لنأمل أن يكون الوضع مشجعا حينما يستفاد من كافة

المزايا الممكنة للجمعيات التعاونية الخاصة بتربية الأبقار • وحينما يشعر بهذه المزايا الاعضاء • أما المحاولة الثالثة والاخيرة الخاصة بتنمية المزارع الجماعية فى السويد فهو المجهود الذى يبذل لادارة مزرعة جماعية بالقرب من مدينة لينكوبنج •

ان المشكلة الزراعية الرئيسية فى السويد هى وجود عدد ضخم من المزارع الصغيرة • ومن بين الـ ٣٧٨ر٠٠٠ مزرعة الموجودة فى السويد يوجد مالا يقل عن ٢٨٠ر٠٠٠ مزرعة تقل مساحة كل منها عن ٢٥ فدانا و ٩٥ر٠٠٠ مزرعة كل منها تقل عن ٥ أفدنة • واذاشرع فى زراعة مزرعة صغيرة كى تدر دخلا من مصدر آخر فانه لن تبرز أى مشكلة ، ولكن حيثما تزرع هذه المزرعة من أجل تحقيق مستوى معيشة ملائم للمزارع وزوجته وعائلته فان العائد كثيرا ما يكون غ يركاف بالنسبة لمقدار العمل المبذول • وفى مثل هذه الحالات تعتبر المزارع « مزارع غير ذات قيمة » • وقد استرعت «المزرعة الخاملة» اهتمام الحكومة السويدية • وقد أنشئت لجنة زراعية وذلك لايجاد حل للمشكلة ، والهدف منها دراسة الوضع وابداء التوصيات للحكومة • ولقد كان اهتمام اللجنة الزراعية والحكومية الرئيسى منصبا حول مشكلة « المزرعة الخاملة » بحيث لا يؤدى الى تغيير الشكل العام للمجتمع الزراعى السويدى بما يسبب خسارة للمزارع الصغير •

وكان من الواضح أن اعادة تنظيم الاشراف على المزارع على أساس زيادة حجم الوحدات الزراعية الموجودة قد يؤدى الى التقليل من عدد المزارعين بحيث يصبحون مجرد موظفين داخل طبقة من كبار اصحاب الأراضى . والذى كان يسعى اليه حقا هو ايجاد نظام لفلاحة المزارع الصغيرة الذى سوف يبقى على صغار طبقة المزارعين ويدعمها ولهذا فان اللجنة الزراعية التابعة للحكومة هى التى أوصت بانشاء المزارع التعاونية المنظمة على أساس الجمعيات التعاونية . وكان من المتفق عليه انه فى هذه المناطق التى أظهرت فيها الزراعة على نطاق واسع نتائج اقتصادية طبيعية كان من الممكن ايضا لصغار المزارعين الذين يملكون مزارع قريبة جدا من هذه المناطق ان يحصلوا على نتائج مماثلة وذلك بضم مزارعهم على هيئة جمعيات تعاونية . ومن الواضح أن الجمعيات الزراعية الجماعية التعاونية يجب أن يكون لها ثلاثة أهداف :

١ ـ أن تسمح للمزرعة الصغيرة بأن تستفيد من مزايا الآلات الحديثة والطرق الفنية للزراعة .

٢ ـ المحافظة على وضع المزارع الصغير كصاحب أرض .

٣ ـ منح فرصة للمزارع الصغير العادى كى يصبح مزارعا

وبرغم أن التجربة أظهرت أن المزارع التى تتراوح مساحتها بين ١٢٥ ، ٢٥٠ فدانا كانت الوحدات المثالية لتطبيق الوسائل

الفنية ، الحديثة للزراعة ، كان الشعور السائد هـو أن المزارع يمكن ان تضم الى بعضها فى عدة مناطق فى وحدات زراعيـة تتراوح مساحتها بين ٢٥ و٥٠ فدانا . وعلى أية حال لم يحدد أى حجم معين لوحدة المزرعةالجماعية مع معرفة أن الحجم الأمثـل لهذه المزارع سوف يختلف بدرجة كبيرة من منطقة الى أخرى . وقد وافقت الحكومة السويدية على توصيات اللجنة الزراعية. وفى عام ١٩٤٨ صدق البرلمان على قانون يهـدف الى حمايـة وتشجيع الجمعيات الزراعية الجماعية التعاونية . ان تقرير اللجنة الزراعية واصدار القانون الجديد أثارا اهتماما بالغـا بموضوع المزارع الجماعية ، وتتيجة ذلك أن تجربة جديدة قـد أدخلت بالقرب من مدينة لينكوبنج. وقد أخذت التجربة شكل جمعية زراعية تعاونية مسجلة «طبقا لقانون ١٩٤٨ ومنظمة على قواعد حديثة. وتكون الجمعية من خمسة أعضاء من العمال الزراعيين الذين يقومون بفلاحة مزرعة تبلغ مساحتهـا ٢٢٠ فدانا يقوم باستئجارها مدينة لينكوبخ . وقد أثار المشروع الجديد اهتماما وتفكيرا بالغين . وقد بذل كل مجهود لاكتشاف الاخطاء والشروط التى أدت الى فشل المحاولات السابقة للمزارع الجماعية بالرغم من أن المشروعات الأولى كانت قليلة لدرجة أن المعونة التى يتم الحصول عليها من هذه الناحية كانت محدودة جدا .

وقد أوضحت اللجنة الزراعية ــ المشار اليها آنفـا ــ فى

تقريرها أن فشل المحاولات السابقة التى بذلت لانشـاء مزارع جماعية كانت تعود بصفة رئيسية الى الظروف الخارجية غـير الملائمة • وقد أنشئت هذه المزارع بين أعـوام ١٩١٨ ، ١٩٢٢ حينما كانت أسعار المنتجات الزراعية مرتفعة نسبيا • وحينمـا ظهر التدهور فى أسعار المنتجات الزراعية بعد منتصف القـرن التاسع عشر انهارت كافة الجمعيات التعاونية بسبب القيـود القاسية • واليوم مع ضمان الدولة لأسعار المنتجات الزراعية نجد أن الظروف أكثر ملاءمة ولكن نجاح أو فشل أية جمعية زراعية جماعية تعاونية لا يعتمد كلية على الظروف الخارجية حيث تعتبر خاصية ومقدرة اعضاء الجمعية عوامل مهمة ايضا • ان العامـل الزراعى يعرف كيف يشرف على مزرعتـه وهو مستعد لبـذل التضحيات لكى يحافظ على مركزه كمزارع ومثل هذه السياسة يصعب تنفيذها للمزرعة حينما يشترك اكثر من شخص واحد • وليس من قبيل المبالغة ان نذكر ان نجاح او فشل الجمعيـات الزراعية التعاونية مع وجود الظروف الخارجية الحالية يتوقف كلية على المعرفة بالوسائل الفنية المستخدمة فى الزراعـة ومدى الشعور بالمسئولية ونزاهة اعضائهـا • ان القانـون الخاص بالجمعيات التعاونية الزراعية الجماعية مشكل بطريقة تسـمح بانشاء جمعيات من صغار المزارعين الذين نقلوا مزارعهـم الى جمعياتهم والتى يعتبر اعضاؤها عمالا زراعيين لا يمتلكون اية

اراض ولكنهم يرغبون بعد موافقــة حكومتهم فى استئجــار او شراء مزرعة وذلك بغرض استمرار فلاحتها .

وفيما يلى جوهر المواد القانونية المتعلقة بالجمعيات التعاونية الزراعية الجماعية :

١ ـ أن العضوية ستتكون مما لا يقل عن خمسة اشخاص يكونون جميعا على دراية ومعرفة وخبرة بالفلاحة .

٢ ـ يلتزم كافة الاعضاء بأن يسهموا بأعمالهم ولا يسمح لهم بنقل التزامهم الى أى موظف مأجور .

٣ ـ الأعضاء ملزمون بوضع مجموعة من القواعد لجمعيتهم مع رسم خطة للنشاط الاقتصادى .

٤ ـ ينتخب الأعضاء لجنة للتنظيم ومراجعى حسابات .

٥ ـ يضع الاعضاء جمعيتهم تحت اشراف عام معين .

أى أن تخضع الخطة الاقتصادية مع أسماء المراجعين المنتخبين وذلك لكى يتم عليها تصديق مجلس الزراعة السويدى (وبخلاف هذا يعمل مجلس الزراعة السويدى بسلطة استشارية) .

٦ ـ المالية : توضع قروض الدولة والميــزات الاقتصــادية الأخرى التى تحصل عليها الجمعيات التعاونية الزراعية وكــذا

قروض الدولة المشابهة الكفيلة بمساعدة المزارعين ـ توضع بحيث تتمكن الجمعيات التعاونية الزراعية من الحصول عليها •

وان تفصيلات القواعد التى تحدد الجمعيات الزراعية التعاونية فى لينكوبنج كما يلى :

أ) رأس المال : كل عضو ينبغى أن يساهم فى رأس المال الذى يتم تحديده فى الاجتماع العام • وينبغى أن تكون المساهمة نقدا ولكن أى عضو لا يمكنه أن يساهم بهذا المبلغ يمكنه ان يدفعه عينا وذلك بموافقته على تخفيض أجره بنسبة ٥ ٪ حتى يدفع نصيبه كاملا • ان كافة انصبة رأس المال يمكن تحويلها وأى عضو ينسحب من عضوية الجمعية يحرم من نصيبه فى رأس المال مالم يتوفر شخص آخر يحل محله •

ب) ان أى عضو يتجاهل القيام بالتزاماته قبل الجمعية يجب أن يفصل •

ج) يكون من اختصاص لجنة التنظيم حق اتخاذ أى قرار متعلق بالجمعية •

د) ان مركز أعضاء الجمعية بالنسبة لظروف العمل القائمة تكون هى نفسها بالنسبة للموظفين •

هـ) يختار الموظفون المسئولون من بين الأعضاء او يمكن

تعيينهم بصفة خاصة . ويلتزم الأعضاء بأتباع تعليمات هؤلاء المسئولين .

و) تدفع الأجور طبقا للاتفاقيات الجماعية الحالية الخاصة بالزراعة (فيما عدا ٥ ٪ أو ١٠ ٪ اذا ما تقرر ذلك فى الاجتماع العام وتدفع من نصيب رأس المال فى الحالات التى لا يساهم فيها العضو مساهمة كاملة) .

ز) الفائض : بعد أن تدفع الأجور وبعد خصم الاستهلاكات وتخصيص اعتمادات ضرورية يتقرر فى الاجتماع العام الفائض . وهذا الفائض يمكن أن يقسم بين الأعضاء بناء على ساعات العمل التى يقوم بها كل عامل ويمكن أن تخفض بعض الاعتمادات لأغراض أخرى تتضمن دفع المكافآت للمسئولين والموظفين .

ح) الرصيد الاحتياطى : يجب أن تبلغ الاعتمادات الاضافية على الاقل ٢ فى المائة من الفائض الكلى حتى تبلغ الانصبة ورأس المال معا حدا أدنى يبلغ ٥٠ ٪ من أرصدة الجمعية المتداولة .

ط) الأرصدة الأخرى : ستكون لجنة التنظيم لها السلطة أيضا فى انشاء صندوق لشراء الأراضى وآخر لشراء الآلات وثالث للطوارىء .

العلاقات القائمة بين المستهلكين والمزارعين

ان تاريخ العلاقات القائمة بين الحركة التعاونية للمستهلكين والحركة التعاونية للمزارعين فى السويد فى الاعوام العشرين السابقة لا تمثل صورة صادقة مفهومة . وقد فشلت المفاوضات الدائرة بين المؤسستين فى أن تصل الى نتائج مثمرة حتى بدا أن عقد الاتفاقية فى عام ١٩٣٦ يعرض مظهرا للتعاون المرسوم بحكمة. ولسوء الحظ فان التحسن الموعود به فى العلاقات القائمة بين المزارعين والمستهلكين والذى أشير اليه بتوقيع اتفاقية عام ١٩٣٦ لم يظهر بصورة ملموسة على الاطلاق . وبالرغم من أن الاتفاقية بدت على الورق أنها شيء ضرورى لحل الخلافات الموجودة بين الحركتين فانها لم تنفذ من الناحية العملية على الاطلاق بينما أن اللجنة الخاصة التى كانت مشكلة لازالة الخلافات لم تتمكن على الاطلاق من القيام بهذه المهمة . ان حركة المستهلكين ــ طبقا لهذه الاتفاقية ــ عليها أن تعيد كافة محال الجزارة ومحال الألبان التابعة لها الى المزارعين وعلى المزارعين بدورهم أن يبيعوا محال البيع بالقطاعى الى جمعيات المستهلكين، ان الحركة ــ فى محافظتها على شروط الاتفاقية ــ تخلت عن بعض محال الجزارة ومحال منتجات الالبان لصالح المزارعين ولكن المزارعين لم يحافظوا على وعودهم بنقل محالهم الى المستهلكين . وفى الحقيقة ان الذى

حدث هو العكس ، حيث سار المزارعون قدما فى طريقهم لفتح محال جديدة كانت تبيع سلعا مختلفة ، بينمـــا كان المزارعون راضين بأن يبيعوا اللحم واللبن فى بعض المحال التى بدأوا فيها يهتمون بالتجارة ، ومن حين الى آخر وجدت جمعيات المستهلكين أنه من الضرورى أن تنجح على المعاملة التى كانت تلقاهـــا مـــن المزارعين ولكن كانت جمعيات المزارعين وجمعيات المســـتهلكين ــ كقاعدة عامة قادرة على الاتفاق مع بعضها بشروط حسنة ،

وخلال السنوات التى أعقبت ذلك سار التقدم فى الحركـــة الزراعية قدما ولكن هذا النمو لسوء الحظ لم يكن مصحوبـــا بتقدم مماثل فى العلاقات ، وقد استمر الموقف فى انهيار حتـــى أعلن اتحاد المزارعين القومى عام ١٩٤٢ عن نية انسحابه مـــن اتفاقية عام ١٩٣٦ ،

ان عام ١٩٤٢ يحدد بداية مظهر جديد فى العلاقات القائمـــة بين حركة المستهلكين وحركة المزارعين وقد نشأ هذا الوضع حينما استمر انسحاب اتحاد المزارعين القومى من اتفاقية عام ١٩٣٦ بعض الوقت وحينما تسلم الاتحاد التعاونى خطابا من اتحادات جمعيات المزارعين بالسويد (والاتحاد التعاونى للحركة التعاونية الزراعية الذى أشير اليه سابقا) يأسفون فيه على العلاقات الحالية القائمة بين الحركتين ، وقد أظهر خطـــاب الاتحـــاد أنه سابقة لبـــدء

مفاوضات جديدة يشرف عليها الاتحـــاد الزراعى والاتـحاد التعاونى •

وقد وجد الاتحاد التعاونى أنه من الأسهل اجراء المفاوضات مع الاتحاد عن اجرائها سابقا مع اتحاد المزارعين القومى وقد بدا أن نجاح مجهوداتهم كان مؤكدا • وقد استمرت المفاوضات لمدة ثلاثة أعوام وفى يوليه من عام ١٩٤٥ وقعت الحركتان اتفاقيـــة جديــــدة •

ان الاتفاقية الجديدة من ناحية المبدأ تشبه الى حد كبـــير الاتفاقية القديمة والخلاف الرئيسى هو أنه فى الاتفاقية الجديدة هناك نص على التعامل بصفة استقلالية مع كل ميدان من الانتاج الزراعى بناء على اتفاقيات خاصة تقرر تفصيلات يقوم بتنفيذها من جانب جمعية المزارعين والجانب الآخر حركة المستهلكين •

أما بالنسبة للطريقة التى نفذت بها اتفاقية عام ١٩٤٥ بطريقة عملية فان القصة مشابهة لاتفاقية عام ١٩٣٦ • وطبقا لاتفاقيـــة عام ١٩٤٥ يلزم توافر أغلبية الثلثين لأعضاء الجمعيات التابعـــة للاتحاد الزراعى والاتحاد التعاونى وذلك قبل أن يكون للاتفاقية أى تأثير ونظرا لأن هذه الأغلبية لم يمكن الحصول عليها من كلا الطرفين فقد ظلت الاتفاقية لاتجدمجالا للتطبيق العملى •

ان اتفاقية عام ١٩٤٥ لا ينظر اليها باعتبارها اتفاقية فاشـــلة لأن الشعور السائد انها لا تقدم الأسس الخاصة بكيفية التعاون

بين الحركتين ولكنها تعمل كتحذير للحركتين وهو أنهما اذا فشلا في العمل سويا فمن المحتمل أن تؤدى النتيجة الى صراع مكشوف يمكن أن يؤدى الى تحطيم مصالح الطرفين • وفي الوقت الحالى تتميز الحركة الزراعية عن حركة المستهلكين لأن القانون يمنع الأخيرة من تملك الأرض والملكية الزراعية • ولكن اذا عدل هذا القانون كما هو متوقع لازالة هذا الخلل فان حركة المستهلكين سوف يكون تحت قبضتها سلاح مساومة جديد •

ان الطبيعة المتحفظة للمزارعين والبطء النسبى فى الحركة الزراعية قبل عام ١٩٣٢ أديا بحركة المزارعين والمستهلكين الى أن تقوم بعملها كوحدات مستقلة ويبدو أنها سوف تستمر كوحدات منفصلة فى المستقبل بالرغم من أن اجماع الرأى العام التعاونى فى السويد يبدو أنه يمكن ان يتلخص فى أنه لو أمكن تجنب حدوث صراع مكشوف ، فان السنوات العشرة القادمة سوف تحكم على الحركتين اذا لم يكن بالاتصال المباشر فعلى الأقل بالتعاون الوثيق بينها •

وبينما تترقب جمعيات المستهلكين تحقيق التعاون بين الحركتين فان جمعيات المستهلكين ينبغى أن تحصل على امدادات من انتاج اللبن ، وهذا تحققه جمعيات المستهلكين عن طريق عقد اتفاقيات محلية مع المزارعين وبالرغم من أنها تضمن شروطا مرضية بالنسبة للحم واللبن الا أننا فى معظم احوال وبفضل الاسعار

التى تحددها الدولة نجد أن الموقف كثيرا ما يؤدى الى احتكاك مكشوف •

حـــركة الاســكان

بدأت حركة الاسكان التعاونى فى السويد خلال عام ١٨٨٨ نتيجة للعجز الشديد فى المساكن وتكاليف الايجار العالية التى كانت موجودة فى ذلك الوقت • ان المؤسسات السابقة اتخذت طابع « هيئات الاسكان » التى وجدت فى الوقت الذى اندلعت فيه الحرب العالمية الأولى ــ فى معظم المدن الكبيرة وكانت كل هيئة اسكان مكونة كوحدة مستقلة منفصلة تماما ومنعزلة عن جميع الهيئات الأخرى • وقد سببت هذه الحقيقة ــ بالاضافة الى الوضع المالى الضعيف لهذه الهيئات ــ الى ان تواجه هــذه الهيئــات مصــاعب عظيمة يعنى أن الاعضاء الذين يســاهمون بمواردهم الضئيلة حتى يمكنهم انشاء هذه الهيئات كانوا فى خطر دائم من فقدان مدخراتهم •

وكان الهدف من هيئات الاسكان هذه مزدوجا وهو أولا ضمان أجور منخفضة ودرجة أكبر من ضمان التمليك لأعضائها وكانت طريقتهم هى شراء المساكن الخالية وتأجيرها ثانية كشقق للأعضاء •

ومن المهم أن نذكر ـ فيما يتعلق بهيئات الاسكان هـذه ـ أن جمعيات الاسكان ظلت تلعب دور المالك بينما انـكر على الأعضاء حق اكتساب ملكية الشقق وقد أدى هذا النقص العام فى الادارة والافتقار الى تنظيم سليم الى اختفاء مظهر الرفاهية الاجتماعية لأعمال جمعيات الاسكان تاركة الجمعيـة كمشروع تجارى آخر . أما بالنسبة للتطور الأخير لجمعيات الاسـكان التعاونية فى السويد فقد كان نجاح هذا النـوع من النشاط التعاونى حتى نشوب الحرب العالمية الأولى محـدودا للغاية . وكانت الخطوة الحقيقية الأولى صوب تنمية حركة الاسـكان التعاونى عام ١٩١٦ وذلك بانشاء جمعيات الاسكان التعاونية فى استوكهلم والحقيقة ان حركة الاسكان التعاونية الحديثة بدأت عملها الجدى بمجرد انشائها .

أما فتور نشاط البناء الذى اعقب حرب عام ١٩١٤ ـ ١٩١٨ فقد أدى الى عجز خطير فى ايجاد المساكن وارتفاع شـديد فى الأجـور .

وقد ازداد انشاء المساكن التعاونية بقصد وقف هذا التدهور فى حركة الاسكان . وقد قامت جمعية الاسكان فى استوكهلم ـ منذ بدايتها ـ بانشاء مساكنها الخاصة . وقد انشئت حـول الفضاء المكشوف والحدائق وهو مظهر كان ينظر اليـه باعتباره نوعا من الكماليات التى لا يتمكن سوى الاغنياء الانغماس فيه.

ومن الناحية العملية فقد كانت جميع الشقق التى قامت بانشائها جمعية استوكهلم على نسق الشقق ذات الغرفة او الغرفتين وبها مطبخ ذو تصميم متقن ولكنها واسعة وبها تهوية جيدة . وبعكس جمعيات الاسكان التعاونية التي كان عليها أن تبيع شققها للاعضاء كانت جمعية استوكهلم تقوم بتأجير شققها لأعضائها وكانت كافة عمليات جمعية استوكهلم تستلزم تصديق المجلس البلدى فى استوكهلم الذى كان يمارس اشرافه عن طريق لجنة المقاطعة الفعلية التى كان العضو فيها عضوا دائما فى مجلس ادارة جمعية استوكهلم .

وقد أصبحت جمعية الاسكان التعاونية باستوكهلم بفضل حسن الادارة وجهازها المركزى وبرنامج الانشاء العملى أصبحت واحدة من الهيئات الرئيسية الحقيقية المالكة فى استوكهلم . وتقدر ممتلكاتها التى تتكون من ٢ر٩٨٥ شقة ـ تقدر قيمتها الاجمالية بـ ٦١ مليون كرونة . وبهذه الجمعية ـ اليوم ـ التى بدأت بـ ٢١٦ عضوا عام ١٩١٦ بها أعضاء يبلغون حوالى ٤٠ر١٥٧ . ان هذه العضوية مكنت الجمعية من القيام بمهمة انشاء شقق جديدة . ان فشل هيئات الاسكان فى توسيع نشاطها بسبب قلة التنظيم وتوقفها وارتباط جمعية استوكهلم التعاونية بالعاصمة جعل من الواضح انه ينبغى تحقيق تقارب جديد اذا ما كانت هناك رغبة فى أن تحقق جمعيات الاسكان التعاونية هدفها

الاجتماعى • وقد اتخذ هذا التقارب الجديد شكل ما يسمى باتحاد المستأجرين • وفى أثناء الحرب العالمية الاولى انضم عدد من مؤجرى الشقق فى استوكهلم ـ احتجاجا على الأجور المتزايدة لكى يكونوا اتحادا للمستأجرين • وقد انشئت مثل هذه الاتحادات فى مدن اخرى عديدة بالسويد • وكان هدف اتحاد المستأجرين هو حماية مصالح المستأجر ومحاولة منع أصحاب الأراضى من استغلال العجز فى المساكن وذلك بتحديد الأجور الباهظة • وقد نجحت فكرة اتحادات المستأجرين ولكن سرعان ما تكشف أن أضمن طريقة للمستأجرين لتحقيق تحسينات دائمة لظروفهم هو أن يدخلوا ميدان البناء لحسابهم الخاص بحيث يقومون بانشاء مساكنهم الخاصة والاشراف عليها •

وكان السائد ـ أنه بهذه الطريقة يمكن تحديد الارباح الناتجة عن البناء والبيع وتأجير المساكن • وكانت النتيجة هى أن اتحاد المستأجرين فى استوكهلم قرر تبنى شكل جديد من مؤسسات الاسكان التعاونية والذى كان يعرف بجمعيات المستأجرين الخاصة بالادخار والبناء ، وكان الفرق بين هذه الجمعيات واتحاد المستأجرين يهدف الى حماية مصالح أعضائه باعتبارهم مستأجرين كانت جمعية الادخار والبناء تهدف الى انشاء المساكن وتوفير مواد البناء • وبالرغم من أن جمعية الادخار والبناء أنشئت فى عام ١٩٢٣ فان ما يقرب من ١٥٫٥٠٠ من سكان العاصمة أمكنهم حل مشاكلهم السكنية عن

طريق هذه المؤسسة . وتتكون عضوية هذه الجمعية من ٦٠ ٪ من العمال الصناعيين وبعض العمال الآخرين و٤٠ ٪ من العمال ذوى الاردية السوداء ، مثل جمعية الادخار والبنـــاء التى لا تعتبر شركة مساهمة والتى لا تمولها مؤسسات مالية قوية والتى لا ترغب البنوك ومؤسسات الائتمان الحالية أو تتمكن من تقديم المعـــونات المادية التى تحتاجها . وقد بدأت جمعيات الادخار والبناء ـ لمواجهة هذه الصعوبة وطبقا للمبدأ التعاونى الذى تطبقه جمعيات الادخـــار والبناء ـ بدأت فى تجميع المدخرات من أعضائها وذلك بقصـــد استخدامها لتقديم قروض البناء التى كان يمكنهم توفيرها للمساكن التى يقترحون انشاءها .

ولتسهيل هذا الفرع من النشاط أدمج الاتحاد القومى لجمعيات الادخار والبنـــاء فى عام ١٩٣٣ فى تنظيمه بنك الادخـــار وذلك باستخدام جمعيات الادخار والبناء المحلية بهيئات فرعية . وفى نهاية عام ١٩٥٥ بلغت الودائع الموضوعة فى هذا البنك حوالى ٢٥ مليون كرونة وقد قامت الهيئة القومية باقراض المال لهيئاتها المندمجة لهدف واحد وهو انشاء مساكن تعاونية . ان مصادر رأس مال جمعيـــات الادخار والبناء كانت لا تسد احتياجات جمعيات البناء بأى حال من الاحوال ، ولكن بالرغـــم من أن القروض الممنوحة من البنـــوك ومؤسسات الائتمان كانت لا تزال تشكل المصدر الرئيسى للائتمان

كان مقدار المالَ الذى يمكن لجمعية الادخار والبناء أن تقدّمه لحسابها وهذا يعنى أن كافة الهيئات ممثلة داخل نطاق عضوية الجمعيـة • وقد بدأت جمعيات الادخار والبناء ـ مقتفية أثر جمعية استوكهلم ـ عملها فى مختلف المدن الاخرى ، وفى عام ١٩٢٤ اشتركت هـذه الجمعيات فى تكوين المؤسسة القومية لجمعيات الادخار والانشـاء (الاتحاد المركزى لجمعيات الادخار والبناء) •

وفى خلالَ الحرب العالمية الثانية أنشئت جمعيات اسكان تعاونيـة أخرى ولكن ظلت حركة الادخار والبناء حتى الآن أكبر مؤسسة اسكان من هذا النوع فى السويد • وقد قامت بعملها عام ١٩٤٠ فى المدن • وفى الاعوام القليلة الماضية كانت حركة الادخار والبنـاء تعتبر مسئولة عن ٢٣ ٠/٠ من النشاط السكنى الاجمالى فى امسويد وكان من المتوقع أنْ تزداد هذه النسبة بدرجة كبيرة فى المستقبل • ويشير الاسم الذى أطلقَ على جمعية المستأجرين للادخار والبناء الى المبدأين الرئيسيين الذين يندرج تحتهما نشاط مؤسسة الادخـار والبناء • وقد كان شعارها هو الادخار أولا ثم البناء وقد عجل هـذا الشعار بتنفيذ العمل الذى تقوم بهحركة الاسكان التعاونية ، انَ البناء يحتاج الى أموالَ ضخمة ينبغى الحصولَ عليها بفائدة معقولة • ومثلَ رأس المالَ هذا ليس من المتيسر الحصولَ عليه لهيئة يعنى أن جانبا

من رأس المال المطلوب لتغطية تكاليف برنامج البناء سوف يتحصل عليه بمعدل فائدة منخفضة ٠

وبمجرد أن يتم انشاء مسكن ويصبح من الممكن الحصول من أجله على قروض البنك العادية ، فانه يمكن اعادة دفع قروض البناء القصيرة الاجل وذلك بسبب المخاطرة الكبيرة وبعد ذلك فانه يمكن الاستفادة مرة ثانية من هذه النسبة من قروض الانشاء الخاصة بجمعيات الادخار والبناء ٠ وذلك للمساهمة فى تمويل مشروع جديد للبناء ٠ وقد تمكنت حركة الادخار والبناء ـ باتباعها هذه الطريقة ـ من الاحتفاظ باشرافها المحكم على المساكن ٠ وأمكنها بذلك تجنب خسائر مادية ٠ ونتيجة لاتباع هذه السياسة المالية الحكيمة كان معدل الفائدة المدفوع لاعضائها أعلى من ذلك الممنوح للبنوك العادية ٠

ان حركة الادخار والبناء منشأة على ما يعرف بمبدأ « الجمعية الرئيسية » ٠ ويوجد ١٨٠ من هذه الجمعيات فى أنحاء السويد ويشترك فيها الاعضاء الذين يرغبون فى حل مشكلات الاسكان الخاصة بهم عن طريق جمعيات الاسكان التعاونية ٠ وقد بدأت كل واحدة من هذه الجمعيات فى انشاء مساكن جديدة وفى تجميع مدخرات الاعضاء والمساهمة فى الحصول على مواقع البناء كما قامت بصفة عامة بالاشراف على جميع التفصيلات الخاصة ببرامج البناء ٠

وحينما تم بناء المساكن ظلت « الجمعيات الرئيسية » قائمة باعتبارها ركائز للحركة التعاونية فى مختلف المناطق . ان مهمة « الجمعية الرئيسية » هى امساك الدفاتر وتنظيم الاشراف على بيع الشقق والمساهمة فى شراء الوقود والمواد المستخدمة فى البناء .

ويقوم المستأجرون فى جمعيات الادخار والبناء بشراء شققهم ويبدأون بوضع ودائع تتراوح نسبتها بين ٥ ٠/٠ و ١٠ ٠/٠ من تكاليف البناء . وبهذه الطريقة يمكنهم الحصول على شقة يمكن امتلاكها مدى الحياة بايجار مخفض نسبيا . ويعتبر المستأجرون فى كل مجموعة من الشقق أعضاء فيما يسمى بـ « الجمعية الفرعية » وفى كل مجموعة جديدة من الشقق توجد « جمعية فرعية » جديدة وفى بعض الاحيان تتكون الجمعية الفرعية من أكثر من مجموعة واحدة من الشقق . وتقوم كل واحدة من هذه الجمعيات بالاشراف على مساكنها الخاصة وادارتها كما أنها مشكلة .. كوحدة اقتصادية وقانونية منفصلة لديها لجنة للتنظيم الخاصة بها والمنتخبة بواسطة الاعضاء .

واذا ما نجحت جمعية ما فى تخفيض تكاليف الاشراف على حركة البناء وتمويلها فسينتج عن ذلك أن يستفيد كافة أعضاء هذه الجمعية الفرعية بتخفيض التكاليف السنوية . وسوف تخفض هذه التكاليف أيضا حيث يعاد دفع الرهن العقارى عن طريق استهلاك

الدين • واذا رغب المستأجر فى التخلص من شقته فانه يمكنه القيام بهذا بعد موافقة لجنة الاشراف التابعة • للجمعية الفرعيـــة ، التى ينبغى أن تتقصى عن شروط المبادلات وأن تتأكد من أنه لم ينتـج عنها أية منفعة شخصية • ان أغلى سعر يسمح للمستأجر عادة بدفعه لشقته هو قيمة المبلغ الاساسى الذى دفعه مضافا اليه قيمة الاستهلاكات التى قام بها خلال فترة تأجيره للشقة • وقد أشير من قبل الى جمعية الادخار والبناء • ان هدف الجمعية هو القيام بحملة دعائية فى أنحاء البلاد والمساهمة فى تكوين جمعيات ادخار وبناء جـــديدة وذلك بتقديم النصائح القانونية والتفصيلات المتعلقة بالمنظمة • ان المنظمة لديها مكتبها الخاص بالانشاءات المعمارية بالاضافة الى أقسام فنيـــة عديدة تقوم بمهمة ضخمة فى ميدان البناء حيث تساهم فى تقـــديم القروض والاشراف على أوجه النشاط الفنى والاقتصادى بينمـــــا تقوم أيضا بالتمليك والاشراف على عدد من مؤسسات الشراء الخاصة والمصانع المنتجة لمواد البناء •

ان جمعيات الادخار والبناء لا تساهم فى عمليات البناء • حيث يقوم بتنفيذها مقاولون تعطى لهم عقود على أساس عطاءات منـــاسبة تقدم لبرنامج بناء خاص وهذا يساعد على أن تظل التكاليف مخفضة الى الحد الادنى وأن يحتفظ بالمستوى المهنى الفنى فى درجة عالية • وتتضمن نواحى النشاط الاخرى لجمعيات الادخار والبناء انشـــاء

مجموعات خاصة من الشقق لعائلات كبيرة ذوى دخول بسيطة وانشاء المساكن الخاصة بعائلة واحدة • وفى حالة الشقق الخاصة تكون المشكلة هى مبدأ تسكين عائلات كبيرة بدخول منخفضة • وتعتبر هذه المشكلة خطيرة خاصة بالنسبة لبلد كالسويد به نسبة بسيطة من السكان ومعدل مواليد منخفض ، ولهذا فينبغى تشجيع تحقيق زيادة فى متوسط حجم العائلات • وبتقدير ما يلحق أطفال العائلات الكبيرة التى نمت فى ظروف معيشية بالية وغير ملائمة من أذى ، فقد اتخذت الهيئات البلدية والمركزية فى السويد خطوات لتحسين ظروف الاسكان لعدد كبير من العائلات •

ومنذ عام ١٩٤٥ خصص البرلمان السويدى أموالا ضخمة لانشاء شقق واسعة وعلى الطراز الحديث وذلك كى تكون ملائمة لسكنى العائلات الذين سيرغمون ـ بدونها ـ على السكنى فى الاحياء القذرة • ان حركة الادخار والبناء بالتعاون التام مع الهيئات البلدية التى تعتبر مسئولة بصفة مباشرة عن تنفيذ مشروعات الاسكان الحكومى كانت تعتبر احدى الوسائل الرئيسية المستخدمة للانشاء والاشراف على هذه الشقق ، ولم يكن يطلب من العائلات التى تقوم باستئجار هذه الشقق أن تخفض ودائعها وأن تدفع فقط ايجارات معتدلة تحددها الدولة • وكثيرا ما كانت هذه الايجارات عالية بالنسبة للعائلات التى لديها دخول منخفضة ، وكان البرلمان يرغم على

منح اعانات مالية حتى يمكن تخفيض هذه الايجارات — وحينما كانت تجرى هذه التخفيضات كانت تحسب على أساس عدد الاطفال والدخل الكلى للعائلة • وكانت هذه العائلات فى البداية تسكن فى مساكن خاصة مع توكيل الاشراف لهيئات خاصة منشأة بواسطة حركة الادخار والبناء بالتعاون مع المؤسسات البلدية فى المناطق المعينة • وقد نفذ هذا التنظيم حتى عام ١٩٤٤ حينما قررت الحكومة مد نظام قروض الايجارات للعائلات ذوى الدخل البسيط ، وذلك تحاشيا لاسكانها فى مناطق خاصة والذين كانوا يعيشون كمستأجرين فى شقق خاصة •

وكانت الوسيلة التى تستخدمها الهيئة البلدية هى شراء أو تأجير بعض الشقق ثم تأجيرها للعائلات بشروط شبيهة بتلك المطبقة فى حالة الشقق الخاصة ، وقد مهد هذا التنظيم الاخير ومبدأ الشقق الخاصة الطريق لخطة الاسكان الحكومى التى تعرف بسياسة البناء فى السويد ، وطبقا لهذه الخطة الحكومية كانت هذه العائلات المدونة فى قائمة خاصة تحصل على معيشة ملائمة وتتسلم قرضا لدفع الايجار من المجلس البلدى على أساس حجم العائلة والدخل الاجمالى للعائلة ، ويمنح هذا القرض بالنسبة للعائلات التى لديها طفلين وحيث لا يتعدى دخل الزوج والزوجة معا ٩٠٠٠ر٩ كرونة • أما بالنسبة للعائلات التى لا يتعدى دخلها نصف المبلغ السابق وهو

٩٠٠٠ كرونة فيمنح قرض اضافى مقداره ٢١٠ كرونة • وينطبق المثال السابق على وسط السويد • وتخصص الدولة أيضا أموالا ضخمة لتحسين ظروف الاسكان الخاصة بالبنسيونات القديمة • ويدار هذا النوع من النشاط الاسكانى بنفس الطريقة التى يدار بها نظام الاسكان الخاص بعائلات خاصة والذى يعنى أنه من الممكن لجمعية الادخار أن تساهم مساهمة مفيدة • واذا أخذنا كافة أشغال نشاط الاسكان الحكومى معا نجد أن جمعية الادخار والبناء حتى عام ١٩٥٠ ساهمت فى بناء أكثر من ٦٠٠٠٠ شقة •

أما بالنسبة للمساكن الصغيرة فاننا نجد أن جمعية الادخار والبناء منذ عام ١٩٣٧ قامت ببناء مساكن للعائلة الواحدة صنعت بصفة رئيسية من قطع صنعت فى المصانع الخاصة بجمعية الادخار والبناء • وبعد أن ازداد حجم المدن نتيجة لازدياد المبانى اشتدت الحاجة الى مساكن ملائمة •

ولم يكن وجود المنزل الذى تشغله عائلة واحدة فى الضواحى شيئا جديدا ، ولكن بالرغم من أن مثل هذه المساكن وجدت قبل عام ١٩٣٧ فقد كانت تشغلها بصفة عامة العائلات ذوى الدخل العالى • ان جمعية الادخار والبناء أيدت بكل طاقتها المشروعات المختلفة الخاصة ببناء المنازل الصغيرة ، وقد قامت الحركة حتى عام ١٩٥٥ تسلم ما يربو على ٢٠٠٠٠ مسكن • وقد ساعد استخدام القطاعات

التى صنعت بالفعل المالك المحلى من تخفيض تكاليف منزله وذلك بمساهمته فى بنائه ، وقد استفادت أيضـــا عائلات كثيرة من ذوى دخول منخفضة من فرصة السكنى فى المنازل الخاصة بعائلة واحدة لان نفس التسهيلات متوافرة هنا مثلما كانت موجودة حينما ناقشنا الاعانات المقدمة لعائلات خاصة .

تخطيــــط المــــدن

ان جمعية الادخار والبناء قد أيدت دائما فكرة تخطيط المدن ، وقد بذل قسم تخطيط المدن الكثير من الجهد لكى يدخل تحسينات على مناطق التنمية التابعة لجمعية الادخار والبناء .

ويعتبر آخر وأبرز مثال لمجهودات جمعية الادخار والبنــــاء فى ميدان تخطيط المدن واضحا فى جزيرة ريميرشولم الموجـودة فى استكهلم . وفى عام ١٩٤٢ لم تكن هذه الجزيرة أكثر من نفــاية غيرذات بال ولكنها اليوم بدت كمدينةصغيرة مليئةبالاشجار ومحاطة بمياه بحيرة مالارين . وقد حلت محل المبانى القليلة الواهية التى كانت موجودة والتى تعتبر بمثابة حواجز أنشئت خـــلال منتصف القرن الماضى حلت مساكن على الطراز الحديث وفقا لاحتياجات المجتمع الحديث .

ان مشروع مدينة « ريمشولم » أعده قسم تخطيط المدن التابع لجمعية الادخار والبناء والذى أعطى الحرية الكاملة للقيام بأعماله من قبل السلطات المحلية • وقد أتاح المشروع فرصة الابقاء على الجمال الطبيعى للجزيرة بجعل المساكن ملائمة لما حولها بينما كفلت فى نفس الوقت مساكن لاكثر من ٣٫٠٠٠ شخص بدون أدنى خطر من الازدحام •

النشاط الصناعى لجمعية الادخار والبناء

ولضمان تسليم مواد البناء الضرورية كان من الضرورى لحركة الادخار والبناء المساهمة فى الانتاج • وتمتلك الحركة الآن مؤسسات صناعية متعددة ومنظمة كشركات مساهمة مستقلة • وهى تتضمن مصنعين لانتاج المواد السكنية والرخام • وبالتضامن مع جمعيات تعاونية أخرى تشرف حركة الادخار والبناء أيضا على مصانع متعددة لضرب الطوب ومصنعا للمواسير ، ويعتبر هذا التعاون الصناعى وديا بصفة خاصة بين حركة الادخار والبناء والجمعية التعاونية • وتعتبر النتيجة التى أسفرت عن تنسيق مجهودات حركة الادخار والبناء مع النشاط الذى تقوم به مؤسسات الشراء المركزية من الاهمية بمكان حيث أدت الى انشاء المبانى المصنوعة من مواد غالية

بينما حافظت فى الوقت نفسه على تكاليف البناء فى حدها الادنى •
وتستفيد حركة الادخار والبناء من معظم الدخل الناتج عن جمعيات
الادخار والبناء ، ويباع عدد كبير من المنازل المصنوعة سلفا فى
السوق المفتوحة بينما يصدر عدد آخر الى بلدان أخرى مختلفة •
وقد قامت حركة الادخار والبناء — فى المحاولة التى تبذل لتوسيع
تجارتها الخارجية — بانشاء قسم خاص بالتخطيط الصناعى • ويقوم
هذا القسم بتنفيذ المشروعات لصالح الاجانب وذلك بانشاء وتشغيل
مختلف المصانع ، كما تقوم بتنظيم عملية تسليم المعدات • وتقدم
خدمات مماثلة أيضا فى حالة المستشفيات والمساكن •

الحضـــانة

وبالاضافة الى توفير المساكن الملائمة تعمل حركة الادخار والبناء
كمؤسسة تسعى الى تحقيق الرفاهية والمسئولية حيال أعضائها ،
ويعتبر من مظاهر هذه المهمة تخصيص يوم لاطفال المستأجرين فى
المساكن التابعة لجمعية الادخار والبناء •

وعندما وجدت ربة البيت السويدية وظيفة تدر عليها راتبا خارج
المنزل (وفى الوقت الحالى يعمل حوالى ثلث السيدات المتزوجات
فى استوكهلم) صار من الضرورى تنظيم يوم لعلاج أطفالهن •

ولسد هذه الحاجة أنشئت دور للحضانة حيث يترك فيها الاطفال يوما بأكمله تحت رعاية هيئة مدربة • أما التقدم الآخر في الاعمال الخاصة بعلاج الاطفال فهو انشاء فندق للاطفال في استوكهلم • هو مكان يربى فيه الاطفال لفترة تصل الى ثلاثة أشهر ، وكثيرا ما تترك الآباء أبناءهم هناك بينما يأخذون اجازاتهم أو اذا أمكن أن يظلوا بعيدا عن مساكنهم • وفي بعض الاحيان نجد أن المرض المعدى في العائلة يجعل من المرغوب فيه اسكان الأطفال بهذه الطريقة حتى يظلوا بعيدين عن خطر العدوى ، وفي مبدأ الامر واجهت جمعية الادخار والبناء صعوبة ملحوظة في الحصول على هيئة مدربة بأعداد كافية لمواجهة احتياجاتها ، لكن كما سنبين فيما بعد عندما نتناول التعليم التعاوني أمكن التغلب على هذه الصعوبة نهائيا بانشاء برنامج تدريب خاص لتحقيق الرفاهية للاطفال •

مؤسسة الاسكان التعاونية

تعتبر « سيفنسكاريكسبيجن » مؤسسة تعاونية للاسكان يملكها ويشرف عليها عمال البناء أنفسهم • وقد أدى نشوب الحرب عام ١٩٣٩ الى ظهور أزمة حادة في تجارة البناء التي كانت تهدد — بالاضافة الى ما تسببه من بطالة — بشل الصناعة بأكملها • وحتى

عام ١٩٣٩ كانت عمليات انشاء المساكن في السويد تمول برأس مال فردى ، وهذا يعنى أنه حينما جاءت الحرب وحولت انشاء المساكن الى مشروع استثمار تكتنفه المخاطر توقف تدفق رأس المـــال فى صناعة البناء •

وقد اجتمع عمال البناء ـ حينما واجهوا هذا الموقف ـ للبحث عن حل • وكان الطلب من أجل المساكن موجودا ولكن الذى به هو ايجاد التقارب الصحيح للمشكلة والتأييد المالى للمؤسسة حتى يمكن استمرار الانتاج • وقد نتج عن المباحثات عقد اتفاق لانشاء مؤسسة اقتصادية تسمى « سفينسكا ريكسبيجين » • وكانت الهيئات المساهمة فى هذه المؤسسة اتحـــادات عمال البناء التى ســـاهمت بـ ١٫٥٠٠٫٠٠٠ كرونة على هيئة رأس مال مساهم • وحينما بدأت « سيفسكا ريكسبيجين » فى ممارسة نشاطها فى نهاية عام ١٩٤١ أصيبت عمليات انشاء المساكن فى السويد بركود (وخلال الفترة التى تمتد من نهاية عام ١٩٣٩ حتى عام ١٩٤١ أنشىء منزل واحد فقط فى استوكهلم) وخلال السنوات الاربع الاولى ضمنت المؤســـسة الجديدة تأييدا كبيرا لبرنامجها • وحتى هذا التاريخ قامت باصلاح ما يربو على ٤٢٫٠٠٠ شقة تبلغ قيمتها أكثر من ١٫١٩٦٫٤٣٧٫٠٠٠ كرونة • ولا تتضمن هذه الارقام المساكن حيث لا تزال عمليـــات البناء فى حاجة الى اتمام ، وحتى الآن بدأ معظم العمل فى استوكهلم

وحولها ، ولكن التوسع فى نشاط « سفينسكا ريكسبيجين » محدود فقط بالعجز فى مواد البناء • وتعتبر كافة المساكن التابعة لسفينسكا ريكسبيجين مساكن حديثة من الدرجة الاولى • وكل شقة بها جهاز للتدفئة وبها غرفة حمام بها ماء ساخن وماء بارد (وتاتى التدفئة الداخلية التى تحتاجها الشقق من مركز التدفئة المركزى) •

وتقوم « سيفنسكا ريكسبيجين » بعمل تجارب مع مراكز التدفئة كى تحاول الوصول الى الحجم المثالى • وفى العادة يقوم مركز التدفئة الداخلية التى تحتاجها الشقق من مركز التدفئة المركزى • ريكسبيجين » تبدى اهتمامها الآن بمشروع يمد أكثر من ٧٠٠ شقة بهذه التدفئة •

وحيث لا توجد أية ترتيبات لغسل الملابس تجهز المساكن بأحواض للغسيل بينما تكون الخدمات الاخرى مثل التمريض مجانية •

وكان حجم الشقق فى البداية صغيرا ، ولكن هدف الـ « سفيسكا ريكسبيجين » كان ولا يزال زيادة الفضاء الارضى فى شققها •

وتمول المبانى وتدار بنفس الطريقة التى تمول بها تلك المبانى التى تنتمى الى جمعيات الادخار والبناء • وتضمن الدولة والمجلس البلدى الرهون العقارية بينما يقوم المستأجرون الذين سيصبحون

أعضاء فى « سيفنسكا ريكسبيجين » بشراء شقق تبدأ بوديعة تبلغ ٥ ٠/٠ من القيمة التقديرية •

وفى مقابل ذلك يتسلم المستأجرون حقوق الملكية كاملة ويكون لهم الحق فى ممارسة نفوذهم والاشراف على المسكن الموجود به شققهم وذلك عن طريق لجنة التنظيم التى يختارونها من بينهم • وتأمل « سيفسكا ريكسبيجين » بعد ذلك فى أن تكون فى الموقف الذى يسمح لها باصلاح الشقق لتكون صالحة للاستئجار ، ولكن يسود الشعور هنا بأن ميزات حقوق الملكية الكاملة قائمة بذاتها لدرجة أن عدد المستأجرين الذين يرغبون فى امتلاك شققهم فى المستقبل يحتمل أن يزداد •

وهدف « سيفنسكا ريكسبيجين » ، حينما تسعى الى تخطيط مناطقها الخاصة بالتنمية ، هو انشاء حى تسوده الروح الثقافية وتسعى الى تجنب انشاء أماكن للنوم حيث يرغم فيها السكان على السفر الى أحياء أكثر ازدحاما لشراء حاجياتهم • والفكرة هى انشاء مراكز محلية اجتماعية حيث يمكن للسكان قضاء أوقات فراغهم • وأحد هذه المراكز الموجود بحى أوستا فى استوكهلم مجهز بدار للسينما ومسرح ومطعم وقهوة ونادى وأماكن لممارسة الهوايات • وهناك أيضا مبانى بلدية وحكومية مثل مراكز الترفيه والحمامات العامة ومكاتب البريد والاندية الرياضة وعيادة الاطباء وعيادة لطبيب الاسنان

والصيدلية وعدد من المحال المختلفة • وحينمـــا أنجزت سيفينسكا ريكسيجن انشاء هذا المركز تسلمه المجلس البلـــدى باستوكهلم وقام بالاشراف عليه • ان هدف عمال البناء فى تنفيـــذ مشروع سيفسكا ريكسيجين هو أن يعرض على المجتمع رغبتهم وامكانياتهـم لتحقيق أهداف الدولة وذلك فى المجالات التى يبذلونهـا لرسم سياسة انشائية سكنية حكيمة يشرف عليها المجتمع •

ويأملون أيضا فى أن يساهم نشاطهم الاسكانى فى ابعاد العمل الموسمى فى تجارة البناء وبذلك يحقق صناعة أكثر استقرارا حيث يكون وضع العمال أكثر أمنا عما كان عليه فى الماضى تحت ظـــل المؤسسات الفردية • وقد ساهمت نقابات عمال البناء مساهمة كبيرة فى الاعمال التى تقوم بها « سفينسكا ريكسيجين » وقد أصـــدر أحدها ، وهو اتحاد النجارين السويدى فى مؤتمره الذى عقـــد عام ١٩٤٦ ، أصدر تعليمات لموظفيه المسئولين بتخصيص ٢ مليـون كرونة لنشاط « سيفنسكا ريكسيجين » •

ويجب أن نشير الى ان النجاح الذى حققته «سيفنسكا ريكسيجين» لم يكن ليتحقق لو لم يؤد الى التعاون والتفاهم المشترك بينهـا وبين السلطات الحكومية والبلدية •

واذا افترضنا استمرار هـــذا التعاون فان هـــدف «سفنسكا ريكسيجين» هو السير قدما نحو تحقيق أهدافها وهى وضع برنامج

دائم تخطيطى للبناء يكفل نشاطا منتظما للعمال فى تجارة البنـــاء مع كفالة مستوى عال من الاسكان للسكان •

اتحـــاد المســـتاجرين

ان موضوع اتحاد المستأجرين قد ذكر من قبل كما ذكرت أهمية نشاطهم السابق من وجهة نظر حركة الاسكان التعاونيـــة السويدية •

وعلى أية حال فمن الضرورى (حتى لا تلمس أهمية وضعهم الحالى بواسطة التحقيقات العظيمة التى تمثل نشاط مؤسسات الاسكان التعاونية الاخرى) من الضرورى أن نعطى فكرة عامة عن محاولاتهم الحالية التى تبذل لصالح المستأجر •

ان انشاء جمعية الادخار والبناء التى اتخذت اسم (اتحـــادات المستأجرين) ، لم يكن يعنى أن العمل الذى نقوم به هذه الاتحادات كان كاملا • وعلى العكس من ذلك فان هذا النوع من المؤسسات فى الاعوام الاخيرة ، وخاصة بعد نشوب الحرب العالمية الثانيـــة ، صار أكثر فأكثر حارسا لمصالح كل شخص يقوم بتأجير شقته أو منزله •

ان المهمة الرئيسية لاتحـــاد المستأجرين هى ضمان حماية

المستأجر من الوسائل الظالمة وغير المشروعة التى يمارسها أصحاب الاملاك الذين يملأهم الارتياب •

ان كافة المستأجرين قد يصبحون أعضاء فى اتحادات المستأجرين سواء كانوا يعيشون فى مساكن تعاونية أو خاصة ، وتقدم الاتحادات النصائح القانونية وتنوب عن المستأجر فى المحكمة وتبرم بالاضافة الى ذلك عقودا بين المستأجر والمالك وتحاول بصفة عامة التأكد من أن الاطراف يتمسكون باتفاقهم • وبعد بدء الحرب العالمية الثانية اعتمد البرلمان السويدى قانونا لتحديد الايجارات • وقد حاول بعض الملاك ـ الذين لم يقابلوا هذا القانون بالرضا ـ ايجاد وسائل تجنبهم نتائجه • وكانت النتيجة أن كثيرا من المنازعات بين المستأجرين والملاك نشبت (ولا تزال مستمرة) مع وقوع عبء العمل الخاص بمصالح المستأجرين على مؤسسة اتحادات المستأجرين • وفى هذه المنازعات كانت الاتحادات تمثل المستأجر فى محكمة الايجارات التى أنشأتها السلطات السويدية فى أنحاء البلاد •

وتقوم بحملات تفتيشية على الشقق للتأكد من أن المالك يوفى بالشروط المبينة فى العقد بينه وبين المستأجرين (وكثيرا ما كان الملاك يسعون الى أخذ العائد المالى من ممتلكاتهم وذلك برفض القيام بالاصلاحات والزخرفة التى يوافقون عليها حينما تبرم العقود مع مستأجريهم • وحينما يحدث شىء من هذا القبيل يكون من

الضرورى لاتحاد المستأجرين التأكد بأن المالك يتجاهل التزاماته) •

ان وضع الاسكان فى السويد والمهمة الملقاة على عاتق اتحـــاد المستأجرين يمكن معرفته من الحقائق الآتيـة : ففى عام ١٩٤٢ مع ارتفاع الايجارات فى استوكهلم كان سكان العاصمة ينفقـون ٣٠ ٠/٠ من دخلهم على الايجارات

أما الآن مع تجميد القانون للايجارات ومع ارتفـاع تكاليف البناء حتى بلغ ٥٠ ٪ ومع ارتفاع مستوى الاجور عن مســـتوى عام ١٩٤٢ فان الايجارات كانت تتراوح بـين ٢٠ ــ ٢٥ ٪ من الدخول •

وبادراك هذا فان الحقيقة القائلة بأن ما يربو على ٤٠٫٠٠٠ شخص فى قائمة الانتظار من أجل الحصـــول على شقق وأهمية اتحـــاد المستأجرين باعتباره أمينا على مصالح المستأجرين يكون من الصعب ادراكهـــا •

ويبدو أن المهمة الرئيسية لاتحاد المستأجرين ستؤدى دورهـا بنجاح فى المستقبل بعد أن توفر استمرار الشروط التى سردناها سابقا • ولا يزال اتحاد المستأجرين قادرا على الوفاء بأوجه نشاطه الكثيرة الاخرى • وبالاضافة الى الدعاية المستمرة الخاصة بمساكن أفضل وتحسين ظروف المعيشة للشعب فانه من الامور الهـــامة

حث الحكومة على تأييد فكرة المساكن الافضل وذلك بتقديم اعانات اذا اقتضت الضرورة ذلك •

حركة الاسكان والسلطات

ان سياسة السلطات البلدية والمركزية السويدية المتعلقة بحركة الاسكان التعاونية كانت دائما سياسة ودية موثوقا بها • وحينما كانت سياسة الحكومة خلال الازمة التى نشبت فى العقد الرابع هى تخفيف العبء على العاطلين وذلك بانشاء برنامج للاعمال العامة (الذى يتضمن انشاء المساكن) دعيت الحركة التعاونية للمساهمة فى هذا المجال وحينما كان العجز فى المساكن بعد ذلك القوة السائدة التى تختفى وراء اهتمام الحكومة بزيادة عدد المساكن طلب من الحكومة مرة ثانية أن تساهم بمجهوداتها •

ان المشكلة التى ينبغى أن تواجهها حركة الاسكان التعاونية والسلطات السويدية هى توزيع الشقق المنشأة حديثا •

ومع وجود قوائم انتظار كثيرة لتلائم المعيشة فى كل أنحاء السويد فقلما يكون من العدل أن يحصل أعضاء الجمعيات التعاونية على شقق حينما لا يتمشى عائدهم مع مطالبهم •

ولهذا فان الحركة لديها اتفاق مع السلطات توزع بمقتضاه شقق

تعاونية جديدة طبقا لمواءمة ظروف العيش الحالية وعـدد أعضاء العائلة وحجم الشقة التى يمكن الحصول عليها ومركز العضو فى قائمة الانتظار • فاذا كانت الشقة تتكون من حجرة واحدة ومطبخ واذا كان الشخص التالى فى قائمة الانتظار شخصا يرغب فى العيش بمفرده فسيمكنه الحصول على الشقة • أما اذا كانت الشقة بهـا أربع حجرات ومطبخ فسوف يذهب هذا الى أول عضو فى القائمة يكون لديه على الاقل طفلين ويكون فى حاجة اليها •

أما بالنسبة للعجز العام فى حركة الأسكان بالسويد فقـد كان واضحا أن السلطات شعرت بالثقة الكاملة فى أن كافة المطالب الخاصة بملاءمة المعيشة سوف تحقق فى ظرف خمسة أعوام ولكن الحرب الكورية والموقف الدولى العام له تأثير عكسى على تحقيق هـــذا الامل •

التأمـــين التعاونى

أما فى حقل التأمين فان وضع الحركة ينعكس على حجم ومدى الجمعيتين التعاونيتين ساماربيت وفولكيت • وقد حقق كلاهما بالنسبة لعلاقتهما بمؤسسات التأمين السويدية فى السنوات العشرين الاخيرة حققا تقدما سريعا •

أما بالنسبة (للتأمين ضد الحوادث فان « ساماربيت » تسيطر على حقل التأمين الذى يبلغ نسبة معادلة لـ ٧٥ ٠/٠ من مجموع الاقساط) وأما بالنسبة للتأمين ضد الحريق فان ساماربيت تحتل المكانة الثالثة بالنسبة للقيمة الاجمالية المومن عليها والمكانة الرابعة بالنسبة لعدد الاقساط المتحصل عليها من المؤسسات السويدية والمكانة الاولى بالنسبة للعدد الاجمالى للافراد الذين نؤخذ منهم التأمينات • وتشرف ساماربيت أيضا على جانب هام من قرض الامانة ومؤسسات التأمين الخاصة بالعربات • وبالرغم من تدهور صناعة البناء خلال أعوام الحرب فقد زادت هذه الجمعية من مؤسسات التأمين ضد الحريق وتحققت زيادة أخرى بينما استؤنف البناء وجهزت المبانى على أساس يكفى الحاجات الحالية •

كما حققت مؤسسة التأمين التعاونية فولكيت تقدما سريعا خلال الاعوام الاخيرة فى ميدان التأمين الصناعى • وبالرغم من أن هذه المؤسسة تعتبر أصغر مؤسسة من بين مؤسسات التأمين السويدية التى تباشر التأمين الصناعى الا أنها تزيد أعمالها بمعدل أسرع من المؤسسات المنافسة لها •

ومنذ عام ١٩٤٣ تزايدت القيمة الاجمالية من ٢٣٠ مليون كرونة الى ١٫٣٧٦ مليون كرونة فى عام ١٩٥٥ وهى زيادة تقدر بـ ٤٩٨ ٠/٠ وكانت الارقام الداخلية للتأمين على الحياة بالسويد فى

نفس الفترة حوالى ٤٫٦٤١ مليون كرونة فى عام ١٩٤٣ - ١٥٫٢٢٧ كرونة - فى عام ١٩٥٤ وهى زيادة تقدر بـ ٢٢٨ ٪ .

وتمارس مؤسسات التأمين التعاونية سامار بيت وفولكيت سياسة منتظمة للاسعار فى سوق التأمين السويدى معادلة لما تمارسه الجمعية التعاونية في الحقل التجارى . وان التكاليف بالنسبة لهذه المؤسسات أقل من التكاليف التى تسببت فيها مؤسسات التأمين الغير تعاونية وهى الحقيقة التى نجمت عن مجهودات فولكيت التى ترمى الى ازالة المدفوعات القصيرة الاجل (وقد توقفت المدفوعات الاسبوعية بالفعل) .

وفى عام ٢٩٤٦ أعيد تنظيم المؤسستين التعاونيتين سامار بيت وفولكيت من جديد وقد أدى هذا الى تغير صفة مجلس الادارة . وكان أعضاء المجلس فيما سبق يتكونون من رسميين وعامة الناس ولكنهم الآن يختارون كلية من بين الرسميين . أمـــا المجالس الجديدة فتتكون من ثمانية أعضاء «فولكيت» وسبعة أعضاء فى سامار بيت . (العضو الواحد فى مجلس ادارة فولكيت يمثـــل مستخدمين فولكيت) ويتم تعيين هؤلاء كلهم بواسطة مجلس ادارى ، ويتم انتخاب هذا المجلس الادارى بواسطة مؤتمرات الاقليم ، الى جانب المجلس الادارى للاتحاد التعاونى . وبالرغم من أن هذين الجهازين منفصلين نظريا الا أن الاعضاء الذين ينتخبون فى أحدهما يصبحون - أوتوماتيكيا - أعضاء فى الجهاز الآخر .

ومنذ أن أعيد تنظيم جمعيتى التأمين أثبتت حركة التـــأمين التعاونى فى السويد أن فى مقدورها التأثير على الاسعار بصـــورة ملحوظة . لقد اكتشف المسئولون فى ساماربيت أن تكاليف التأمين ضد الحريق مرتفعة جدا ، وبصورة لا تتناسب مع الضمانات التى تقى من النار ، والتنظيمات الخاصة بالمبانى وفقا للقانون. ومن ثم قرر هؤلاء اجراء تخفيض كبير فى رسوم التأمين ضد الحريق . وفى نفس الوقت تم تبسيط الاجراءات الخاصة بالرسوم المفروضة عـــلى التأمين من أجل التخفيف من عبء العمل الذى يقـــع على عاتق المكتب الرئيسى والوكلاء . وعلقت صحيفة التأمين السويدية عـــلى الاجراءات التى قامت بها الجمعية فقالت :

« ان الخطوة التى أقدم عليها المسئولون فى ساماربيت هى من اروع الخطوات التى تمت فى حقل التأمين منذ زمن بعيد ، وستكون لها آثارها الكبرى فى ميادين متعددة » .

وقد اضطرت شركات التأمين الخاصة ـ ازاء هذه الاجراءات ـ الى تعديل رسومها ، وهكذا يوفر الجمهور الذى يشترك فى شركات التأمين الملايين من عملات الكرونسنويا . وعلاوة على هذا لا يستطيع الاحتكاريون فرض أسعارهم ازاء هذه المنافسة الحادة فى حقــل التـــأمين .

ولقد كان من نتيجة التخفيض الذى أجرته شركة تأمين ساماربيت

فى قسم التأمين ضد الحريق أن ازدادت أعمالها • وقد كان دخلهـا من هذا القسم ٥٫٩٤٠٫٠٠٠ كرونة فى عام ١٩٤٥ ، وفى عام ١٩٥٥ ارتفع هذا المبلغ الى ٢٣٫٠٠٠٫٠٠٠ كرونة • وكان من نتيجـة التخفيض أيضا أن أجرى البعض تعديلات على تأميناتهم ضد الحريق لكى يجابهوا التغير الذى طرأ على القيمة النقدية لممتلكاتهم نتيجـة للكساد الذى نجم عن الحرب •

والى جانب هذا قامت شركة ساماربيت باجراء تخفيض كبير فى التأمينات الاخرى • وكان لهذا الاجراء فى دوائر شركات التأمين الخاصة ـ ما للاجراء السابق من أثر •

وفيما يتعلق بالتأمين الجماعى ضد الحـوادث أجرت الشركة تخفيضا لطلبة المدارس ، وشملت مزايا التأمين مرض شلل الاطفال أيضا • وخلال الثمان أعوام الماضية ارتفع عدد أطفال المدارس الذين يستفيدون من التأمين من ٧٤٫٠٠٠ طفـل الى ٥٠٥٫٠٠٠ طفـل ، وارتفع دخل الشركة من ٢٤٠٫٠٠٠ كرونة الى ١٫٢ ٠٠٠ر كرونة ويبلغ عدد الموظفين الذين يستفيدون من التأمين ضد الحوادث حوالى ١٫٩٨٠٫٠٠٠ موظف ، كما يمتد نظام التأمين الجماعى ليشمـل ربات المنازل ، والاطفال الذين لم يبلغوا السن القـانونى لدخول المدارس على شرط أن يكون آباؤهم أعضاء فى جمعيات تعاونيـة ، كما يشمل أيضا نواب البرلمان ، والمسافرين بعد الاتفاق مع شركات

السياحة • بل لقد امتدت مزايا التأمين ضد الحوادث فى بعض الحالات لتشمل الامراض المهنية •

ولكى يظل موظفى شركات التأمين التعاونية على علم دائم بالاشياء التى تؤثر على التأمين أسست الشركات مجلة دوريةفى عام ١٩٤٦ واسمها « فولكسام » وتوزع هذه المجلة علىموظفى شركات التأمين وعلى موظفى الفروع والمكاتب الرئيسية ، ويبلغ تعداد النسخ الموزعة حوالى ١٢٫٢٥٠ نسخة •

وفى عام ١٩٤٦ تألفت لجنة مكونة من ممثلين عن ساماربيت واتحاد نقابات الاعمال السويدى ، الى جانب بعض الخبراء من الاطباء ورجال القانون • وتتلخص مهمة هذه اللجنة فى حل الاشكالات المستعصية • وبالرغم من مرور عشرين عاما على انشاء قسم التأمين ضد الحوادث الجماعية فى ساماربيت دون عرض أية شكاوى على المحاكم اللهم الا سبع شكاوى ، بالرغم من هذا يشعر رؤساء الجمعية بأنه لا يجب اخضاع القرارت التى تؤثر على مسائل بشرية حيوية لا يجب اخضاعها للروتين •

واللجنة الجديدة التى تحمى مصالح غالبية أعضاء اتحاد نقابات العمال السويدى لانهمقد أمنوا علىأنفسهم فىساماربيت ضد الحوادث الجماعية •

ولقدأعد تنظيم شركة ليبر فى عام ١٩٤٩ ، وهى جزء من

شركة فولكيت ساماربيت ، وأصبحت جمعية للتأمين فى جميع ميادين النقل . بقيت بعد ذلك جمعية تأمين محلية صغيرة تدعى اجناهيمز ، وهى جمعية للتأمين ضد الحريق ، وتقع في مدينـــة موتالا ، وما زالت هذه الجمعية عبارة عن شركة مستقلة .

الفرض التعاونى

على الذين يدرسون الحركة التعاونية فى الســـويد أن يعترفوا بأن الحركة مقسمة الى أجزاء ثلاثة يتميز كل جـــزء منها عن الآخر :

الحركة التعاونية للمستهلكين .

الحركة الزراعية التعاونية .

الحركة التعاونية للاســكان

وبالرغم من وجود صلة معينة بين هذه الحركات الثـلاث الا أنه ليس هناك رباط فعلى . والرباط الوحيد الموجود انما يتمثل فى الاتحاد التعاونى الدولى ، غير أنه ـ مع هـــذا ـ رباط نظرى ، فحركة المستهلكين وحـدهم هى التى ارتبطت بهذا الاتحاد التعاونى الدولى .

وتتضح طبيعة الانقسام الماثلة فى الحركة التعاونيـــة ـ أكثر

ما تتضح ـ فى مسألة القرض التعاونى . وسنناقش مسألة القرض ونطبقها فى كل فرع من فروع الحركة السويدية على حدة .

الحركة التعاونية للمستهلكين

لا نجد فى هذا الفرع من فروع الحركة التعاونية أى قرض تعاونى أو مؤسسات للقروض . والواقع أن حركة المستهلكين لا تحصل على تسهيلات فى صورة قروض ، سواء من الحكومة أو أى بنك خاص .

ومنذ عام ١٩٠٩ ، ١٩١٠ اضطرت حركة المستهلكين الى تكوين رأس مالها عن طريق تنظيم مدخرات أعضائها ، ونجح المستهلكون فى تمويل أوجه نشاطهم دون الالتجاء الى مساعدات خارجيــة .

حركــة الاســكان التعاونية

تتمثل القروض المقدمة لحركة الاسكان فى قروض مقدمة من الدولة ومن المجالس البلدية .

ومنذ عام ١٩٣٧ اعتمد البرلمان السويدى مبـالغ كبيرة كقروض للمبانى ، فى صورة رهونات ثالثـة • ويتم دفـع هذه القروض فى ظرف ثلاثين أو أربعين عاما • ويدفعها مكتب خاص للقروض تابع للدولة ــ وهو عبارة عن الجهاز المركزى لتنفيذ السياسة الاسكانية للحكومة •

وفى عام ١٩٤٢ اندمجت مؤسسات الحكومة الاسـكانية فى مؤسسة واحدة، وهكذا استطاع أصحاب المبانى أن يقترضوا مبالغ تصل الى ٩٠ فى المائة من التكاليف الاجماليـة للمبانى على شريطة موافقتهم على لائحة مكتب القروض ، وفى الوقت نفسه سمح للجمعيات التعاونية وأصحاب المؤسسـات التى لا تهدف الى النفع بأخذ قرض يصل الى ٩٥ فى المائة من تكاليف البناء ، ونتيجة لارتفاع تكاليف البناء ألحقت بهذه القروض الطويلة الأجل مساعدات فى صورة منحة ، وذلـك فى عـام ١٩٤٢ ، وتتمثل هذه المساعدات فى اجراءات طارئة لتـدعيم سياسة الحكومة فى السيطرة على الايجارات •

وفى أوائل سنى الحرب وقفت الايجارات عند نسبة ثابتة، غير أن تكاليف البناء أخذت فى الارتفاع باستمرار ومعنى هذا أن الدخل العائد من المبانى الموجودة لم يعد يكفى لتمـويل المزيد من المشاريع الاسكانية • وأراد المسئولون سد الهـوة بين الدخل العائد من المبانى وتكاليف البناء فقدموا قروضـا

بدون فوائد لمدة عشرة أشهر • وقبل عام ١٩٤٥ بلغت نسبة هذه المنح ١٣ فى المائة الى ٢٠ فى المائة من تكاليف المبانى غير أن هذا الوضع قد تغير الى حد ما فى عام ١٩٤٥ ، عندما خفضت الحكومة سعر الفائدة • وتضاءلت الحاجة الى المنح ، غير أنها ما زالت تقدم فى صورة هبة طارئة عند الحاجة اليها • ولمن يريد أن يقترض من الدولة أن يتصل بالمسئولين فى البلديات ولكل بلدية ــ فى المدن والمناطق الزراعية الكبيرة ــ عضو فى مجلس ادارة الجمعية التعاونية للاسكان • ولقد استفاد الطرفان من هذا التنظيم أقصى استفادة •

ومن المظاهر الهامة لسياسة الحكومة فى الاسكان أن الدولة تضمن الفوائد على القروض الاخرى التى تقترض من مصادر غير حكومية • ومن ثم تستطيع جمعية الاسكان التعاونية أن تعرف مقدار الفوائد التى ستدفعها لقاء القروض التى حصلت عليها • ولنضرب لذلك مثالا: اذا اضطرت جمعية تعاونية ــ فى فترة ارتفعت فيها الفوائد ــ الى قبول قرض بفائدة ٤ فى المائة مع أن الدولة ضمنت لهذا القرض فائدة لا تتعدى ثلاثة ونصف فى المائة فان الفرق نصف فى المائة يقتطع من الفوائد التى ستأخذها الحكومة من هذه الجمعية•

ومنذ عام ١٩٣٢ قام بالاشراف على سياسة الاسكان هيئة

ملكية لشئون الإسكان ، وقد تألفت هذه الهيئة فى نفس العـام ومنذ تلك الفترة حتى عام ١٩٤٠ قدمت الهيئة عدة توصيات ، وحظيت هذه التوصيات بموافقة الحـكومة وبعد ذلك أوقف نشاط الهيئة ، ثم مضت فترة ، وفى يناير عام ١٩٤٦ قـدمت الجزء الاول من تقريرها الاخير ، وفيه ألحت على الحكومة فى أن تهتم ـ أكثر مما مضى ـ بمشكلة الاسكان • ووافـق البرلمان على التقرير ، وأكد مسئولية كل مجلس بلدى فى تزويد أهالى كل قطاع بالمساكن المطلوبة • ومن أهم التغيرات التى نجمت عن قبول هذا التقرير أن الدولة تمنح الآن قروضا بمقدار تكاليف البناء كلها ـ أى بنسبة مائة فى المائة ـ على شريطـة بناء هذه المساكن بواسطة منظمـات لا تهدف الى الربح ، منظمات تشرف عليها ، أو تؤلفها ، البلديات • ومن أجل هذا لن يضطر الساكن الذى ينوى استئجار شقة أن يدفع جزءا من المال مقدما من أجل البناء ، وفى الوقت نفسه يستطيـع كل مواطن أن يحصل على المسكن الصحى • وأى خسارة تتعرض لها المبانى فى المستقبل تقتسم بين الدولة والبلـدية ، الدولة أربعة أخماس الخسائر أما البلدية فمسئولة عن الخمس •

هذه السياسة الحكومية الجديد لا تؤثر بأية حال عـلى المسـاعدات الاقتصـادية التى تمنحها الدولة لحركة الاسكان التعاونية ، فهذه التسهيلات تظل كما هى ، والثمـرة الاولى

للنظام الجديد هى أنه يتيح فرصا جديدة لكى تنظم حركة الاسكان نفسها .

وأرادت حركة الاسكان التعاونية أن تتسع رقعة نشاطها فأعلنت عن استعدادها للتصرف وفقا لتوصية الهيئة الملكية المشار اليها آنفا ، وبمجرد موافقة البرلمان على هذه التوصيات وليس للبلديات ــ وهى المسئولة عن تنفيذ المشروع الجديد ، أى مؤسسة خاصة بها تضع مشروعها موضع التنفيذ . ومن ثم لجأت البلديات الى الحركة التعاونية ومن ثم ضمنت لنفسها مزايا التنظيم الواسع النطاق بالاضافة الى التعرف على الخبرات الفنية ، دون مقابل . ولو كان للبلديات منظمة خاصة بها لكلفها هذا الكثير من النفقات .

وتهدف الهيئة الملكية ــ فى تقريرها ــ الى تقييد الايجارات بحيث لاتتعدى ٢٠ فى المائة من دخل الاسرة التى تقطن احدى الشقق . وألا يقل عدد الحجرات والشقق التى يسكنها أربعة أشخاص أو أكثر عن ثلاث حجرات ومطبخ .

الحركة الزراعية

ليس للبنوك المساهمة فرع خاص يتعامل مع الجمعيات

الزراعية والتعاونية . ومن ثم تضطر الحركة الزراعية فى السويد الى تنظيم قروضها بنفسها .

وتسير مؤسسة القرض الزراعى بالسويد على نفس المبادىء التى تسير عليها الحركة الزراعية نفسها ، أى ان هناك الوحدة المحلية ، ووحدة المقاطعة ، والوحدة القومية وتتمثل الفائدة فى جمعية القرض المحلية التى تندمج فى اتحاد المقاطعة الذى يندمج بدوره فى اتحاد البلد .

ويسير نظام القرض الزراعى فى السويد على أساس تكوين رأس المال من أسهم الاعضاء ، وتقوم بهذا النشاط منظمتان : بنك الرهونات العام ، وهيئة المزارعين للقرض من البنوك .

ويقوم بنك الرهونات بدفع رهونات لأعضائه بنسبة ٦٠ فى المائة من ممتلكاتهم ، أما هيئة المزارعين للقرض من البنوك فتدفع رهونات قصيرة الاجل ، وقروض ، وشيكات ، وما شابه ذلك . ولايستفيد من هذه المنظمة المزارعون وحدهم وانما يستفيد منها أيضا الجمعيات الزراعية التعاونية .

وقد كان من نتيجة ظهور منظمة القرض الزراعى وممارستها لنشاطها أن انخفضت الفوائد المطلوبة من المزارعين على القروض ، ولكى تشجع الدولة مؤسسات القرض التعاونية ساهمت فى دفع بعض نفقات الادارة والموظفين فى المؤسسات

المحلية والمركزية لبنك الرهونات العام وهيئة القرض من البنوك ولا تهدف الدولة الى الاستمرار فى تقديم هذه المعونة الى أجل غير مسمى ؛ وانما تعمل على الاقلال منها باستمرار الى أن تنتهى بالفعل خلال عام ١٩٥٠

والى القارىء عرض موجز لنشاط حركة القرض الزراعى فى السويد .

بنك القرض الوطنى :

يجب ألا يقل عدد أعضاء الهيئة المحلية عن ٢٠ عضوا ، على أن يملك كل عضو سهما أو أكثر من سهم ، وتبلغ قيمة السهم ٢٥ كرونه .

وطبيعة النشاط الذى تقوم به جمعيات القرض تحتم على كل عضو أن يلم بالظروف الاقتصادية لبقية الاعضاء .

ويمنح الاعضاء رهونات بنسبة ٦ فى المائة من ممتلكاتهم التى يدفعون عليها ضرائب .

وليس من حق أية جمعية للقرض أن تقترض لحسابها وانما يجب أن تتصل فى هذه الحالة بالبنك المركزى .

والاعضاء مسئولون عن مديونيات جمعيتهم بنسبة ٥٠ فى المائة على الاكثر من قيمة ممتلكاتهم . وتدفع هذه المديونيات فى صورة ١٠ كرونات على الاكثر كل عام .

بنوك القرض المركزية :

يجب ألا يقل عدد هيئات القرض المحلية المدمجة فى البنك المركزى عن عشر هيئات .

وتتلخص مهمة البنك المركزى فى تقديم قروض لا يزيد مقدار الواحد منها عن ٢٠٠ كرونه ازاء كل سهم للجمعية المحلية فى البنك المركزى . ومن الممكن تقديم رهونات بنسبة ٦٠ فى المائة من الممتلكات .

وفى مقدور الجمعيات الاقتصادية أيضا أن تنضم الى عضوية البنك المركزى اذا كانت أعمالها تتعلق بالزراعة. وعليها أن توافق على دفع أسهم ـ ١٠ كرونه ـ تتناسب مع رأس مالها الذى ساهمت به .

ويشرف البنك المركزى على نشاط جمعيات القروض المحليه وفى مقدوره اقتراض المال من أعضائه ، ومن مؤسسات الادخار وبنوك الودائع .

بنك القرض الوطنى :

وهو المنظمة المركزية لحركة القرض الزراعية ، ويهدف الى تنظيم القروض لسد احتياجات الحركة ، وتوفير المعلومات لمن يطلبها والقيام بنشاط تنظيمى لتطوير حركة القرض الزراعى .

المســـاعدات الحكوميـــة

فى عام ١٩٣٠ ضاعفت الدولة من مساعداتها لحركة القرض الزراعية ، وتمتد هذه المساعدة الى مـــدى عشرين عاما وهى على النحو التالى :

جمعيات القرض المحلية :

١٠٠ كرونه على الاكثر لكل جمعية لاغراض التنظيم

٤ كرونه لكل عضو فى السنوات الخمس الاولى لاغراض الادارة

٢ كرونه لكل عضو فى السنوات الخمس الثانية لاغراض الادارة

١ كرونه لكل عضو فى السنوات الخمس الثالثة لاغراض الادارة

٥٠ كرونة لكل عضو فى السنوات الخمس الرابعـة لاغراض الادارة

البنوك المركزية :

٢٠٠ كرونة لكل جمعية داخلة فى نطاق البنك المركـــزى فى السنوات الخمس الاولى لاغراض الادارة

١٠٠ كرونة لكل جمعية داخلة فى نطاق البنك المركزى فى الخمس سنوات الأولى لأغراض الادارة .

٥٠ كرونة لكل جمعية داخلة فى نطاق البنك المركزى فى الخمس سنوات الثالثة لأغراض الادارة .

٢٥ كرونة لكل جمعية داخلة فى نطاق البنك المركزى فى الخمس سنوات الرابعة لأغراض الادارة .

بنوك القرض المحلية :

٥ر٠ ٪ من اجمالى القرض فى الخمس سنوات الأولى لأغراض الادارة ثم يسير النظام على النسق السابق .

كما تقدم الدولة مساعداتها من أجل نفقات المراجعة ، والتدريب ، والتنظيم فى بنك القرض الوطنى . وفى عام ١٩٣٦ بلغت هذه المساعدة ٥٠٠٠٠ كرونة .وقبل هذا التاريخ كان هناك منح أكبر من هذه المنحة غير أن هذه المنح أخذت تقل تدريجيا طبقا للمبدأ المشار اليه سابقا .

كما ساهمت الدولة فى تقديم قروض . وضمنت نسبة مئوية معينة لجميع القروض التى تحتاج اليها الحركة الزراعية . وفى عام ١٩٢٨ وضع فى بنك السويد الوطنى ما يعادل ٢٠ ٪ من اجمالى القروض ، وذلك فى صورة قروض وطنية . وكان المبلغ الذى تمثله هذه القروض لايتعدى ٥٠٠٠٠٠ كرونه لكل بنك مركزى،

١٩٤٠ .

غير أن الرقم ارتفع فى عام ١٩٣٤ الى ٧٥٠٠٠٠ كرونة ، ثم الى مليون كرونة .

ولقد ساعدت هذه المنح الاقتصادية على تطور البنك الوطنى المركزى بصورة ملحوظة . وفى عام ١٩٣٤ وضع فى بنك السويد ماقيمته ١٥ مليون كرونه من القروض الوطنية كأساس لضمان البنك الوطنى وحمايته . وفى عام ١٩٣٣ وضع فى بنك السويد الوطنى ما قيمته ٥ مليون كرونة لحماية القروض المقدمة من هذا البنك لبنك القرض الوطنى . وفى عام ١٩٣٤ ارتفع هذا المبلغ الى ١٠ مليون . ثم أضيف مبلغ ٥ مليون كرونة بنفس الطريقة فى صورة رأس مال تؤخذ منه قروض لشراء الحبوب .

وتقع على عاتق البنوك المركزية مسئولية ضمان مدبونيات جمعيات القرض المحلية .

ويتم استخدام رأس المال والفائض بصورة تؤدى الى تدعيم حركة القرض . و٣٠ ٪ على الاقل من رأس مال الحركة تظل موجودة كما هى ، مع استخدام الـ ٧٠ ٪ الباقية لدفع قيمة أسهم الأعضاء الذين ينسحبون من الجمعيات .

ويجب تخصيص ٧٥ ٪ من فائض الجمعيات المحلية للاحتياطى الى أن تبلغ نسبة الاحتياطى ٢٠ ٪ من اجمالى المديونيات . وفيما يتعلق بالـ ٢٥ ٪ المتبقية تدفع فائدة على

٧٠ ٪ من رأس المال المدفوع • ولكن يجب ألا تتعدى الفائدة نسبة ٥ فى المائة •

ولا تدفع أى فائدة على رأس المال المساهم من فائض البنوك المركزية • ويجب أن يذهب كل الفائض الى الاحتياطى الى أن يبلغ ١٠ فى المائة من اجمالى مديونيات البنوك المركزية كلها بالاضافة الى ٥٠ فى المائة من اجمالى اسهم الأعضاء • وبعد ذلك يمكن الاستفادة من الفائض فى أغراض أخرى •

وجميع الفائض الذى يعود من نشاط بنك القرض الوطنى يذهب الى الاحتياطى •

ويهيمن على جميع مؤسسات القرض المشار اليها قانون الجمعيات الاقتصادية • وبمقتضى هذا القانون تتمتع كل الجمعيات التعاونية بالحماية القانونية وبالتشريع الذى رسمه البرلمان السويدى خاصة لهذا النوع من الجمعيات •

التعاون والسياسة

ان ازدياد تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية الذى حدث اثناء الحرب واستمر ما بعد الحرب قد القى على عاتق الحركة التعاونية مهمة تحديد موقفها من السياسة والدولة•

ولم يعد من الواضح أن الطريق الذى اختارته الحركات التعاونية القومية المختلفة لحل مشكلة علاقاتها مع الدولة وموقفها من السياسة سيكون العامل الذى يقرر شكل التطور ودرجته فى المستقبل بل اتضح أيضا أن مستقبل الحركة التعاونية كمنظمة دولية حرة ومستقلة يتوقف على حل هذه المشكلة بالذات .

ويرى الذين يحبذون تدخل الحركة التعاونية فى مجال السياسة انه لم بعد للحركة التعاونية الوضع الذى يجعلها محايدة كماكانت الحال فى الاعوام الاولى لانشاء جمعية بيونيرزروسدال وأنه اما ان يهمل مبدأ روشدال فى الحياد الدينى والسياسى أو أن يعاد النظر فيه وتدخل عليه بعض التغييرات ليتمشى مع التطورات الحديثة . ومن المؤكد أن القرارات التى تتخذها الحكومات اليوم يمكن أن تكون ذات أهمية للحركة بحيث لا يسعها أن تقف ازاءها مكتوفة الأيدى ولا يمكنها أن تتجاهل السياسة وبرامج الأحزاب السياسية المختلفة .

ان كل حركة تعاونية قومية تحل مشكلاتها بالطريقة التى ترى انها تعود عليها بالخير والواقع أن الحركة السويدية التى لا يمكن استثناؤها من هذا المبدأ العام اقتنعت بان مبدأ الحياد وهو المبدأ الذى يجب أن تتبعه فى موقفها من الدولة والسياسة ولكن هذا لا يعنى تجاهل تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع السويدى بل على العكس من ذلك ان

الحركة السويدية تفطن الى هذا التطور وترقبه حتى تتأكــد من أن سياسة الحياد التى تتبعها الحركة تخدم مصالحها على خير وجه • وعلى أى حال فان المعيار الذى يحكم على هذا الموقف ما زال كما كان فى الماضى ويمكن تلخيصه فى السؤال التالى : هل يمكن خدمة مصالح الحركة التعاونية على خير وجه بدخول الحركة مجال السياسة بتأليف حزب سياسى خاص أو بالانضمام الى أحد الاحزاب السياسية القائمة أو بالتحرر من كل نشاط سياسى ؟

ولقد جاء قرار الحركة التعاونية السويدية بالمحافظة على مبدأ الحياد والاخلاص له نظرا لأنه يبدو أن دخول الحركة فى مجال السياسة يضرها أكثر مما ينفعها • والحجة التى يستند اليها هى أن تأليف حزب سياسى أو الانضمام لحزب من الأحزاب السياسية الحالية سيثير عداوة بقية الأحزاب لها ، فضلا عن الصعوبات الجسيمة التى تحول دون تأليف حزب سياسى خاص بالحركة • وأول هذه الصعوبات أن أساس هذا الحزب سيكون ضيقــا للغاية لو كان هذا الحزب سيقتصر على العمل على الدعوة الى التشريعات التى تمكن الحركة من القيام بأوجه نشاطها على قدم المساواة مع المشروعات الخاصة • وقد يميل الحزب الى رسم برنامج يتناول السياسة بشكل اوسع كما يفعل أى حزب سياسى أو قد يحاول التعاون مع حزب آخر من الأحزاب السياسية ،

غير أن هذا التعاون نفسه له عواقب الانضمام المباشر لحزب معين .
وقد تستفيد الحركة عندما تتألف الحكومة من الحزب الذى
تتبعه الحركة ولكن لو فقد هذا الحزب الأغلبية كما يحدث فى
الدول التى تتبع نظام الاحزاب السياسية فان الحركة ستخسر
ماكانت تتمتع به من المزايا . ولقد جنت الحركة فوائد عظيمة
من سياسة الحياد وهى لا تجد ما يبرر تغييرها بهذه السياسة
تجنبا للعواقب السيئة التى قد يسفر عنها هذا التغيير .

تتخذ حركة المستهلكين موقفا صارما من فكرة دخول
الحركة فى مجال السياسة . وترى ان مصلحة المستهلك فى انضمام
أكبر عدد من الافراد اليها مما لايتفق مع نظام أوبرنامج أى حزب
سياسى معين . وهناك شعور بان تقسيم المستهلكين السويديين
الى مجموعات ايديولوجية ومهنية لا يؤدى الا الى اضعاف حركة
المستهلكين باعتبارها وسيلة لحماية المستهلك فى الوقت الذى
تصبح فيه تقوية منظمة المستهلكين الى أقصى حد ممكن ضرورة
لا غنى عنها لمحاربة عيوب البنيان الحالى للصناعة والتجارة الذى
يمكن منظمة واحدة من السيطرة على السوق بحيث يمكنها أن
تسيطر على الأسعار مما يعود بالضرر على المستهلك . وترد
الحركة السويدية على الحجة القائلة بان تقسيم المستهلكين الى
جماعات ايديولوجية ومهنية يضم عددا اكبر من الافراد الى
الحركة ــ ترد على هذه الحجة بأنه على الرغم من احتمال

زيادة عدد الأعضاء بهذه الطريقة نظرا لمضاعفة رأس المال فان الحركة لن يتاح لها نفس الفرصة التى تتاح لها الآن لانشـــاء صناعات على نطاق واسع لمحاربة عواقب الاحتكارات واتحادات المنتجين • ومن المؤكد أن تطور حركة المستهلكين السويديين فى خلال الثلاثين سنة الماضية يبرر هذا الموقف لأنه ما من شك فى أن انقسام حركة المستهلكين فى السويد ما كان ليؤدى بها الـى المنافع التى تتحقق الان •

ويقصد بالجانب الايجابى من سياسة الحياد التى تتبعهـــا الحركة السماح للحركة بمباشرة اكبر نفوذ ممكن على سياسة الحكومةالاقتصادية للابقاء علىحق الحركة فى نمو نشاطهاوالتوسع فيه فى مجالات جديدة • ولنوضح كيف يمكن أن تؤثر الحركة التعاونية على سياسة الحكومة الاقتصادية يجـــب أن نصف المراحل الاساسية التى يمر بها اى قانون تصدره الحكومة ونبين تأثير الحركة التعاونية على هذا القانون • وفيما يلى الخطـوات اللازمـــة :

١ ــ مرحلة الاستفسار : تكون جميع المسائل الاقتصادية الهامة التى يراد بها أن تخضع للوائح الدولة وقوانينها موضـع بحث لجان خاصة • وتتألف هذه اللجان التى تعينها الحكومـة من أعضاء فى البرلمان وخبراء فنيين وممثلين للحركات الشعبيـة

المختلفة والمنظمات التى لها مصلحة اقتصادية مباشرة فى عمل اللجنة . ولقد كان للحركة التعاونية ممثلون فى كثير من هذه اللجان التى بحثت سياسة السويد الاقتصادية والتخطيط فيما بعد الحرب .

٢ ـ مرحلة المناقشة : عندما تختتم اللجنة عملها وترفع النتائج التى وصلت اليها الى الحكومة تبعث هذه النتائج الى جميع الحركات الشعبية الكبرى والمؤسسات التجارية وغيرها من الهيئات الرسمية فى جميع انحاء البلاد . والغرض من ذلك توفير المعلومات الدقيقة عن موقف اللجنة واقتراحها بشأن جميع المصالح المختلفة التى يمسها الامر . ثم يعلن عن آراء هذه المؤسسات مع تقرير اللجنة وتستمر المناقشة فى الصحف وبالوسائل الأخرى التى تستخدم للتعبير عن الرأى العام .

٣ ـ المرحلة البرلمانية : تأخذ الحكومة فى اعتبارها تقرير اللجنة والآراء التى أعربت عنها المؤسسات المختلفة أثناء المرحلة الثانية ثم تعد مشروع قانون وتعرضه على البرلمان . يعرض مشروع القانون بعدئذ على لجنة برلمانية تكون على استعداد لاستقبال آراء واقتراحات الجماعات والأفراد الذين يهمهم الأمر .

٤ ـ المرحلة التنفيذية : بعد أن يصبح مشروع القانون قانونا تكون هناك مرحلة رابعة يستطيع فيها الذين يمسهم القانون أن يؤثر فى طريقة تطبيق القانون الجديد . ولو تطلب تطبيق القانون

الجديد تأليف لجنة خاصة فيراعى فى تأليف هذه الهيئة التنفيذية أن تمثل مختلف المصالح تمثيلا عادلا •

لذلك يتضح لنا أن الحركة التعاونية لها فرصة عرض رأيها على السلطات اثناء المراحل المختلفة التى يمر بها القانون من بدء تأليف اللجنة حتى تطبيقه • والواقع أن الحركة تستفيد من هذه الفرصة بأكبر قدر ممكن اذ يصحب تقارير الحركة الى السلطات بعض الملاحظات الاضافية الهامة التى تؤيد آراء الحركـــة • وكثيرا ما تسفر هذه الجهود القوية عن نتائج حسنة • وبهـــذه الوسيلة تتمكن الحركة من ادخال التعديلات على الكثير مـــن القوانين وكان لهذه التعديلات اثر كبير على مصالح التعاون فى الســـويد •

وهناك وسائل أخرى تستطيع بها الحركة التعاونية أن تعمل على التأثير على سياسة الحكومة • ويمكننا ان نوجز هـــذه الوسائل فيما يلى :

١ ــ تعزيز الاتصال باعضاء البرلمان من الأحزاب السياسية المختلفة الذين يؤيدون الحركة التعاونية لعرض وجهات النظـــر التعاونية وبحثها •

(ب) تنظيم الاتحاد التعاونى لدراسات خاصة لمجموعـــات مختلفة من اصحاب النفوذ لتعريفهم بوجهات نظر الحركـــة فى مشاكل معينة (كان الاتحاد التعاونى يعقد دراسات لمجموعـــات

من الصحفيين الذين يعملون فى الصحف اليومية والذين يعكسون وجهات النظر المختلفة ودراسات لزعماء منظمات الشباب السياسية وغير السياسية) .

(حـ) نشر القرارات التى يوافق عليها المؤتمر ومجالس الاقاليم واجتماعات اللجان الاقليمية ومختلف الاجتماعات الهامة

(د) استخدام الصحف التعاونية ودار النشر الخاصة بالحركة والنشاط الدراسى الجماعى التعاونى . وكثيرا ما يكون للمقالات الافتتاحية والاخبارية عن السياسة الاقتصادية العامة وغيرها من السياسات التى تنشر فى مجلته الأسبوعية التعاونية ـ يكون لها تأثير كبير نظرا لتوزيعها الضخم .

ولتصوير درجة ثقة الحركة التعاونية السويدية فى أن موقفها من السياسة هو أحسن موقف يتلاءم مع الأحوال السائدة فى السويد نسوق المثال التالى لأحد التعاونيين السويديين .

« .... قد يقال ان خبرة الحركة التعاونية السويدية تدل على أنه من الممكن التأثير على السياسة الاقتصادية القومية عامة الى درجة كبيرة دون تأليف حزب تعاونى خاص ودون العمل على الاندماج فى أى حزب سياسى . ومن الواضح أن استقلال الحركة السويدية عن السياسة ساعدها على كسب احترام الأحزاب السياسية المختلفة لوجهة نظر الحركة فيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية التى تهم الحركة . ونضرب المثل بتاريخ النظام

الضرائبى التعاونى منذ العقد الثالث من هذا القرن ويمكننا أن نسوق أمثلة متعددة أخرى .... واذا نظرنا الى بنيان المجتمع السويدى والدور الهام الذى تلعبه الحركات الشعبية فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد فاننا سنرى أن قرار الحركة التعاونية بالسويد هو قرار صائب وسليم . وهذا يعنى أن الحركة قد وجدت أنه من الممكن تطبيق مبادىء روشدال نظرياً وعمليا . ونحن نراعى أن نقدم هذه المبادىء فى السويد أساسا قويا جدا تقوم عليه الحركة التعاونية حتى فى العصور الحديثة حيث يلعب تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية دورا أكثر أهمية من الدور الذى كان يلعبه منذ قرن مضى .

ماذا عن المستقبل

رغم التقدم العظيم الذى احرزته الحركة التعاونية فى السويد والتغيرات الواسعة التى أدخلتها فى غضون العشر أو الخمسة عشر سنة الماضية ، فما زالت هناك بعض جوانبها المميزة باقية على حالها دون تغيير . مثال ذلك امتناع الحركة عن الدخول فى معترك السياسة ، فقد حصرت نشاطها وجهودها فى النطاق التعاونى حتى أصبحت نموذجا تقتدى به من كل حركة تعاونية وطنية وخاصة الحركة التعاونية البريطانية ، الى جانب تعصبها

وتفانيها فى الدفاع عن مبدأ التطوع وايمانها بقيمة المنافسة وتحمسها لكل جديد . الأمر الذى جعل من السويد احدى البلاد التى يشار اليها بالبنان فى الميدان التعاونى .

أما أروع ما يستوقف النظر فى التطور التعاونى فى السويد منذ عام ١٩٣٦ فهو التقدم السريع الذى أحرزته الحركة التعاونية الزراعية التى تطورت من هيئات ضعيفة قليلة العدد الى تنظيمات راسخة القدم عظيمة الاثر فى حياة السويد .

ويجىء بعد ذلك فى سرعة التطور الحركة التعاونية للاسكان، التى أصبحت تقف الآن موقف التحدى من أولئك الذين تملى عليهم مصالحهم وأهواؤهم الابقاء على الايجارات وأسعار مواد البناء أعلى ما يمكن .

وأخيرا ، هناك الحركة التعاونية للمستهلكين ، وهنا نجد أنه رغم روعة التقدم فان طول تاريخ الحركة التعاونية للمستهلكين جعل التطور أقل أثرا وبروزا . غير أن أروع ما فى الحركة التعاونية للمستهلكين هو قدرتها ، عاما بعد عام ، على الاستمرار بل وزيادة درجة التقدم فى بعض الاحيان . وليس من المغالاة القول ، بعد التقدم العظيم الذى بلغته الحركة حتى أصبحت تضم الى أعطافها ما يقرب من ثلث سكان السويد ، بأن الحركة قد بلغت الذروة وقمة النجاح ، غير أن زيادة عام ١٩٥٥ فى عدد

الاعضاء التى بلغت ١٦٧٤٤ ، لا تجعل للافتراض السابق ظلا من الحقيقة .

ومن ناحية درجة الأهمية بالنسبة للجمهور السويدى فليس هناك دليلا واضحا على أن الحركة التعاونية المستهلكين تلعب الدور الاعظم من بين الحركات السويدية الثلاث . فان الطبيعة الاجتماعية للحركة التعاونية فى السويد تعتبر عاملا فى اظهارها وابرازها ، وهذا يحدث نادرا فى الوقت الحاضر عما كان عليه فى الماضى ، ويبدو عادة فى الحركةالتعاونية للمستهلكين . ففى المجال الدولى مثلا ، تقف الحركة التعاونية للمستهلكين فى المقدمة . كما سبقت الاشـارة الى أن الحـركة التعـاونية للمستهلكين هى الوحيدة من بين الحركات التعاونية الثلاث فى السويد التى تتبع الاتحاد التعاونى الدولى . ولهذه المكانة التى تشغلها الحركـــة التعاونية للمستهلكين حين تعمل جنبا الى جنب مع الاتحاد الدولى مغزى كبير . فان معظم القوة التقدمية التى يلمسها أولئك الذين يتصلون بالحركة التعاونية السويدية ، انما ترجع الى حد كبير الى الحركة التعاونية للمستهلكين . ولكن ما الذى يضع الحركة التعاونية للمستهلكين فى مركز القيادة والى أى حد يمـكن أن تستفيد الحركات التعاونية الأخرى من دراسة وسائلها وتكوينها؟ لا شك أن من أبرز خصائص الحركة هو نظام المركزية الكامل الذى تسير عليه والذى تطور الى مدى أبعد بفضل ادخال الطابع

التمثيلى للديمقراطية الذى سبقت الاشارة اليه • ثم هناك الدرجة العالية من التماسك والتضامن القائم بين الجمعيات المحلية والاتحاد التعاونى المركزى • ويظهر هذا التضامن بصورة واضحة فى السياسة الفعالة التى تنتهجها الحركة فى معركتها فى سبل اعادة عنصر المنافسة فى فروع التجارة التى تخضع للاسعار المحددة • وهناك مظهر آخر للعلاقة بين الجمعيات المحلية والهيئة المركزية هو ميدان التعليم والدعاية • فان كل محاولة من جانب الجمعيات أو الاتحاد التعاونى انما تستهدف الوصول بالعمل الدعائى والتعليمى للحركة الى أقصى فاعليته كما أن معظم المديرين ومساعدى المديرين فى الجمعيات كانوا طلابا فى الكلية التعاونية • ويبدو الخطر ايضا ملازما للحركة التعاونية فى اختيار رؤسائها ، وقد يمكن ارجاع هذا الى عامل الخطروحده، غير أنه فى حالة الحركة التعاونية للمستهلكين نجد أن رؤساءها الذين يحالون الى المعاش يحل محلهم مديرون على نفس الدرجة من الدراية والكفاءة وما يدعو للدهشة هنا ما اذا كان هناك شىء فى تكوين الحركة يجيز التدرج حتى الوصول الى القمة لأولئك الذين تؤهلهم كفايتهم للرئاسة •

ما هدف الحركة التعاونية للمستهلكين ؟ يمكن القول بأنها تستهدف أساسا صالح المستهلك • فالحركة تضع مصالح الجمهور نصب عينيها وتركز كل جهودها ومواردها فى الوجوه التى ترى

أنها أجدر من غيرها واكثر فائدة لاكبر عدد من الناس . ويتنوع نشاطها بين القضاء على الاحتكارات الى تعليم المستهلكين وتنمية الوعى لديهم لتقدير قيم الاشياء وقد بلغ التعليم للمستهلك الذى تأخذ به الحركة التعاونية للستهلك شأوا بعيدا فاقت فيه كافة الجمعيات التعاونية فى السويد بل وغيرها من البلاد كانجلترا الذى لم تطبقه الا منذ فترة وجيزة .

أما فيما يختص بالحالة العامة للحركة فانها تتحسن باطراد . فاذا قورنت الاجتماعات التى تعقدها بمثيلاتها فى البلاد الأخرى نجد أنها قد نجحت فى اجتذاب اكبر نسبة من الأعضاء .

وربما كان هناك ضعف واضح تعانيه الحركة التعاونية ألا وهو الزيادة المطردة فى متوسط عمر الأعضاء ، فى الوقت الذى ترتفع فيه الشكوى التى تدل فى بعض الحالات على أنه كان يمكن استثمار رأس المال فى سبيل غرض افضل اذا استخدم فى انتاج السلع التى تبـاع بكميات كبيرة بواسطة الجمعيات المحلية كما هو متبع حاليا . وهناك اشياء أخرى جديرة بالذكر وهى تقرب من المشاكل أكثر منها مجرد ضعف . مثال ذلك ، مشكلة التسليم ـ فعملية التسليم ليست مطبقة عمليا فى الحركة التعاونية ، غير أن التجار الأفراد يباشرونها الآن على نطاق واسع ـ وايجاد الوسائل اللازمة للوقوف فى وجه التسهيلات المتعددة التى يقدمها التجار الأفراد بالنسبة للبيع على الحساب . وهناك مشكلة أخرى اثارها

اتساع نطاق الحركة التعاونية وهى تمس «الطبقة الفقيرة» • وقد استغل معارضو الحركة التعاونية فى السويد هذه الثغرة لشن الحملات على توسع الحركة التعاونية وامتداد نفوذها •

واذا أتيح لاى امرىء أن يدرس الحركة التعاونية السويدية للمستهلكين دراسة عميقة ، فسوف يتبين له أن الظروف التى تدفع بالحركة الى الأمام ، انما هى قدرة الحركة على الفوران والاندفاع خلال تاريخها الطويل حتى أتاح لها أن تتبوأ مكانتها بين كافة الحركات التعاونية الأخرى فى البلاد • ولكن رغم ان الحركة مازالت تحظى بتلك القوة الدافعة ، والتى تجعلها تسير دائما الى الامام بدرجة مذهلة ، فان العين الفاحصة يمكنها أن تتبين أن تلك السرعة الهائلة فى التقدم قد أصابها بعض الخور والهبوط وأن الحركة قد أخذت فى الانحدار والتدهور • وعلى أى حال فمن الواضح ان الحركة تمر الآن بمرحلة من التطور لابد من أن تواجهها سواء بدأت فى الاستقرار قانعة بما حققته ، أو هبت نشطة من جديد ساعية من أجل صالح المستهلك فى تلك الميادين التى لم تنفذ اليها الحركة التعاونية للمستهلكين بعد •

وقد تلقت الحركة التعاونية للمستهلكين أول حافز لها كنتيجة للحالة الاقتصادية لاعضائها ونشاط ومثالية قادتها • واليوم ، طرأ على الاموال الاقتصادية تحسن ظاهر فى الوقت الذى ترك فيه معظم الرؤساء الاصليين الخدمة أو أحيلوا الى

المعاش • وعلى ذلك يبدو أن الرفاهية المستقبلة للحركة انماتنحصر الى حد كبير فى يد أولئك الذين تولوا مسئولية الادارة • فهل أثبت هؤلاء أهليتهم للمهمة وتوفر لهم نفس القوة الدافعــة والقدرة على التغلب على الصعاب التى كان يتمتع بها المديرون السابقون ؟ ان المحاضرة التالية التى ألقاها احد اعلام الحركـة التعاونية السويدية وسبق للمؤلف أن قابله فى عدة مناسبات ، قد تلقى بعض مقتطفات منها ، الضوء على وجه نظر اولئك الذين يتولون المناصب الرئيسية فى الحركــة التعاونيــة الســويدية للمستهلكين :

« اذا نحن تناولنا بالدراسة تلك الاحصائيات الخاصة بنسبة التجارة التعاونية بمقارنتها بالمجموع الكلى لتجارة البلاد ، ونسبة الانتاج التعاونى بالمقارنة بالانتاج الكلى فى البــلاد المختلفة ، فسوف يتضح لنا أن التعاون الذى يقوم طواعية واختيارا ، قد قفز قفزات طويلة منذ عام ١٨٤٤ • وعلى هذا الاساس قد يكون من الأجدى أن نحاول ونقدر ، على سبيل الافتراض بطبيعــة الحال ، أن السلام قد استتب ، امكانيــات الطابــع التعاونى للمؤسسة فى المستقبل • وأنى مقتنع شخصيا بامكان تطبيق هذا الطابع الى أبعد مدى فى كثير من نواحى حياتنا الاقتصادية ، أكثر مما هو قائم فعلا • وأرى أن القرارات التمهيدية التى اتخــذها مؤتمر براغ للاتحاد التعاونى الدولى بشأن السياسة المستقبلــة ،

تقدم خطة سهلة وعملية للتصرف يمكن الأخذ بها فى كثير من البلدان . أما من ناحيتى فلدى بعض الافكار الخاصة :

١ ــ يجب على الحركة التعاونية ان تمارس حقها فى المنافسة على قدم المساواة مع التجارة والصناعة الخاصة ، وكذا الاشتراك فى المنافسة القائمة بين المؤسسات الحكومية والتابعة للبلدان وبين المؤسسات الأهلية .

٢ ــ نظرا لأهلية الحركة التعاونية للقيام باعمال معينة ، فى الاقتصاد الوطنى الأمر الذى لا يتيسر للدولة بالالتجاء للتأميم ، فانها ستعمل على تأسيس هيئات منفصلة تشترك فى ملكيتها الهيئات التعاونية المختلفة للقيام باعباء الاعمال التى تدعو الحاجة اليها وتستلزمها مصلحة المؤسسة .

٣ ــ ولكى تزيد الهيئات التعاونية من قدرتها على انجاز الأعمال الهامة فى نطاق الاقتصاد الوطنى يجب ان تطلب من المؤسسات التابعة للدولة والبلدية المساهمة معها كأعضاء عاملين .

٤ ــ ولكى تقوى الحركة التعاونية النفوذ العام للمستهلكين فى ميادين النشاط الاقتصادى حيث تظهر الاحتكارات من جانب الدولة أو البلدية ، يجب أن تسعى جاهدة للعمل على اشراف المستهلك وسيطرته على نشاط مثل هذه الاحتكارات ، أما حيث تكون تلك الاحتكارات على درجة كبيرة من النفوذ فعلى الحركة ان تطالب بحقها فى التمثيل الذى يقوم بالاشراف على تلك الهيئات

وبالاختصار ، اريد أن أقول أن فى الامكان تقوية الحركـة التعاونية وتثبيت دعائمها ، اذا نحن عملنا على توسيع المؤسسة التعاونية باطراد ، وببذل الجهد فى سبيل تطبيق المبادىء الاساسية للتعاون على اوسع نطاق ممكن فى الحياة الاقتصادية للجماعة • وقد استعانت اللجنة الفرعية التابعة للاتحاد التعاونى الدولى بتلك التوصيات المذكورة آنفا لتدلل على ضخامة الدور الذى تقوم به الحركة التعاونية، وأهميته ليس فقط من وجهة نظر توزيع وانتاج السلع الاستهلاكية ، بل كذلك بالنسبة لتوزيع وانتاج المواد الخام والسلع الانتاجية • ولهذا كان لابد من أن تؤكد مدى الحاجة للاستفادة من كافة الامكانيات المتوفرة لحركتنا بالاستمرار فى التعاون الوثيق الذى يأخذ شكل مؤسسات مساهمة بين المؤسسات التعاونية المختلفة سواء كانت وطنية أو دولية ••• »

فهل تلك النظرة السابقة ، توضح لنا نوع العقلية والتفكير الذى يوجه الحركة التعاونية السويدية خلال المرحلة التالية من التطور ؟

فان لم يكن هناك قوة دافعة فى سرعة تقدمها الذى يمكن تبينه فى هذه المرحلة ، فلن يعنى ذلك سوى تمهيدا لفتح السبيل أمام مورد جديد للنشاط •

التطورات الأخيرة

ان أى كتاب يتعرض لموضوع النظام التعاونى فى السويـد بتفاصيله الدقيقة ، لن يمكن ان يحدد تحديدا قاطعا جوانب هذا الموضوع . فككل شيء ينبض بالحيـاة فان الحركة التعـاونية فى السويد عرضة للتغير المستمر . وغالبا ما تكون تلك التغيرات غير ذات أهمية كبرى، ولكن يندر أن يمر عام دون أن يكون هناك اعادة فى التنظيم والترتيب سواء فى الهيئة او الادارة أو الوسائل التى تتبعها الحركة فى مباشرة وظيفتها ، التى يمكن ان تعتبر بالتالى تغيرا رئيسيا أو جوهريا فى تكوينها . وهذا الفصل يناقش أهم التغيرات التى طرأت على الحركة التعاونية فى السويد حتى اليوم .

قانون ١٩٥١
للجمعيات التعاونية فى السويد

كانت الجمعيات التعاونية فى السويد قبل ان تثبت دعائمهـا بالقانون الجديد الصادر فى يناير ١٩٥٣ ، تخضع لقانون الجمعيات الاقتصادية الصادر فى عام ١٩١١ . ولسوء الحظ لم يكن لفظ « جمعية اقتصادية » محددا تماما فى قانون ١٩١١ لدرجة انـه كان بوسع المؤسسات التى تسعي للربح أن تسـجل كجمعيات

اقتصادية ، وهذا ما حدا بالحكومة فى سبيل علاج هذه الحالة ، الى تكوين لجنة لدراسة وتقصى الجوانب المختلفة للمشـــكلة وسن قانون جديد خاص بالهيئات التعاونية • وبظهـور قانون الشركات عام ١٩٤٤ ازداد عدد المؤسسات التى يدور نشـاطها بعيدا عن المجال التعاونى • وفاق هذا القانون فى نصوصـه وبنوده الصارمة ما سبقه من القوانين • وهكذا كان من الطبيعى عند اتجاه الحكومة للسعى فى ايجاد تشريع جديد للجمعيـات الاقتصادية ، ان توجه لجنة التحقيق عنايتها البحث فى امكانيـة استبعاد منظمات الجمعيات الاقتصادية حيث انها بطبيعة تكوينها والوظيفة التى تباشرها اقرب ما تكون الى طابع الشركات •

وكان نطاق القانون عاما شاملا يضم كافة المؤسسات التعاونية على اختلافها ، اللهم الا فى حالة جمعيات التأمين وجمعيات التأمين الجماعى وجمعيات رعاية المرضى والجمعيات الخيرية او الجمعيات التى تمنح قروضا بضمانات او رهونات ، فهذه لا تخضع للقانون المذكور • (هذه الجمعيات لها تشريع خاص) • ويضم القانـون كافة المبادىء الاساسية الخاصة بالتعاون ، ولكن يتـرك بعض الحرية للجمعيات الخاصة فى مباشرة بعض المسائل التفصيليـة ورغم أن عبارة « جمعية اقتصادية » ما زالت تستعمل فى القانون عند الوصف أو الاشارة الى احدى الهيئات التعاونية، فان المادة ١ تحدد بدقة المعنى والمقصود من التعاون ، فتقول :

« ان الجمعية التى تحصر غرضها فى الاهتمام بالمصالح الاقتصادية لاعضائها سواء كانوا مستهلكين أو منتجين أو مسخرين لجهودهم فى سبيلها ، او مستفيدين من خدماتها ، أو بأى وجه آخر ، يجوز لها الحصول على التسجيل • عندئذ يتحتم على تلك الجمعية اتباع نصوص هذا القانون » •

ويمكن أيضا تبين الطابع التعاونى للقانون من الطريقة التى تشرح بها المادة ١١ مبدأ العضوية المفتوحة :

« لايجوز لأية جمعية اقتصادية أن تحرم أى فرد من حق العضوية الا اذا حالت دون ذلك أسباب خاصة تتصل بنوع الجمعية ونشاطها وأهدافها أو غير ذلك من الاسباب » •

وكون القانون يجيز الاستثناء من مبدأ العضوية المفتوحة بسبب نوع وأهداف ونشاط بعض الجمعيات ، فان هذا يجعل من العضوية المفتوحة أمرا غير مرغوب فيه • وهذا النص موجه مثلا ، لجمعيات الاسكان وصناعة الالبان وتربية الماشية •• الخ التى تتنافى طبيعتها مع فكرة العضوية المفتوحة • وفضلا عن هذا فان القانون يجب ان يعطى للجمعية الحق فى رفض عضوية أى شخص قد يعمل ضد اهدافها وسياستها •

وقد نص كذلك على حرية الأعضاء فى الاستقالة • ولكنه لكى يضمن أن نشاط الجمعية سيتحقق له نوع من الثبات كالاستقرار ، فقد منحها الحق فى عدم تقبل أى استقالة مالم يكن قد مضى عامين

من تاريخ اكتسابه صفة العضوية • وقد تمتد هذه الفترة لمدة أقصاها خمس سنوات باذن من قسم التسجيل • وللعضو المستقيل الحق فى الحصول على نصيبه من رأس المال ومن الفائض الذى يوزع على الأعضاء • ولا تعتبر التعديلات التى أدخلت على القيود الخاصة بحقوق الاعضاء المستقيلين ملزمة لأى عضو يرفض الموافقة على هذه التعديلات ، طالما استقال من العضوية فى خلال شهر من صدور قرار التعديل •

كما تعرض القانون أيضا لمسألة الفائدة المحدودة على حصة رأس المال والحصة من الايرادات بالنسبة للعمليات التجارية التى أنجزت ، فقررت المادة ١٨ :

ان حصة الايرادات التى تقدر على أساس الجهد والنشاط الذى يبذله كل عضو فى الجمعية او وضع خدماته تحت تصرفها يجب أن تحدد بنسبة لا تتجاوز ٥ ٪ سنويا من رأس المال المساهم المدفوع » •

التسجيل

لا يمكن لأية جمعية اقتصادية أن تسجل نفسها الا اذا كانت تتكون من خمسة شخصيات حقيقية على الاقل ـ اما فى حالة

الشخصيات الاعتبارية ، اى ان تكون مكونة كلية من الجمعيات الاقتصادية المسجلة ، فان العدد ينخفض الى ثلاثة .

والجمعيات الاقتصادية ليست مضطرة للسعى وراء التسجيل ولكن لا يمكن انكار اثر التسجيل على الشخصية الاعتبارية للجمعية وتأمين حقوقها وواجباتها .

مجموعة

إخترنا لك

تصدر

نصف شهرية باللغات العالمية

يشترك في تحريرها وإعدادها

لجنة "إخترنا لك"

المراسلات : ص.ب ١٠٩٤ القاهرة

مطابع شركة الاعلانات الشرقية



